مقالات مختارة

من أجل السلام والتقدم

بقلم: د. آزاد عثمان

هذه المقالات منشورة في جريدتي الحياة و الزمان أو في مواقع
(kdp.info)، (krg.org)، (Sotaliraq.com) أو مواقع أخرى في الأنترنيت

2005

بداية نهاية زمن إفناء وإضطهاد الكرد

آب 2003

حينما قام بعض منتسبي المخابرات التركية (ميت) في شهر نيسان المنصرم بإخفاء الأسلحة تحت حمولة عدة شاحنات، كانت تتظاهر بنقل المساعدات الغذائية الى ما تسمى بالجبهة التركمانية فى كركوك، اكتشفت قوات التحالف الاسلحة المخبئة فى تلك الشاحنات. ولايخفى على أحد هدف المخابرات التركية فى إيصال تلك الاسلحة الى أعوانها فى مدينة كركوك سراً. ولو لم تكتشف قوات التحالف الأمر فى الوقت المناسب ولم تفشل المخطط الرهيب لكانت نتائج هذا العمل التخريبى على الأمن والاستقرار فى تلك المدينة المحررة لتوها من قبضة نظام البعث المستبد سلبية حتماً، ولربما أدى ذالك الى نشوب حرب أهلية بين قوميات المدينة المتعددة، لكى تتخذ منها الحكومة التركية حينئذ سبباً لتنفيذ تهديداتها السابقة ضد الشعب الكردي في العراق ــ التهديدات المرفوضة عراقياً و اقليمياً و دولياً ــ للزحف على كردستان العراق برمتها لتحقيق نواياها غير الحسنة واطماعها غير المشروعة في العراق، ظناً منها ان قوى التحالف الغربي قد تغض الطرف عنها او تجد نفسها امام أمر واقع مفروض من الدولة الكمالية–الأصولية.

إلا أن قوات التحالف كشفت الخطة الرهيبة وأفشلته،ا وألقت القبض على منفذيها المنتمين الى مخابرات الدولة الجارة، التي تدعي الحرص على الأمن والإستقرار و على حقوق المواطنين التركمان في العراق، وسفرّتهم في اليوم التالي الى بلادهم، دون أن ينالوا الجزاء القانوني الذي يستحقونه، وكأن العمل الذي قاموا به هوهفوة حدثت سهواً وليس مخططاً مع سبق الأصرار، لكي يتم تسويتها بعتاب صغير بدلاً عن عقاب رادع.

وفي شهر حزيران قامت قوات التحالف بإعتقال (11) عسكرياً تركياً في السليمانية (من ضباط و ضباط صف بينهم عقيد طرد من العراق مرتين بسبب تصرفات مشبوهة) وكذلك (18) عضواً من "الجبهة التركمانية" بتهمة التورط في محاولة اغتيال محافظ كركوك الجديد لكونه كردياً (وكأن كون الأنسان كردياً هو بحد ذاته جريمة لدى الكماليين الترك العنصريين كما يبدوا). بعد يوم واحد من اعتقال المتهمين الترك العنصريين في العراق من قبل القوات الأمريكية قامت القيامة في تركيا. فلقد انفعل الإعلام التركي ووقفت المعارضة التركية الى جانب النظام والجيش التركيين في حملة اعلامية مسعورة، لم تثير سوى الإستغراب و الإشمئزاز لدى الناس داخل العراق و خارجه. و قد إصطف كل العنصريين الترك الحاقدين على الكرد المظلومين و المدمنين على اظطهادهم في جوقة واحدة حتى في الانترنت، ليصبوا جام غضبهم على الكرد وعلى كل من يتعاطف مع الكرد في كردستان العراق و يؤيد رفع الغبن عنهم عن طريق إزالة اثارعدوان نظام صدام عليهم (آثار حملات التطهيرالعرقي و الأبادة الجماعية التي مورست ضدهم اكثر من ثلاث عقود من الزمن)، و طلبوا من قوات التحالف في العراق بل و من امريكا نفسها الأعتذار لهم، بدلاً من أن يعتذروا هم لمحافظ كركوك واهالي مدينة كركوك والشعب الكردي في كردستان العراق بل من الشعب العراقي بأسره، على العمل الأجرامي الطائش الذي أراد بعضهم الأقدام عليه، فمن يعتذر لمن ياترى؟

من واجب الحكومة التركية وفقاً للأعراف الدولية والأصول القانونية المعروفة أن تعتذر فعلاً رسمياً للشعب الكردي المظلوم في كردستان العراق، وعليها أن ترفع نيرالأضطهاد والأستبداد عن كاهل الشعب الكردي في كردستان تركيا، والذي يجسد السبب الحقيقي لحقد الكماليين والطورانيين العنصريين علي الكرد و كراهيتهم لهم في كل مكان و زمان. فهم يعتقدون بأن الشعب الكردي المجزأ لا يحق له التحرر أو تقرير مصيره بنفسه في أي جزء من أجزاء كردستان أو بالأحرى في أي بلد من البلدان التي تقتسم كردستان فيما بينها، لأن ذلك سيصبح دافعاً للكرد في الأجزاء الأخرى في الشرق الأوسط لتصعيد كفاحهم للتحرر من نيرالأظطهاد القومي الذي يتعرضون له في جميع تلك الدول، منذ بداية القرن الماضي بلا هوادة، من أجل سلخ

الشعب الكردي حتى عن هويته القومية ــ التي يعتز بها كسائر شعوب الأرض ــ بعد أن حُرِمَ من حقه في تقرير مصيره بنفسه وإنشاء دولته المستقلة، وفقاً لإتفاقية سيفرعام 1920 بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية، اسوة ببقية الشعوب التي كانت ترزح تحت نيرالإحتلال العثماني لإوطانها لقرون عديدة. ومنذ ذلك الحين يعاني الكماليون الترك من عقدة سيفر أو بالأحرى يرتجفون رعباً من مسألة تحرير الكرد في أي جزء كان من أجزاء كردستان. لذلك يعادون الكرد بشراسة منقطع النظير ويكرهونهم بشكل يثير القرف ويخافون من كلمة كردستان حتى من أطفال كرد العراق العائدين الى البلاد عبرمعبرالحدودي خابور، حيث يمنعون حتى الأطفال عن ذكر كلمة كردستان، ويخافون من كل شريط غنائي كردي أو جريدة كردية أو كتاب كردي أو حتى بطاقة معايدة مكتوب عليها (كردستان العراق)، يحمله الكرد الراجعون من كردستان العراق عن طريق ذلك المعبر الحدودي الذي يغلق و يفتح وفقاً لمزاج المخابرات التركية هناك، حيث يتم إتلاف هذه الرموزالثقافية الكردية، ظناً منهم أنه بإمكانهم الإستمرار في إظطهاد الكرد في الجزء الأكبر من كردستان الى الأبد، بدلاً من حل المسألة الكردية هناك على اساس ديمقراطي (الفدرالية مثلاً)، لأن الشوفينية القومية البغيضة التي تعلموها من النازيين الألمان تعمي ابصارهم عن رؤية تجارب الشعوب الحرة، خاصة الحديثة منها في البلقان و جيكوسلوفاكيا واندونيسيا. ولكن على القوات الأمريكية أن تنتبه الى هذا الوضع الخطير و عليها أن تحاسب المتهمين بمحاولة إغتيال محافظ كركوك وفقاً للقوانين العراقية والأعراف الدولية المعمول بها في هذا الخصوص، وعليها أن تنسق مع الجهات القضائية العراقية المختصة في السليمانية و كركوك لتنفيذ هذا الأمر الضروري لأستباب الأمن و الأستقرار في العراق الجديد.

وعلي الحكومة الأمريكية أن لا تهمل هذا الأمرالمهم وأن لا تدعو الجيش التركي ارسال قواتها الى العراق «لحفظ السلام» لأن من يخطط للأرهاب في بلد ما ليس بوسعه حفظ السلام في ذلك البلد. وان البرلمان الكردي سبق وأن طالب القوات التركية الموجودة حالياً في كردستان العراق، والتي جاءت اليها في ظروف استثنائية، أن تغادر العراق وعلى سلطات تركيا، وكذلك على قوات التحالف احترام ارادة الشعب الكردي المتمثلة في قرار برلمانه و العمل الجاد على تنفيده عاجلاً.

وان قوات (كاديك –پ ك ك– سابقاً) المتواجدة في كردستان العراق اوقفت نشاطاتهاالعسكرية ضد النظام والجيش التركيين مند أربع سنوات و تطالب بحل سلمي متواضع للمسألة الكردية في تركيا. وعلى الدولة التركية حل المسألة الكردية سلمياً، إذا ما أرادت فعلاً دخول الوحدة الأوروبية، وعليها الأصغاء أخيراً الى ما قاله المناضل الهندي الكبير جواهرلال نهرو قبل عدة عقود في هذا الصدد، عندما تحدث عن إظطهاد الكرد في تركيا. فلقد تسائل نهرو في رسائله من السجن إلى أبنته أنديرا ومن ثم في كتابه الشهير (لمحات من تاريخ العالم) عن إمكانية الأستمرار في إضطهاد شعب مكافح من اجل الحرية و مستعد لدفع ثمنها الباهض الى الأبد.

****

القهر والصهر لم يعد حلا لقضية أكبر شعب في غرب آسيا

نوفمبر 2003

تعقيباً على مقال السيد حسام ابراهيم "الخوف..." ("الحياة" 2003/10/15)

قُسِّمت كردستان عام 1639 بين الامبراطوريتين المتنازعتين، العثمانية والصفوية، وفقاً لمعاهدة زهاب المبرمة بين الطرفين. وفي نهاية القرن التاسع عشر قُضي على جميع الامارات الكردية في شطري كردستان، وكانت تتمتع بقسط كبير من الاستقلال الذاتي. فقضى العثمانيون على امارة بابان في السليمانية عام 1851، وقضى الايرانيون على امارة أردلان في سنندج (سنه) عام 1868. ثم قمعوا انتفاضات الكرد من اجل الحرية والاستقلال بالحديد والنار, ونفوا عشرات الآلاف منهم الى اطراف أنقره وخراسان (في أبشع حملات للتطهير العنصري)؛ وأحفاد المنفيين الكرد يعيشون هناك الى يومنا هذا.

في اعقاب الحرب العالمية الاولى، وسقوط الامبراطورية العثمانية، تحررت الشعوب غير التركية من نيرها، وحصلت على استقلالها المنشود. وكان من المفروض تحرير قسم من الشعب الكردي، واستقلال جزء من كردستان الخاضع للاحتلال العثماني، وتشكيل دولة كردية مستقلة، وفقاً للمواد 62، 63 و64 من معاهدة سيفر (1920) المعقودة بين الحلفاء وتركيا. غير ان معاهدة لوزان (1923) بين تركيا الكمالية والمستعمرين الفرنسيين والبريطانيين، قضت على استقلال كردستان، وحرمت الشعب الكردي حتى من الاعتراف بوجوده، حتى كأقلية قومية متميزة، للحيلولة دون حصوله حتى على ابسط الحقوق الثقافية والسياسية.

وقسّم شطر كردستان الخاضع سابقاً للامبراطورية العثمانية المنحلة الى ثلاثة اجزاء:

-1- الجزء الغربي (عفرين وعامودا وقامشلي) ألحق بدولة سوريا او بالاحرى بمنطقة نفوذ فرنسا في نطاق انتدابها على سوريا – بعد سلخ اسكندرونة من سوريا وضمها إلى تركيا – تطبيقا لأتفاقية سايكس بيكو الأستعمارية. الا ان الحكومات السورية المتعاقبة لا تقر هذه الحقيقة، ولا تعترف اصلاً بوجود الشعب الكردي في سوريا رسمياً، وحرمت الكرد حتى من الحقوق الثقافية التي منحهم اياها الاستعمار الفرنسي في زمن الانتداب.

-2 – الجزء الشمالي (كردستان تركيا الحالية)، أبقي ضمن جمهورية تركيا الحديثة، وفقاً لمعاهدة لوزان (1923). وقد مُنِعت كلمتا كرد وكردستان في تركيا بموجب قانون خاص شرع لهذا الغرض.

-3- الجزء الجنوبي (كردستان العراق الحالية) ضم الى مملكة العراق، وفقاً لقرار من عصبة الأمم (1925). وقد اعترفت الحكومة العراقية البائدة، عام 1970، في مناورة تكتيكية بحق الشعب الكردي في كردستان العراق في الحكم الذاتي. ولكنها قامت في ما بعد (في السبعينات والثمانينات) بحرب الابادة ضد الشعب الكردي، وبتدمير معظم قرى كردستان تحت غطاء الحكم الذاتي.

ويقول العالم الاجتماعي التركي المشهور، الدكتور اسماعيل بيشكجي، في كتابه الاخير بصدد الكرد: تم تمزيق كردستان من جديد، بحدود رسمت على مائدة المفاوضات بين الكماليين الترك والامبرياليين الاوروبيين، لتصبح كردستان مستعمرة عالمية. وتم فصل وتفريق الكرد بعضهم عن بعض بالأسلاك الشائكة، وحقول الألغام، وأبراج المراقبة.

وبقى شطر كردستان الخاضع لبلاد فارس (كردستان ايران الحالية) ضمن دولة ايران الحديثة. وقد ذاق الشعب الكردي في هذا القسم (الشرقي)، في ظل النظامين الشاهنشاهي والجمهوري، صنوف العذاب والاضطهاد، وسميت

محافظة سنندج وحدها كردستان.

اذا كان حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها (بما فيه الاستقلال) حقاً شرعياً ثابتاً لكل شعوب الارض، لماذا يتم استثناء وحرمان اكبر شعب في غرب آسيا (الشعب الكردي) من هذا الحق؟ واذا كانت الوحدة القومية للترك والعرب والفرس حقاً مشروعاً وحلالاً، لماذا يكون نضال الكرد من اجلها جريمة (انفصال) او مجرد الحديث عنها حراماً؟ وكيف يمكن تسمية عودة الكرد المطرودين (المهجرين قسراً) عن ديارهم، الى بيوتهم وحقولهم، تكريداً؟

إن سبب حماسة الحكومة التركية لارسال جنودها الى العراق ليس حفظ السلام هناك، وانما تحقيق غايات خاصة، وفي مقدمها منع حل القضية الكردية في العراق على اساس ديموقراطي سلمي، لكي لا تضطر هي ايضاً الى حل القضية الكردية في تركيا على الاساس نفسه، وتستمر في انكار وجود القضية الكردية هناك، وتصر على حلها بالتجاهل او العنف.

الا ان زمن افناء الكرد وصهرهم قد ولى. وعلى الحكام والكتاب العنصريين في الدول التي تتقاسم كردستان ان يعوا هذه الحقيقة الساطعة، وان يصغوا اخيراً الى قول المناضل الهندي الكبير جواهر لال نهرو، في كتابه المعروف "لمحات من تاريخ العالم" في اضطهاد الترك للكرد، حيث يتسائل: هل يمكن اضطهاد شعب مكافح من اجل حريته ومستعد لدفع الثمن الباهظ للحرية الى الابد؟.

من أجل إجتثاث الارهاب في العراق و أيقاف مشجعيه

نيسان 2004

في سبيل تحقيق هذه الغاية النبيلة، يجب القيام بحملة تثقيفية واسعة في جميع أرجاء العراق، لفضح الارهاب والارهابيين بكل الطرق الممكنة: في جميع وسائل الاعلام المقروئة و المسموعة و المرئية، و بكل اللغات المحلية، و كذلك في كل المدارس و في جميع دور العبادة (خاصة المساجد)، و أي معلم أو إمام يتقاعس عن أداء واجبه الديني و الوطني في هذا المجال، يجب محاسبته و طرده فورا و علنا. لانه – كما هو معلوم – تم تعيين و إختيار العديد من المعلمين و المدرسين و أساتذة الجامعات و أئمة المساجد في العهد البائد على اساس الولاء التام للبعث، فلا مكان لانصار "العبث و الارهاب" في مؤسسات التعليم و بيوت الله في العراق الجديد. وكل من يُسمي الارهاب ب"المقاومة"!هو شريك الارهابيين في الجريمة، فهناك فرق شاسع بين المقاومة والارهاب وبين الجريمة و الجهاد. ويجب عدم التساهل مع كل من يتردد في شجب الارهاب صراحة، سواء حدث ذلك في المساجد أو في المدارس. ولقد سكت العديد منهم، حتى في خطب الجمعة التي أعقبت مجزرتي العاشوراء! والساكت عن الحق منافق.

ويجب العمل على إيجاد الارهابيين الاجانب و كشف حلفاءهم المجرميين (أزلام النظام الفاشي المقبور) و كل من يشاركهم في جرائم الارهاب (بايوائهم أو نقلهم أودعمهم أو التسترعليهم) و تقديمهم الى القضاء العراقي لمعاقبتهم، بشكل جدّي و في أسرع وقت ممكن، لينالوا جزائهم العادل و ليكونوا عبرة لمن يعتبر. و لكي يتم ذلك بشكل منتظم، يجب تفتيش و تحري جميع الاماكن والمحلات التي يتوقع وجود الارهابيين فيها، خاصة في بغداد والموصل و فلوجة و بعقوبة و تكريت و حويجة و كركوك، بشكل دقيق و منظم. كما و يجب تشكيل قوة مسلحة خاصة لمكافحة الارهاب (تابعة لوزارة الداخلية)، وتجهيزها باحدث تقنيات محاربة الارهاب والاجرام، لاداء هذا الواجب بافضل اسلوب ممكن. وهنا يجب التاكيد على وجوب الاسراع في إجراء محاكمة رؤوس النظام البعثي البائد و كل المتهمين بارتكاب جرائم الارهاب، لكي ينال المجرمون القصاص العادل الذي ينتظره الشعب، خاصة أهل الضحايا، بفارغ الصبر، ولكي يكون ذلك درسا و رادعا لكل من تسول له نفسه إلحاق المزيد من الاذى والدماربالعراقيين المظلومين و بلادهم الجريحة. وكذلك يجب العمل على فضح الاعلاميين العرب المشجعين للارهاب في العراق (العاملين في صحف وفضائيات معروفة)، خاصة بواسطة فضائية العراق، التي يجب إعادة فتحها و إدارتها من قبل إعلاميين وطنيين أكفاء في أسرع وقت ممكن، وكذلك العمل من أجل مقاضاتهم وفقا للقانون الدولي.

إن جريدة عربية لندنية معينة، و فضائيتين خليجيتين معينتين، دأبت على دعم "قاعدة" و فصائل "أنصار" الانتحار الارهابية باستمرار، من خلال نشر بيانات و دعوات هذه المنظمات الارهابية أوبالاحرى رموزها و الداعية علنا الى القتل والدمار في العراق الجديد، وهي تؤلب كذلك قرائها او بالاحرى مشاهديها على معاداة الكرد والشيعة (وفق منظار شوفيني وطائفي)، وعلى الحقد على كل العراقيين المسالمين المتحررين من نيرالاستبداد و الطغيان البعثي الفاشي. فالشوفينية والطائفية لا تفيد لا العرب ولا السنة، بل تخدم كل أعداء الحرية والسلام وتلحق الأذى بجميع محبي الحق ومناصري الأسلام، فهناك بون شاسع بين العنصرية والاعتزاز و بين الأرهاب والكفاح.

إن نزعة التطرف القومي و التعصب الطائفي وثقافة الأنتحار، التي تحاول هذه الأجهزة الاعلامية الثلاثة ترسيخها بين العرب لم و لن تؤدي الآ الى المزيد من القتل و الدمار و التأخر. فالعقل يدع الى المثابرة و الأصلاح والأعمار، والحكمة تلزم الأعتدال والصلح والتسامح. فمن يتعصب يتهور، ومن يزرع الحقد لن يحصد سوى الكراهية، والعنف لا يولد الآ العنف، ومن ينتحرلن ينتصر، بل يخسرالدنيا والآخرة.

لماذا إذا تصرهذه الاجهزة الأعلامية العربية المقصودة على تقديس التطرف وتمجيد التعصب وتشجيع الفوضى و الدمار في العراق، بحجة محاربة أمريكا على أشلاء أهل العراق الجريح؟
فهي تنشر رسائل وندائات و"فتاوى" كل من هب و دب، ومن جميع الأقطاروالأمصار، حيث يلعنون فيها كل العراقيين الذين لايقفون الى جانب أيتام صدام وأزلام الزرقاوي، ويعلنون فيها جهارا نيتهم للقيام باغتيال المزيد من الشخصيات العراقية (التي عارضت الفاشية ولاتقاتل قوات التحالف التي حررتها من النظام الفاشي) لمنعها من إستلام الحكم والسيادة من سلطة الاحتلال، و قتل أفراد الشرطة العراقية (الساهرة على حياة و ممتلكات المواطنين) لمنعها من أداء واجبها الوطني و إستلام ملف الأمن من قوات التحالف، ولقد قاموا فعلا بتفجير جموع المسلمين المصلين و تجمعات المؤمنين الشيعة و الكرد في المناسبات الدينيية الاسلامية المباركة، حتي في أقدس الأماكن عند أهل العراق، باسم ما تسميها تلك الاجهزة المنافقة ب"المقاومة العراقية"!
عن أية مقاومة عراقية تتحدث تلك الاجهزة الأعلامية العربية المشاغبة والمتخلفة؟
هل إغتيال السيد محمد باقر الحكيم في مقام الامام علي (ع)، أو ممثل الامم المتحدة في بغداد، أو مجزرة العيد الأضحي في أربيل، أو مجزرتي العاشوراء في كربلاء و الكاظمية، أو قتل أفراد الشرطة العراقية في كركوك و الموصل و الفلوجة و الاسكندرية و الحلة، أو قتل منتسبي الجيش الجديد في بغداد مقاومة عراقية؟
هل قتل الاطفال والنساء والرجال الابرياء، عن طريق العبوات الناسفة في الشوارع والطرق العامة مقاومة عراقية؟
هل تفجير أنابيب النفط العراقي، أو إحراق معمل الكبريت، أو نسف محطات الكهرباء و بدالات التلفون والفنادق والسفارات ومؤسسات ودوائرالدولة مقاومة عراقية؟
هل قتل المدنيين الاجانب والتمثيل بجثثهم مقاومة عراقية؟
هل دفع أناس بائسين و يائسين ــ باغرائهم بالذهاب الى الجنة ــ الى الانتحار من أجل القتل و الدمار مقاومة عراقية؟ أم أن هذه الاعمال جرائم بشعة تقشعر لها الأبدان، وفقا لكل الشرائع الدينية والأعراف القانونية و المبادئ الأخلاقية، وتثير غضب و إشمئزاز و إدانة و إستنكار كل إنسان يملك الوعي والضمير؟
كيف يقوم معظم أجهزة الاعلام العربية باعتبارهذه الاعمال الهدامة بالمقاومة العراقية؟
ألا يُعتبرهذا الفعل لتلك الاجهزة الاعلامية تحريضا سافرا على الجريمة، ودعما علنيا للارهاب في العراق؟
أليس من حق و واجب مجلس الحكم و نقابة محاميي العراق رفع دعوى على أصحاب هذه الاجهزة الاعلامية، التي تسئ إستخدام حرية الرأي و النشر لتشجيع القتل والدمار في العراق، أمام محكمة العدل أو أي محفل دولي آخرمختص بهذا الشأن، من أجل مقاضاتهم وفقا للقانون الدولي، وإيقافهم عند هذا الحد؟

****

فضائية الجزيرة بحاجة الى إتجاه مناصر للحقيقة
بدلا من "الأتجاه المعاكس" لها

نيسان 2004

يعلم الجميع بان فضائية الجزيرة القطرية لم تتوانى في السابق، لا عن مناصرة نظام الطاغية صدّام باستمرار، ولا عن التستر على جرائم بعثه الفاشي البشعة عامة، وضد الكرد و الشيعة خاصة. وهي لاتتقاعس اليوم عن التضامن مع أيتام صدام و أزلام الزرقاوي ووصفهم ب"المقاومة العراقية"، بغض النظرعن الطبيعة الشريرة لهاتين الشرذمتين وهول عملياتهم الارهابية الشنيعة في جميع أنحاء العراق، بالرغم من البون الشاسع بين المقاومة والأرهاب. والسيد فيصل القاسم – الصديق الحميم لاركان نظام صدام – لم ولا يدّخر جهدا في "إتجاهه المعاكس" للحق والسلام (عن طريق سوء إستخدام حرية الرأي) للهجوم على كل العراقيين الاحرار، الذين عارضوا نظام الظلم والأشرار، ولا يتضامنون الآن مع تحالف بقايا جلاديهم والارهابيين الوافدين من خارج حدود العراق الغربية و الشرقية، في عمليات القتل والدمار في العراق المنكوب بهم، ليتحكم هؤلاء من جديد بمصائرهم إرضاء لما يسمى بالشارع العربي، تحت ستار تحريرالعراق من الاحتلال!

وفي مساء الثالث عشر من هذا الشهر سمح السيد فيصل القاسم في حلقة جديدة من إتجاهه المعاكس لضيف عروبوي و مشاهد مغترب حتى بالتطاول على قادة سياسيين كرد، وبهذا تجاوزهؤلاء حدود اللياقة المطلوبة في الاعلام الملتزم بقواعد الاحترام، والانكى من ذلك قام هو ومشاهده في السويد باتهام البيشمركة الكرد و قوات البدرالتابعة للمجلس الأعلى للثورة الاسلامية في العراق وقوات المؤتمر الوطني العراقي بالمشاركة في القتال في الفلوجة، بل وحتى في عمليات قنص المواطنين الآمنين هناك! ومثل هذا الاتهام الخطير لايمكن ان يطلقه أي إنسان عاقل ومنصف، لانه لايجوز أدبيا و قانونيا إطلاق اية تهمة ضد أي شخص أو أية جهة بدون وجود دليل مادي قاطع، وأي إتهام باطل يمكن أن يعرض مطلقه الى الملاحقة القضائية والمحاسبة القانونية المستحقة، اينما كان. علما بان الاخ مسعود البارزاني قد أكد في اليوم السابق في مؤتمرصحفي في بغداد على أنه لم ولن تشترك أية قوة من البيشمركة الكرد في القتال في الفلوجة.

إن هذا العمل الهدام وفي هذا الظرف الحرج بالذات قد تكون له عواقب وخيمة، أو بالاحرى قد يؤدي الى حدوث الفتنة – التي تخطط لها و تتمناها أطراف معينة معادية للاستقرار و الأزدهار – في العراق (لاسمح الله). وقد كان ذلك قصد الارهابيين الزرقاويين و مساندهم العفالقة في إرتكاب مجازر النجف و أربيل وكربلاء و الكاظمية، ومن إغتيال المواطنيين الكرد الأبرياء في الموصل و كركوك، ومن قتل رجال الدين السنة و الشيعة في بغداد و نسف الجوامع والحسينيات في بغداد وبعقوبة. إلا أن العراقيين والحمد لله يقرؤون الممحي – كما يقال، و حسبنا الله ونعم الوكيل.

وفي الوقت الذي كان فيصل القاسم و مصدر خبره ينشران هذا الافتراء بحماس منقطع النظير، كانت مراسلة فضائية كردستان في بغداد سعاد العقيدي تقف أمام القافلة الثانية للاطباء و المساعدات الطبية من كردستان الى مدينة الفلوجة، وتقول بفخر وإعتزاز: إن هذه المساعدات تؤكد على أن الاخوة العربية الكردية أقوى من كل ألمؤامرات.

وإن الاجتماع الاول للحوارالعربي الكردي و كذلك المؤتمرالاول للمصالحة الوطنية – بين جميع أطياف المجتمع العراقي – المنعقدان قبل اسبوعين في عاصمة إقليم كردستان (أربيل)، يؤكدان بان تفاهم و توافق العراقيين فيما بينهم هما ايضا أقوى من نفاق و تضليلات قناة "الجزيرة"، التي تحاول من خلالها وفقا لسياسة "الغاية تبرر الوسيلة" الميكافيلية، إمتصاص غضب جزء من الراي العام العربي المستاء من دور قاعدة العديد القطرية و موقف أمراء قطر المعروف من حرب

تحرير العراق من نظام صدام (صنم المخدوعين به ورب نعمة الطبّالين له). لذلك تحاول "الجزيرة" جاهدة"، ومن خلال مجمل برامجها، تغيير مسار هذا الغضب العربي (58% في إستفتاء ألأتجاه المعاكس)، لابعاد الخطرالمحدق بعرش وربما بحياة سادة هاتين المؤسستين القطريتين، اللتان تكملان مهام بعضهما البعض، كما يبدوا.
إلاّ أن الجزيرة تزيد بفعلها الخاطئ هذا الطين بلة، لان النفاق والافتراء بحق أحرار العراق هما: أولا كمحاولة حجب نور الشمس بالغربال وهذا مستحيل، وثانيا يؤديان الى معاداة العراق الجديد (عراق الديمقراطية والفيدرالية والتآخي والسلام) وهذا ليس في صالح قطر، وثالثا لايصيبان هدفهما المقصود، أي إرضاء الشارع العربي على حساب حياة ومستقبل أهل العراق، عن طريق عنتريات تلفزيونية، تعاد فيها أسطوانة الشعارات البراقة والعبارات الطنانة، التي اكل الدهرعليها و شرب، والتي سئم منها كل ذي عقل سليم، ذاق منها الأمريين.
إن الشارع العربي – الممتد من مراكش الى صنعاء – يعاني (بسبب الاحباط في ظل الأنظمة المتسلطة عليه) من مرض التطرف القومي العربي والتعصب الطائفي السني. ولذلك يعتبرهذا الشارع دور" قاعدة العديد" في حرب الخليج الثالثة "خيانة قوميةكبيرة" بحقه، ويعتبر موقف أمراء القطر في هذا الشأن "عمالة سافرة لامريكا"؛
ولذلك لم يبالي هذا الشارع طيلة 35 سنة بمظالم ومآسي أهل العراق، لأنه كان يعتبر الدكتاتورالطاغية في بغداد "بطله العربي السني المنقذ". ولذلك لم يناصر هذا الشارع الكرد السنة المظلومين في كردستان العراق، حتي عند تعرضهم لمجازر حلبجة و الأنفال، لأن هؤلاء المسلمون السنة ليسوا عربا، ويعتزون بقوميتهم الكردية (ولا يرضون بصهرها في بوتقة الأمة العربية أو التركية أوالفارسية) ويفتخرون بكردستانية أرضهم (ولا يوافقون على إعتبارها جزءا من الوطن العربي أوالتركي أو بلاد فارس)؛
ولذلك لم يتضامن هذا الشارع مع العرب الشيعة في جنوب العراق، حتي في محنتهم الكبرى أثناء إنتفاضة شعبان التي أعقبت تحرير الكويت من قبضة نظام صدام، لأن هؤلاء العرب ليسوا من أهل السنة والجماعة، وهم يعتزون بكونهم من شيعة أهل البيت، ويفتخرون بتعاليم و مراسيم مذهبهم الجعفري؛
ولذلك لم يناصرهذا الشارع شعوب ايران بعد عدوان صدام المسماة ب"قادسية صدام"، الذي إستمر 8 أعوام، لأنه كان يعتبر صدام "حارس بوابته الشرقية" – لأن معظم الأيرانيين ليسوا عربا ولاسنة؛
ولذلك لم يتضامن هذا الشارع مع شعب الكويت اثناء إحتلاله الغاشم من قبل نظام صدام، لأنه كان يعتبرالمحتّل "بطلا قوميا معصوما"، بالرغم من كونه طاغية معروفا في العالم أجمع و دجالا عنصريا وطائفيا مشهورا وسفاحا مجرما بحق شعب العراق و شعوب بلدان الجيران!
ولذلك يتوجب على فضائية الجزيرة وجميع فضائيات شبه الجزيرة العربية أن تعيد النظر في نهجها وأن تعتذر من أهل العراق، عليها أن تكف عن مناصرة ظالميهم الظلاميين، وعليها أن تتخلى عن محاولات ترسيخ ثقافة العنف وتمجيد مبدأ الانتحاروتشجيع ماكنة الأرهاب لدى مشاهديها في الشارع العربي بصورة عامة، وفي العراق بصورة خاصة. فاذا ما إشتعل العراق بنارالأرهاب والفتنة، فستشتعل المنطقة باسرها – بما فيها دول الخليج، وعليه فان إستتباب الأمن والاستقرار في العراق هو في مصلحة الأمن والاستقرار في المنطقة باسرها.
إنّ تخلص العراق من الاحتلال هو واجب أحرار العراق، وليس من مهام بقايا جلاديهم السابقين ولا من إختصاص قتلتهم باسم الدين الأسلامي الحنيف، وأهل مكة أدرى بشعابها – كما يقال.
ولذلك أيضا يتوجب على أجهزة الأعلام العربي عامة إلتزام الحقيقة واشاعة روح التآخي والسلام، عن طريق تبني برامج تُبنى على اساس العقلانية وبعد النظر، وتُهيأ وتُدار من قبل أناس كفوئين ومخلصين للقيم الأنسانية السامية وواعيين لواجبات مهنتهم الحساسة ويمتلكون خلفية نزيهة في حياتهم السياسية والمهنية. ولقد دعى الحكماء الكرد الناس في قديم الزمان الى: (الفكر

الطيب، الكلمة الطيبة والعمل الطيب)، ونصحوا الذين لايفلحون في إتباع هذه المشورة الى الأقتداء بالمثل الكردي القائل: "*إن لم تكن وردة، فلا تكن شوكة*".

****

إعادة توحيد إقليم كردستان وترسيخ الديمقراطية فيه
مطلب شعبي عادل وضرورة تاريخية ملحة

حزيران 2004

في 19 مايس 1992 جرت ولأول مرة إنتخابات ديمقراطية في "المنطقة الآمنة"، أي في حوالي ثلثي إقليم كردستان العراق، لانتخاب برلمان الأقليم، إستنادا الى قانون إنتخاب المجلس الوطني لأقليم كردستان الذي وضعته الجبهة الكردستانية.

لقد كانت نسبة 7% التي نصت عليها الفقرة(3) من المادة(36) من قانون إنتخاب البرلمان، كشرط لدخول الأطراف المشاركة في الانتخابات الى البرلمان خللا كبيرا في قانون الانتخابات، حيث قطعت الطريق على الاحزاب الصغيرة للمشاركة في البرلمان – عدا أحزاب الأقلية المسيحية (الكلدان والآشوريين والسريان) التي خصصت لها مسبقا 5 مقاعد برلمانية، وكذلك حزب كادحي كردستان الذي تحالف مع الاتحاد الوطني الكردستاني في القائمة الخضراء. أن هذا الخلل والنواقص التي رافقت عملية الانتخابات يجب تفاديها في الانتخابات البرلمانية القادمة في إقليم كردستان وفي الانتخابات المرتقبة في العراق الجديد، لأن الانتخابات الديمقراطية لها شروط محددة وأسس ثابتة لايمكن تجاهلها، ونتائجها ملزمة لايجوزتغييرها باتفاقات خاصة بين حزبين أو اكثر كالمناصفة مثلا، والتي أدت الى خلق إزدواجية السلطة وحدوث الفوضى ومن ثم نشوب الحرب الداخلية "إقتتال الأخوة"، التي قسمت المنطقة المحررة من كردستان من قبضة نظام البعث المستبد الى شطرين، بادارتين منفصلتين في أربيل و السليمانية، تعرف كل منهما بحكومة إقليم كردستان و أصاب البرلمان لفترة طويلة بالشلل. بفضل إتفاقية واشنطن للسلام والتوحيد (1998) تحقق السلام، فعاد الأمن والاستقرارالى كردستان الحرة، وتم إتخاذ إجرائات عديدة على طريق تطبيع العلاقات بين الحزبين الكبيرين و جزئي "المنطقة الآمنة".

بعد مرور أربعة أعوام على إبرام إتفاقية واشنطن – في نهاية عام 2002 – تم إعادة توحيد البرلمان – المنتخب قبل عشرة أعوام، وكان ذلك اليوم بالرغم من كل ماجرى واحدا من أسعد وأعظم أيام الكرد على الاطلاق، في جميع أجزاء كردستان وفي المهجر أيضا. وقد توجت فرحة الشعب، ليس فقط في إقليم كردستان، بل في جميع أقاليم ومناطق العراق، بسقوط صنم الطاغية صدام وإزالة نظام البعث الفاشي في 9 نيسان 2003.

بالرغم من التنسيق والتعاون بين قيادتي الحزبين الكبيرين قبل وبعد حرب الخليج الثالثة، سواء في مؤتمرات المعارضة السابقة أو في الاجتماعات و اللقائات اللاحقة مع سلطة التحالف أو أطراف مجلس الحكم، بالرغم من صعوبة الظرف الذي تمر به كردستان خاصة والعراق عامة، بالرغم من كل الندائات العاجلة بشان إعادة التوحيد من جميع طبقات وأطياف كردستان، وبالرغم من الوعود المتكررة من قيادتي الحزبين الكبيرين بصدد تحقيق هذا المطلب الشعبي الملح في القريب العاجل، لم يتحقق أمل الشعب الكردي وأصدقائه لحد الآن!

على قيادتي الحزبين الكبيرين في كردستان العراق أن تستجيبا لمطلب الشعب الكردي الملح هذا قبل فوات الأوان، لأن هذا الموضوع الحساس وفي هذا الظرف الدقيق لايقبل المزيد من التأخير و المماطلة، ولأن المصلحة القومية العليا للشعب الكردي هي فوق المصلحة الحزبية الضيقة لأي حزب كردي بمفرده، ولأن أنجاح عملية الديمقراطية و تحقيق الفيدرالية في العراق الجديد يستوجبان ذلك، لابراز إقليم كردستان كنموذج ناجح للأقاليم والمناطق الأخرى في العراق الفيدرالي المنشود. وقد آن الأوان لتشريع قانون جديد لانتخاب المجلس الوطني لاقليم كردستان من قبل برلمان كردستان العراق.

إن تثبيت الديمقراطية والفيدرالية في القرار الجديد للأمم المتحدة (1546) وتاكيد القرار على إلتزام العراق بجميع القرارات السابقة للأمم المتحدة بما فيها القرار 688، الذي يؤكد على وجوب إنهاء إضطهاد الكرد في العراق، هو ترسيخ لأساس العراق الجديد، وهو إنتصار ليس فقط لحق الكرد الشرعي فيها، بل للحق بكل معنى الكلمة و في العالم أجمع، وهو فشل واضح لكل من يريد فرض شكل آخر من التسلط في العراق أو قطع الطريق على الشعب الكردي المظلوم للحصول على ضمانة دولية لحقوقه المشروعة، وسيكون ذلك بداية منعطف هام في تاريخ المنطقة، بالرغم من كل المؤامرات التي تحاك خلف الكواليس ضد الديمقراطية والفيدرالية في عراق الغد. فالكرد هم اليوم أقوى من أي يوم آخر، بوعيهم السياسي و وحدة خطابهم الموجه الى الآخرين، ولكن إستمرار إنشطار منطقة كردستان الحرة منذ عام 91 ووجود حكومتين فيها هي حلقة ضعيفة جدا في سلسلة إتحادهم لابد من تقويتها، إذا أرادوا وحدة ستراتيجية، أي الضمانة الأقوى لحقوق الشعوب وهيبتها ومستقبلها. وإستمرارأنشطارمنطقة كردستان المحررة منذ 91 هي حفرة كبيرة على طريق ديمقراطية وفيدرالية العراق، لابد من ردمها إذا ارادت القيادتان السياسيتان الكرديتان تعبيد طريقهما بشكل صائب.

والآن ليس هناك أمام قيادتي الحزبين الكبيرين متسع من الوقت لتوحيد الشطرين وإدارتيهما، فاذا أرادت قيادتا الحزبين الحاكمين في المنطقتين المحررتين من نظام البعث العراقي البائد منذ عام 1991 أن لاتفوت الأوان ، وان لاتكونا في وضع لايحسدان عليه، عليهما تنفيذ الواجب الملقاة على عاتقهما لغاية نهاية شهرحزيران من هذا العام. فعند تسليم السيادة الى العراقيين في ذلك الوقت وتشكيل حكومة عراقية إنتقالية(مؤقتة)، لابد من وجود حكومة إنتقالية(موحدة) في المنطقة المحررة – منذ عام 91 – من إقليم كردستان ايضا، وإلا سيحدث مالايحمد عقباه.

طبقا للفقرة (أ) من المادة (53) من قانون إدارة الدولة العراقية (الدستورالمؤقت) تتعامل الحكومة المركزية الانتقالية مع حكومة واحدة لاقليم كردستان وليس مع حكومتين. ووجود حكومتين أي مجلسين للوزراء في إقليم واحد (أو بالاحرى في ثلثي الاقليم) في أية دولة في العالم غير قانوني وغير منطقي، وليس هناك إقليما واحدا في جميع أنحاء العالم يملك برلمانا واحدا وحكومتين. وبالتالي يمكن تجاهل الحكومتين الى أن يتم توحيدهما، أوالى أن تجري إنتخابات برلمانية جديدة في منطقتيهما،وهذا يشكل خطرا على أسلوب تطبيق الفيدراليةالأقليمية(الوحدة الاختيارية) التي يكافح من أجلها الشعب الكردي. ماعدا ذلك كيف سيكون موقف القيادة السياسية الكردية أو الكتلة الكردية في الجمعية الوطنية العراقية المزمع تأسيسهاأوماشابهها أثناء المطالبة باعادة قضاء مخمور الى محافظة أربيل قبل عودة قضاء كوي(سنجق) اليها؟ ناهيك عن المطالبة باعادة جمجمال وكفري وكلار وطوزخورماتوالى محافظة كركوك، وإعادة كركوك وخانقين وشيخان وسنجارالى إقليم كردستان، قبل إعادة توحيد المنطقتين المتمتعتين بالادارة الذاتية وتوحيد حكومتيهما.

ولقد تضمن قانون إدارة الدولة المؤقت غبنا واضحا بحق الكرد وبحق إقليم كردستان،حيث تنص الفقرة (ب) من المادة (53) على الابقاء على حدود المحافظات كما هي عليها طيلة الفترة الانتقالية، أي الابقاء على الظلم الذي الحق بالتركيب الاداري والطابع الديموغرافي لمحافظات كردستان – لان المحافظات الاخرى لم يتم تغييرحدودها سلبيا – من قبل النظام البعثي الفاشي لاسباب عنصرية معروفة، بمراسيم غادرة وبقرارات مجحفة لمجلس قيادة إنقلابهم الأسود. وهذا لايبشر بالخير، لان القصد هنا واضح وضوح الشمس عن القمر، فالسادة الأفاضل الذين وضعوا هذه الفقرة غيرالمنصفة والملغومة يريدون الاحتفاظ بنتائج القرارات العنصرية الظالمة، بدلامن الاعتذارللشعب الكردي على الجرائم المرتكبة بحقه في هذه المحافظات، وإصلاح ماتم تخريبه أوتحريفه في العهد البائد أو بالاحرى في العهود البائدة. من المعلوم أنه بموجب قرارين أو "مرسومين جمهوريين": رقم 41 لسنة 1976 و رقم 434 لسنة 1989 (جمال زنگنه، قانون إدارة الدولة العراقية، kdp info، 04.03.10)، تم تغيير أو بالاحرى تشويه حدود وتركيب محافظة

كركوك، حيث تم فصل أربع أقضية من محافظة كركوك والحاقها بمحافظات مجاورة بغية تقليل نسبة السكان الكرد – والتركمان – في محافظة كركوك، أي من أجل تغييرالتركيب السكاني للمحافظة. ولنفس السبب تم فصل قضاء العقرة عن محافظة دهوك، ومن ثم تم سلخ قضاء مخمور عن محافظة أربيل بعد إنتفاضة آذار91. فاذا ماجرت عملية إحصاء السكان قبل إجراء الانتخابات في العراق، يتم تثبيت نسبة السكان الكرد والتركمان في سجل الاحصاء في إطار المحافظة المبتورة، حيث لا يحسب سكان جمجمال وكفري وكلار وطوزخورماتو وشوان ... على محافظة كركوك، وهذا تكريس لما أراده البعث الفاشي، وهو ظلم واضح و سيعقد عقدة كركوك المستعصية أكثر، وسيصعب ذلك بدون شك المباحثات اللاحقة بخصوص حل عادل وشامل للقضية الكردية في العراق الجديد، مالم يتم معالجة هذه المشكلة من خلال قرارخاص بهذا الشأن من المجلس الاستشاري المزمع تشكيله في الفترة الانتقالية، يراعى فيه حق سكان الاقضية والنواحي المبتورة وحق المرحلين والمهجرين والمشردين من مدينة كركوك وضواحيها في تسجيلهم كجزء من سكان محافظة كركوك الأصليين وفي إنتخاب الهيئات والمجالس العامة للمحافظة، كمجلس إدارة المحافظة على سبيل المثال.

إن توحيد حكومتي إقليم كردستان هو أساس إعادة توحيد شطري إقليم كردستان المحررة سابقا، وإعادة توحيد هذين الشطرين هي شرط أساسي لاعادة توحيد إقليم كردستان العراق بكامله. وإن وجود حكومة إنتقالية متماسكة واحدة لاقليم كردستان في أربيل، بموازاة الحكومة العراقية الانتقالية في بغداد هو العامل الأهم لرص صفوف الشعب الكردي بالشكل الأمثل وزيادة دعم أنصار حقه المشروع في تقرير مصيره بنفسه، ولتقوية موقفه في المحادثات و المفاوضات المرتقبة مع الجانب العربي في مؤسسات الحكومة المركزية وكذلك مع ممثلي قوات التحالف والأمم المتحدة، وستكون مسألة حدود إقليم كردستان أهم وأصعب مسألة في تلك المباحثات، وهي بحاجة الى وحدة ستراتيجية صادقة بين القوى السياسية الكردية المناضلة وإلى فريق متجانس وذو دراية فائقة في المفاوضات. فباعادة توحيد منطقتي كردستان الحرة و حكومتيهما باسرع مايمكن وترسيخ الديمقراطية بانعكاسها في تشكيلة حكومة الأقليم الموحدة من خلال توسيع إطارها الشعبي (كحكومة وحدة وطنية إنتقالية تتجاوز مفهوم نظام الحزب الواحد)، وتطويرها نوعيا: وذلك بإختيارأعضائها على أساس الأفضلية في الكفائة والنزاهة والماضي السياسي السليم، بغض النظر عن الانتماء السياسي الحالي، يمكن أن يكون إقليم كردستان القدوة الحسنة فعلا في بناء العراق الجديد، وان يجسد النموذج المثالي لحل القضية الكردية المستعصية في الدول الجيران (تركيا وايران وسوريا) التي تتقاسم كردستان فيما بينها، في إطارالديمقراطية وعلى أساس الفيدرالية.

****

إعتدائات الفاشيست والأرهابيين و محاولات الأنظمة المعادية للحق و العدالة تتحطم على صخرة العراق الجديد

تموز 2004

العراق الجديد هوعراق ديمقراطي فيدرالي تعددي، إنه عراق كل العراقيين ألاحرار, وليس عراق صدام وأعوانه كما كان، أي لشلة من الأنتهازيين والمتملقين المنتفعين وجماعة من المتطرفين القوميين العرب والمتعصبين الطائفيين السنة داخل العراق وخارجه ، أنه عراق العرب والكرد والتركمان والكلدان والآشوريين والسريان والأرمن الأنسانيين، إنه عراق المسلمين (الشيعة والسنة) و المسيحيين (الارثدوكس و الكاثوليك) و الأيزديين و الصابئة واليارسان. لذلك يدافع كل العراقين الواعيين الشرفاء عنه، وستدافع حكومته عنهم جميعا، ولاتسمح لأحد، من أية قومية أو دين أو مذهب كان، أن يعتدي على عراقي آخر، أو يصادر بيته أو مزرعته أو ملكه أو ماله، من منطلق شوفيني أو لأي سبب كان. ولن يجبرفيه أبناء وبنات أية قومية أو دين أو مذهب على تغيير القومية أو الدين أو المذهب تحت أسم "التصحيح" أو أية بدعة أخرى. ولن يعتدي العراق الجديد على أية دولة جارة، ولن يسمح لأية دولة جارة بالأعتداء على أي جزء من شعبه.

في داخل العراق الجديد إستبشر المظلومون والمضطهدون بالعهد الجديد، وأخذوا يتضامنون مع بعضهم لأعادة بناء بلادهم وتطبيع العلاقات بينهم جميعا، رغم المصاعب و العراقيل المتراكمة، مستندين إلى الحكمة والتوافق والصبر.

وفي خارج العراق فهم أصدقاء العراق الجديد هذه الحقيقة وأخذوا يتعاملون معه على هذا ألاساس، وهم والحمد لله كثيرون. ولكن أعداء الحق والعدالة و المساواة الانسانية، أي أعداء العراق الجديد، يتجاهلون هذه الحقيقة و يتهربون أو يترددون من التعامل مع العراق الجديد على هذا الأساس، وهم الخاسرون بأذن الله.

ففي داخل العراق الجديد تحاول أدوات الطغيان الفاشي الزائل و شرذمة الارهاب الدولي الفاشل عبثا إعادة عجلة الطغيان الى الوراء، وذلك باستخدام أسلوب خسيس لقتل و ترويع أحرار العراق، خاصة بالسيارات المفخخة والعبوات الناسفة، وهم يتلقون الدعم المادي من أوساط شوفينية و طائفية في المنطقة، ويحظون بالاسناد الأعلامي من "فضائية الجزيرة" القطرية و جريدة "القدس العربي" اللندنية. إلا أن ألاغتيالات و التخريبات لايمكن أن تحقق هدفهم المنشود، وسيكون مصيرهم الفشل الذريع في الدنيا و نار جهنم في الآخرة، لأن الله يمهلهم ولكن لن يهملهم، فهم يسيئون علنا الى تعاليمه، بقتل النفوس العراقية البريئة وتخريب مصادر رزق أهل العراق و تدمير بلادهم و سلب أمنهم وإستقرارهم.

وفي خارج العراق:

ــ يحاول البعث السوري الأستمرار في حكمه الشمولي المهترئ، عن طريق اللعب بالنارالعراقية كورقة ابتزاز، بدلا من القيام باصلاح طوعي بتغييرأسمه الى أسم يرمز الى الأحياء بدلا من الأموات، وتغييرمنهجه الى منهج انساني متمدن بدلا من الاصرارعلى منهجه الشوفيني والطائفي، وتغييرنظام حكمه الى نظام ديمقراطي (عادل وإنساني)، وهو السبيل الوحيد للنجاة من المصير المحتوم للأنظمة الشمولية المستبدة، وليس تصعيد وتيرة الاضطهاد القومي ضد الكرد في كردستان سوريا أو معاداة الديمقراطية و الفيدرالية في العراق الجديد بالتنسيق مع حكومتي تركيا و ايران.

ــ ويحاول النظام الايراني الاستمرار في حكم شعوب ايران على طريقة الامبراطريات الدينية المنقرضة – علما بان ممثليه جائوا الى الحكم عن طريق الديمقراطية (الاسلوب المتحضر للحكم)، وهو يخاف من شمس الديمقراطية والفيدرالية التي اشرقت في العراق الجديد، لذلك يحاول هو ايضا اللعب بالنار العراقية من اجل إفشال هذه التجربة الرائدة قبل أن تطالب شعوب

ايران الحكم (الفارسي الطائفي) بهما. ولكن يستوجب على النظام الايراني ان ياخذ العبرة من مصيرالدول المتعددة الشعوب غيرالديمقراطية، كالاتحاد السوفيتي السابق ويوغسلافيا، وعليه أن يدرك بان ضوء الشمس لايمكن حجبه بالغربال، وإن الفيدرالية الديمقراطية هي السبيل الوحيد لتجنب بلقنة ايران في المستقبل.

ــ ويحاول النظام الكمالي ــ الأصولي الحاكم في تركيا الاستمرار في إضطهاد الشعوب غيرالتركية في دولة تركيا، و يصر على عدم إعتبارأكثر من 12 مليون كردي في كردستان تركيا حتى كاقلية قومية، لكي لايضطر الى الاعتراف بحقوقهم القومية وحرياتهم السياسية، علما بان الدولة التركية قامت قبل حوالي 40 سنة باحتلال شمال قبرص و إنشاء دولة مستقلة لحوالي 170 ألف تركي ساكن هناك منذ عهد الاحتلال العثماني للقبرص. ولقد حاولت الحكومة التركية الحالية قبل غيرها اللعب بالنار العراقية، وبالذات بنار باباكوركورالأزلية في كركوك التي يطمعون فيها علنا، فالحكومات التركية تخصص في ميزانياتها السنوية ليرة تركية واحدة لولاية الموصل أو بالاحرى لكردستان الجنوبية (كردستان العراق). ولقد هددوا الكرد أثناء حرب الخليج الثالثة بعدم دخول كركوك والموصل، والا فالويل والثبور لهم، وكأن الكرد كانوا ينوون دخول أنقرة و أسطنبول! فدخل الكرد المدينتين لمساندة تحريرهما من الظالمين المستبدين غير آبهين بتهديدات الجنرالات الترك الملطخة أياديهم بدماء أخوتهم الكرد في كردستان الشمالية، التي بقت في قبضتهم بسبب تواطؤالمستعمرين البريطانيين والفرنسيين مع مؤسس دولتهم في لوزان عام 1923، وتنكرهم لمعاهدة سيفر الدولية، التي أقرت إستقلال جزء كبير من كردستان الشمالية و أنضمام كردستان الجنوبية الى الدولة الكردية المستقلة فيما بعد، إذا أرادوا ذلك في إستفتاء خاص بسكانها. فحكام تركيا و جنرالات جيشها و رجال إعلامها، معظمهم مصابون بعقدة سيفر ويتصرفون على هذا الأساس، لذلك يحاولون جاهدا محاربة الديمقراطية والفيدرالية في العراق الجديد بمختلف الوسائل، فتارة بحجة منع كرد العراق من الاستقلال (وكأنهم أوصياء على الشعب الكردي في جميع أنحاء العالم!)، وتارة تحت ذريعة حماية التركمان في كركوك (وقد نسوا التركمان هناك في زمن حزب البعث، الذي لم يكن يعترف حتى بوجودهم رسميا هناك، وكان يضطهد ويشرد الكثير منهم تحت سمع وبصر حكام تركيا، وإن وضع التركمان في منطقة كردستان المحررة منذ عام 1991 من نظام البعث المستبد، هو أفضل بكثير من وضع الشعوب والأقليات القومية في تركيا نفسها، بشهادة جميع المراقبين السياسيين الدوليين).

ففي الايام الأولى عقب تحرير كركوك من نظام البعث حاولت المخابرات التركية إرسال ألاسلحة الى المنظمة التركمانية المعروفة باسم "الجبهة التركمانية" والمؤسسة أصلا من قبل السلطات التركية في "المنطقة الآمنة" من كردستان، بصورة مخفية تحت حمولات شاحنات مرسلة الى العراق باسم "مساعدات إنسانية"، فكشفتها قوات التحالف و سفرت الجناة بدون عقاب الى تركيا. ومن ثم تورط عدد من الضباط الترك و بضعة أفراد من "الجبهة التركمانية" في محاولة إجرامية لأغتيال محافظ كركوك الجديد، لكونه كرديا، فهم يعتبرون الكردي عدوا لدودا لبني طوران.

وفي الآونة الأخيرة جاء وفد تركي مشترك من العسكرو المخابرات الى كركوك، بحجة الأطلاع على الأمور على أرض الواقع، علما بانهم يعرفون الواقع بصورة جيدة من خلال تقاريرمنتسبي وعملاء مخابراتهم، ولكنهم هرعوا الى كركوك، وهم يكاد لايصدقون ذلك، فالعراقيون وفي مقدمتهم الكردعملوا جاهدين لأبعاد عناصر الجيش و رجال المخابرات الترك عن ديارهم تجنبا لنفاقهم ونياتهم السيئة، ولهذا السبب تظاهر بعض الكرد في كركوك إحتجاجا على مجيئ الوفد المذكور الى هناك. وقد إستمع الوفد التركي هناك الى شرح واف لعمليات التطهير العنصري و ألانفال والطرد و التشريد والتعريب، التي تعرض لها الكرد في محافظة كركوك، والى أسماء القرى والمدن الكردية المدمرة هناك في العهد البائد، والى موضوع عرقلة عودة عشرات الآلاف من الكرد المرحلين والمسفرين قسرا الى منازلهم وحقولهم لحد الآن، والى مسألة صعوبة حياة العائدين منهم و الساكنين حاليا في أماكن لاتتوفر فيها مستلزمات الحياة الأساسية والى مشكلة إعادة إعمار مدينتي قره هنجير و شوان والقرى المهدمة أثناء عمليات الأنفال السيئة الصيت

وغيرها من معاناة الكرد في كركوك. وقد تم استقبالهم من قبل ممثلي القوى السياسية الكردية في كركوك بكل تقدير وإكرام.
بالرغم من كل ذلك أدلى ناطق باسم الحكومة التركية بعد عودة الوفد المذكور الى تركيا بتصريح لئيم، يدعي فيه محاولة الكرد تغييرالواقع الديموغرافي عن طريق الأعمار، ويعلن بصلافة منقطع النظيرعن عدم موافقة حكومته على ذلك، وكان العراق واقع تحت الانتداب التركي، أو وكأن كركوك هي احدى محافظات تركيا الكمالية، أو كأنهم يريدون بعث الامبراطورية العثمانية بصورة أردوغانية.
لقد نست الحكومة التركية بانها أرسلت وفدها هذه المرة الى العراق الجديد، وليس الى عراق صدام ــ الذي ارتبطت معه بمعاهدة العدوان المشترك عبرالحدود المشتركة، ونست بان الكرد الذين يعادونهم عمليا وعلنيا ويصادقونهم تجاريا فقط، هم الآن شركاء متساوون لاخوانهم العرب في حكومة العراق الجديد، وبان التركمان لهم ممثلون في مؤسسات الحكم في العراق الجديد. لذلك فاجأوا برد حاسم وقاطع من رئيس وزراء العراق الجديد، حيث وضع النقاط لهم على الحروف وابلغهم بشكل واضح، بان العراق لن يسمح لتركيا بعبور حدوده مرة أخرى، وبان موضوع التركمان في العراق شأن عراقي داخلي لاعلاقة لتركيا بها، والحليم تكفيه إشارة.
على الحكومة التركية أن تدرك قبل غيرها من حكومات الدول الجارة للعراق، أن الفيدرالية الديمقراطية، هي الحل ألأنجح للمسالة الكردية، ليس في العراق فحسب، بل في تركيا أيضا، وهي تناسبها برأي معظم الخبراء والمحللين السياسيين الاوروبيين أكثر من أية دولة أخرى في منطقة الشرق الأوسط، لانها تدعي تبني العلمانية و الديمقراطية البرلمانية و تريد دخول الوحدة الاوروبية، وكل الأحزاب الكردية في كردستان تركيا (بما فيها مؤتمر الشعب) ترغب في حل المسالة الكردية هناك بطريقة سلمية، وهي تعلم جيدا بان العراق الجديد عراق فيدرالي وبان محافظة كركوك هي لجزء من كردستان الجنوبية (إقليم كردستان العراق)، وان طريق التعاون السياسي و الأقتصادي مع العراق الجديد يمر بكردستان، وليس بدمشق أو طهران.

****

من أجل قطع دابر الأرهاب و إيقاف نزيف دم الأبرياء في العراق

يجب مجابهة الأرهاب الفاشي- الظلامي و أداة إعلامهم بصورة متحدة وحاسمة

أيلول 2004

إثر سقوط نظام الظلم والطغيان في نيسان الماضي أصاب الجلاوزة الأوباش للدكتاتورالسفاح وحلفائهم الظلاميين بالهستيريا، فانتقلوا من إرهاب الدولة الذي مارسته الجلاوزة في زنزانات البعث الفاشي و مقرات أجهزة قمعه المتعددة، وتدربت عليه شرذمة الردة في قاعدة الظلام و الجهل في الهندوكوش، وتسترت عليه أجهزة الأعلام العربية الرسمية والأصولية، ولزم الصمت تجاهه الساكتون عن الحق من واعظي الفضائيات و خطباء المساجد من الرباط الى صنعاء. وقامت قيامة المرتزقة النافخين في أبواق دعايتهم المنافقة و محللي آخر زمان في الفضائيات العربية، الى الأرهاب المطلق. فأخذ الأشرار يدمرون ويحرقون وينهبون مؤسسات الدولة، لكي يعم البلاد الفوضى و يشوهون سمعة أهل العراق، ولكي يفسدون عليهم فرحة الأنعتاق من قيود القهر والأستبداد.

ثم قاموا بحرق شركة الكبريت في الموصل، وتخريب محطة الكهرباء في بغداد، ونسف أنابيب النفط في كركوك والبصرة، وإغتيال رجال دين معتدلين و شخصيات سياسية وإجتماعية وعلمية كفوءة ومعروفة، في الطريق الى العمل أو في أماكن مقدسة (المساجد و الكنائس) ومناسبات مباركة (صلاة الجمعة وعيد الأضحى والعاشوراء). ومن ثم قاموا بقتل رجال الشرطة الساهرين على أرواح وممتلكات المواطنين، وتسببوا في قتل عشرات الرجال والنساء والأطفال الأبرياء، نتيجة تفجير سيارات مفخخة و زرع عبوات ناسفة على الشوارع و الطرق العامة، خاصة في مدن معينة في وسط العراق، هربوا اليها خائبين أوعادوا الى جحورها بعد خلع سيدهم الطاغية عن دست حكم العراق من قبل أصدقائهم السابقين، باسم مقاومة الأحتلال أو الجهاد الأسلامي. وشتان مابين الجرائم ضد المواطن المعذب والعامل المغترب والصحفي الغريب و ومتطوعة أجنبية في منظمة إنسانية عاملة في العراق وبين مقاومة الأحتلال، وكذلك بين قتل النفوس البريئة وبين الجهاد في سبيل الأيمان. فحثالة القتلة المتاجرة بالعروبة لم ولن تنفع العرب أبدا، تماما كما لم تنفع الفاشية الشعب الأيطالي، ولم تنفع النازية الشعب الألماني. والمرضى النفسيون المتاجرون بالدين الأسلامي الحنيف، بالتفنن في إزهاق الأرواح البريئة للمسلمين وغيرهم وسفك دمائهم الزكية في أحياء سكنية أو دوائر الدولة أو مراكز الشرطة أو مراكز التطوع في الجيش العراقي، لن ولم ينفعوا لا العراقيين ولا اليائسين السذج الذين يغسلون أدمغتهم ويغررون بهم بارسالهم الى الجنة، بدفعهم الى تفجير أنفسهم وتقطيع كل من يقع في دائرة جحيم إنتحارهم الى أشلاء متطايرة، بغض النظرعن أديان وأجناس وأعمار الضحايا المنكوبين و المغلوب على أمرهم أو أمرهن، وكأن الأرهابيين يملكون صكوك الغفران، وهم متجردون عن الأيمان والوجدان. وقد لطخوا بجرائمهم البشعة هذه سمعة الأسلام البرئ منهم. فلقد علقت مجلة شتيرن الألمانية الواسعة الأنتشار في عددها الأخير على موجة الأرهاب الأخيرة في العالم بقولها: " ليس كل المسلمين إرهابيون، ولكن كل الأرهابيين مسلمون"!

ولقد قاموا في الفلوجة، التي أصبحت الوكر الأكبر لفلول وجلادي البعث العفلقي و زبانية وبؤساء أبو جهل الزرقاوي، ليس فقط بقتل مدنيين أجانب أو قطع رؤوسهم والتمثيل بجثثهم، بل بقتل سبعة سواق عراقيين شيعة وتشويه جثامينهم ايضا، بمباركة ملالي وشيوخ معينين (رفاق صدام بالأمس ومرتزقة أبو جهل اليوم): وذلك بغية إثارة مشاعر الحقد ونزعة الأنتقام لدى أهاليهم، لأشعال نار الفتنة الطائفية بين الشيعة والسنة، التي يعملون من أجلها منذ سقوط صنمهم في ساحة الفردوس، الا أن الشيعة الذين أكتوا بنار الأضطهادين الطائفي والسياسي، يدركون أبعاد هذه المؤامرة الخبيثة وأفشلوها عدة مرات.

وكذلك قاموا بقتل مواطنين كرد أو تركمان أوعرب سنة أو مسيحيين أبرياء ، خاصة في كركوك والموصل ، من أجل ترهيب الأحرار، أو إثارة الحزازات القومية أونشرالتعصب الديني، بغية حدوث الشغب أو قيام الفتنة بين الكُرد والعرب أو بين الكرد والتركمان أو بين التركمان والعرب أو بين المسلمين والمسيحيين، والتي يسعون اليها – بالتعاون مع جهات عميلة لمخابرات دول إقليمية محددة ومعروفة لدى الحكومة العراقية الأنتقالية – منذ إنهيار نظامهم الأسود في بغداد. بعد ذلك قام الأرهابيون الجناة بقتل أربعة شبان كرد من أهالي كركوك، حيث تعطلت سيارتهم بالقرب من سامراء في طريقهم الى بغداد للتطوع في الجيش العراقي الجديد (الذي يراد منه أن يكون حاميا واعيا للوطن، لا أن يكون كالجيش القديم أداة بأيدي حكومات ظالمة في بغداد ضد الشعب في العراق وضد شعوب الدول الأخرى) وأحرقوا وشوهوا جثثهم، كما كانوا يفعلون في أقبية الأمن والأستخبارات و المخابرات، عندما كانوا في خدمة سيدهم المخلوع. وأخيرا إرتكبوا جريمة شنعاء أخرى بالقرب من مدينة بلد تقشعر لها الأبدان، حيث ذبحوا ثلاثة طلاب كرد كانوا في طريقهم الى بغداد. ولقد أثبت القتلة الحاقدون على الأنسانية بجريمتهم البشعة هذه، مدى وحشيتهم التي ترّبوا عليها في مدارس بعثهم المقبور، وبيّنوا درجة جبنهم الذي يمتازون به، بقتلهم مسافرين أبرياء، فقط لكونهم كُردا، أو لمجرد إنتمائهم الى حزب سياسي معين. فهؤلاء القتلة وآبائهم قد تعودوا على قتل الكُرد والشيعة خاصة، وأحرار العراق عامة، بمختلف الأساليب و بمختلف الأسلحة وفي مختلف مناطق كُردستان والجنوب والوسط دون أي وازع ومن دون محاسبة أوعقاب. وهم يحاولون اليوم الأستمرارعلى جرائمهم الوحشية السابقة بأسماء أخرى وأسلحة أخرى وشعارات أخرى وحلفاء آخرين. هنا يجب على إتحاد علماء الدين في كردستان (باعتباره المرجع الدينى الأعلى في كردستان) إعلان إستنكاره لهذه الجرائم بصورة واضحة وفي الوقت المناسب، وعلى جماهير الشعب في كردستان خاصة والعراق عامة التعبيرعن غضبها المكبوت بنشاطات ومسيرات إحتجاج طوعية وعلنية ضد الأرهابيين، وعليها مساعدة عوائل الأخوة والأبناء الشهداء، وعليها التعبير عن مؤاساتها لأهالي الضحايا الأجانب. ولقد أدان الأزهر الشريف جرائم خطف المدنيين الأجانب وقتل الرهائن رسميا، وأعلن براءة الأسلام منها. وعلى "هيئة علماء المسلمين"، التي تعتبر نفسها بمثابة المرجع الأعلى للعرب السنة في العراق، أن تعلن موقفها في هذا الشأن علنا، وتوضح رأيها بشكل صريح، لأن جماعة إرهابية معينة إرتكبت جرائم ضد الكرد وعمال أجانب مساكين يُندى لها الجبين بأسم "أنصار السنة"، علما بأن غالبية كرد العراق هم على المذهب السني، وهم يدركون ويطبقون تعاليم الأسلام ومنهج السنة والجماعة أفضل من القتلة المتوحشين ومن يساندهم سرا أوعلنا.

وفي مساء التاسع عشر من هذا الشهر افتى "الشيخ يوسف القرضاوي" في قناة "الجزيرة" القطرية، بجواز قتل المدنيين من الرهائن المختطفين – حتى سواق الشاحنات – من قبل أيتام صدام وأزلام أبوجهل الزرقاوي، الذين يعتبرهم الأعلام القطري والشيخ القرضاوي، مقاومة عراقية ضد الأحتلال الأمريكي، بحجة معاقبة مساندي الأحتلال. كما وأهاب سماحة الشيخ بالناس في كل الدول الأسلامية بالتوجه الى العراق وممارسة القتل والدمارعلى غرار أتباع صدام وأعوان أبو جهل، باعتبارهما مقاومة وجهاد، وفقا لأجتهاد "لحظة الغضب" لفضيلة الشيخ القرضاوي في هذا الصدد، وتمشيا مع نهج فضائية شبه جزيرة قطر التقليدي، المناصر لحكم البعث البائد وبقاياه الحاليين، والمعادي للمعارضين السابقين للفاشية، أي أحرارالعراق عامة.

إن هذا الأمرهو مشاركة مشتركة و واضحة في الجرائم التي يرتكبها الأرهابيون الصداميون و الزرقاويون في العراق الجريح ضد العراقيين والأجانب العاملين فيه، والمنافية لكل القيم الأنسانية السامية ولجميع الشرائع الدينية الطاهرة، والمخالفة لكافة القوانين الدولية والمبادئ الحضارية. وبهذا العمل الهدّام تجاوز كل من الشيخ القرضاوي وفضائية "الجزيرة" القطرية حدود الوعظ الديني وإطار العمل الأعلامي وأصول الحوار الحضاري، بل وحتى أبسط قواعد العلاقات

الدبلوماسية الدولية، لأنهما أسائا إستخدام الدين والأعلام للدعوة بصورة علنية الى الجريمة مع سبق الأصرار، إنها دعوة صريحة الى الموت والدمار في العراق الجديد، وهي دعوة مريبة الى الأثم والعدوان. لذلك لايمكن ولايجوز السكوت عنها مطلقا. ويجب على الحكومة العراقية المؤقتة (خاصة وزارات العدل وحقوق الأنسان والخارجية) أن تتخذ إجرائات قانونية ودبلوماسية جدية وفعالة، بالتعاون مع الدول الصديقة والمناصرة للعدالة وسيادة القانون، وبالتشاور مع دولة الكويت والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين، من أجل محاسبة السيد يوسف القرضاوي والمسؤولين في فضائية الجزيرة القطرية، على هذه المخالفة الشرعية والقانونية الفظة والفظيعة.
ويبدوا جليا للعيان بأن نهج "الجزيرة" التخريبي، سيضر بأمن وإستقرارمنطقة الشرق الأوسط بكاملها، وفي مقدمتها منطقة الخليج. بالرغم من ذلك يحظى هذا النهج الضار برضى حكام شبه جزيرة قطر، وإلاّ ما سكتوا بحجة حرية الرأي والتعبير، التي يسيئون فهمها ويغضون الطرف عن سوء إستخدامها، ليصبحوا حجر عثرة على طريق العراق الجديد، عراق السلام والعدالة والتقدم. ولقد تجاوز جهاز إعلام القطر كل حدود التعامل المنطقي والأخلاقي مع قضية العراق ومآسي أهله والعاملين في سبيل إستقراره وإعماره وإزدهاره.
وهنا نتساءل، من إنتخب "الشيخ القرضاوي" للأفتاء حول هذا الموضوع المهم والخطير؟ هل الذين إختاروه في الدوحة لهذا الغرض هم أولى بذلك من المراجع الأسلامية حتي في المكة المكرمة والأزهر الشريف؟ أم أن الشيخ القرضاوي يعتبر نفسه الآن بالذات، لأسباب شخصية وطارئة، أولأعتبارات سياسية معينة، تتعلق بالسياسة الخارجية للدولة التي تستضيفه وتمنحه فرص العمل والأستشارة والوعظ، وتشجعه على التحريض على القتل والدمار في العراق، أكفا من كافة المراجع الأسلامية في العالم للأفتاء في هذا الخصوص؟
هل يرضى الشيخ القرضاوي وحكام قطر بمثل هذه "المقاومة" في فلسطين؟
هل يقبل هؤلاء أن يفجر فلسطينيون أوأتباع الزرقاوي مثلا، سيارة مفخخة عند مرور كل دورية إسرائيلية في شوارع الضفة الغربية من نهر الأردن أوعبوة ناسفة عند حضور أي رتل عسكري إسرائيلي الى أحياء قطاع غزة المحتل، بحيث تتقطع في كل عملية من هذا النوع أجساد عشرة أوعشرين فلسطينيا وفلسطينية؟ أم أن دم الفلسطيني البرئ أغلى من دم العراقي أوالأجنبي البرئ؟
هل يجوز قتل الفلسطينيين العاملين في منشآت إسرائيلة – حتى سواق الشاحنات – بحجة مساندتهم للأحتلال؟ أم أن كسب لقمة العيش للعامل الفلسطيني حلال وللعامل العراقي أو السائق الأردني أوالتركي أوالسوري حرام؟
هل يقبل الشيخ القرضاوي و حكام قطر أن يختطف الفلسطينيون العاملات في المنظمات الأنسانية أوصحفيين أوروبيين أوعمال أجانب غير مسلمين لأبتزاز حكوماتهم، أو ذبحهم وعرض همجيتهم هذه في مواقع الأنترنيت وعلى شاشات الفضائيات العربية، التي أصبح عدد منها بازارا رخيصا للمتاجرة بهذه الأفعال الوحشية، التي تقزز منها النفس البشرية، وتشوه صورة المجتمع الأسلامي أمام الشعوب غير الأسلامية في العالم أجمع، ولاتخدم سوى أعداء الشريعة والحياة؟
وهل يعرف الشيخ القرضاوي وحكام قطر بأن أكثر من عشرين مليون إنسان في العراق يعيشون من المواد الغذائية، التي تُشترى بأموال النفط العراقي المصدرعبر شبكة أنابيبه، التي تتعرض باستمرار الى التخريب من قبل الفاشيين الذين يسمونهم ب "المقاومين" و الظلاميين الذين يسمونهم ب "المجاهدين"، وتوزع عليهم في جميع أنحاء العراق وفقا لبطاقات التموين؟ وهل يعرفون بأن هذه المؤونة ينقلها سواق شاحنات عراقيون وأردنيون وتركيون وسوريون وغيرهم، من الموانئ الأردنية والتركية والسورية اليهم، وهم يضعون أرواحهم على أكفهم لكسب الرزق لهم ولعوائلهم، وهم يؤدون بذلك عملا أنسانيا شريفا وعظيما؟
هل يعرف القرضاوي وحكام قطر كم من هؤلاء الأبرياء قتل على أيدي الأرهابيين الذين يناصرونهم علي طريقي الموصل ــ بغداد و رمادي ــ بغداد؟ وهل يعرف الشيخ القرضاوي و حكام قطر كم من أطفال العراق تيتموا، وكم من نساء العراق ترملن بسبب هذه الجرائم، وما هي النتائج المترتبة عنها؟

وأخيرا نريد أن نعرف هدف الحكومة القطرية من حملتها الأعلامية المسعورة ضد أحرار العراق، وغايتها من الدعوة الصريحة الى المزيد من القتل والدمار في العراق؟
إضافة الى واجب الحكومة العراقية في التحرك السريع بأتجاه حل هذه المعضلة قانونيا ودبلوماسيا، يجب على كل الأحزاب السياسية الوطنية الديمقراطية والدينية المعتدلة وجميع منظمات المجتمع المدني (على رأسها نقابة المحاميين العراقيين) وكل أجهزة الأعلام في العراق (وفي مقدمتها الفضائيات) وأبناء وبنات العراق وكذلك أشقاء وأصدقاء أهل العراق أينما كانوا، مساندة الحكومة العراقية المؤقتة وتكملة عملها في هذا الشان، لأنهاء جميع أنواع العدوان على العراق، بما فيها العدوان الأعلامي الشرس للحكومة القطرية. وعلى الجميع التضامن مع قوى المعارضة الديمقراطية في دولة قطر في سعيها الى تحقيق الديمقراطية البرلمانية والعدالة الأجتماعية، لأن إنتصار الديمقراطية والعدالة في أية دولة في الشرق الأوسط، هو سند للحق والسلام في العراق أيضا.
وفي مجال المكافحة العملية للأرهاب، يجب على الحكومة العراقية المؤقتة تكثيف جهودها، عليها أن لاتتردد في تطبيق قانون السلامة الوطنية (أوبالأحرى الأحكام العرفية)، بأعلان حالة الطوارئ في المدن والبلدات التي تتعشش فيها الجماعات الأرهابية من الفاشيين والظلاميين (بغداد، الفلوجة، الرمادي، بعقوبة، سامراء، حويجة والموصل)، بالرغم من إعتبارها أبغض "الحلال" في النظم الديمقراطية، لأنها تقلل من الحرية الفردية لفترة معينة، إلاّ أنه لايمكن الأستغناء عنها، في حالة إنتشار الفوضى وتفشي الأرهاب في أي مكان أو زمان، مهما كان نظام الحكم القائم ديمقراطيا، حيث لايجوز فسح المجال للأرهابيين لإستغلال الديمقراطية والحرية لأرتكاب جرائم القتل والدمارعلى هواهم وهوى مموليهم ومسانديهم ومحرضيهم والمصفقين لهم هنا وهناك، وذلك لتحقيق مآرب فاشية ونوايا ظلامية. ولكي يكون بالأمكان فرض حظر التجول في هذه الأماكن التي تختبئ فيها الأرهابيون والتحري عنهم، لأيجادهم وقطع دابر إرهابهم، ولتقديمهم الى محكمة قانونية عادلة مؤقتة خاصة بمكافحة الأرهاب، لينالوا القصاص العادل على ما إرتكبت أياديهم الملطخة بدماء أبناء وبنات العراق من الجرائم بحقهم وحقهن، وليكونوا عبرة لغيرهم من القتلة والجناة، أعداء الحق والحياة، ولمعاقبة أومحاسبة كل من يأويهم أو يعاونهم أو يتجسس لصالحهم (أي يشاركهم في الجرائم)، و وفاء" لدم الشهداء الأبرار والضحايا الأبرياء، وتحقيقا لمطلب شعبي عادل وملح، الذي يعتبر محكا حقيقيا لتقييم أداء الحكومة المؤقتة. وعلى الحكومة العراقية المؤقتة أن لاتتهاون في كشف هويات الظلاميين الدخلاء الذين تم إلقاء القبض عليهم متلبسين بالجريمة، والذين سيتم القبض عليهم في المستقبل، وفضح كل من يقف ورائهم خارج و داخل العراق، لكي يتعرف أهل العراق والرأي العام العالمي على حقيقة هؤلاء المرتزقة الآثمين و يطلع على نوايا عدوان أسيادهم، حيث يتعاونون على الأثم والعدوان ضد الحضارة في مهد الحضارات.

****

"الجزيرة" القطرية ماضية في خدمة الأرهاب البعثي ــ الظلامي في العراق

نوفمبر 2004

يبدوا ان حكام شبه جزيرة قطر يصرون على بقاء قناة جزيرتهم في الدوحة في خدمة جلاوزة الطغيان والعرب الأفغان، بالرغم من استمرار البعثيين الفاشست و الظلاميين الأشقياء منذ سقوط صنم الرياء في إصطياد وذبح أبناء العراق الأبرياء وبناته البريئات، والفتك بسواق الشاحنات، من الترك و العرب الكادحين وغيرهم من الأجانب المدنيين، بالسيارات المفخخة والعبوات الناسفة والسيوف الناحرة، بخبرات بعثية مشهورة في الأختطاف و الأغتيال و التخريب، وزبانية متمرسة في تعذيب الأنسان وقتله وفرمه في أقبية الأمن والأستخبارات والمخابرات، ومرتزقة محترفة في جريمة تفخيخ السيارات منذ بداية السبعينات، بأدارة مجرمين فارين الى سوريا ومقيمين في حلب (أسمائهم معروفة لدى وزير العدل العراقي، كما صرح بذلك) ــ لأن البعث في العراق كان إمتدادا للبعث في سوريا، ولأن البعث حركة نازية (ناسيونال سوسياليست)، وإجتثاث البعث في العراق ضربة قاصمة لرأس الثعبان في سوريا ــ وبأجساد دخلاء جهلة – يرغبون في الذهاب الى الجنة بهذه الطريقة الجهنمية – بايعاز من أبو جهل الزرقاوي (الذي كان في الهزيمة كالغزال في الفلوجة)، وبفتاوى من أسامة بن لادن و يوسف القرضاوي وأمثالهم من الدجالين المتاجرين بالدين الأسلامي المنير، حيث يرسلونهم بعد غسل الدماغ الى الجحيم وبأس المصير، لأنهم ينتحرون والأنتحار في الأسلام حرام، وقد قتلوا مئات الأنفس البريئة في العراق، بينما يعتبر الله عزّوجّل قتل نفس بريئة واحدة بمثابة قتل الناس جميعا!

ويبدوا أن السيارات المفخخة هي نوع جديد من أسلحة الدمار الشامل الصدامية، لم يشمله التفتيش الدولي، وتنتج في شركة مساهمة مشتركة لبعث الفاشية و قاعدة الظلام، ذات لامسؤولية شرعية وأخلاقية غير محدودة، خبرائها البعثيون يمتازون بالتجرد المطلق عن الضميروالأيمان، وسواقها الأنتحاريون الأشرار يجهلون تماما معنى الخيروجدوى الحياة وقيمة الأنسان. وهم في منطق محطة تلفزيون "الجزيرة" القطرية و واعظيها مقاومون ومجاهدون، بالرغم من معرفة أصحاب "الجزيرة" وشيوخها بأساليب عمل الشرذمتين الوحشية ونتائج جرائمهم البشعة، من القتل العشوائي والذبح الهمجي والتخريب المتعمد في العراق الجريح. فشركة السيارات المفخخة للبعث والقاعدة هي إنتاج مشترك للفكرين الفاشي والظلامي لمعاقبة أهل العراق بسبب ترحيبهم بالتحرر من الظلم والنفاق، ولقتل كل من ساعدهم على التحرر من الطاغية الأرعن، الذي تسلط على رقابهم اكثر من ثلاثة عقود من الزمن، وحوّل العراق فيها سياسيا الى رديف لكمبوديا (بول بوت) و إقتصاديا الى بلد مشابه للصومال، بدلا من الأقتداء بماليزيا أو الأمارات مثلا. وكذلك لأرهاب كل من يساهم في إعادة إعمارالعراق وتطويره، فهم يقاومون تحرر أهل العراق (في كردستان و الوسط والجنوب) من فاشية البعث وظلام القاعدة وجاهلية "أعداء الأسلام" و" أعداء السنة"، ويجاهدون عبثا في سبيل إعادة الفاشست الى سدة الحكم في بغداد، بشعارات لاذعة وأسماء خادعة، ويساندهم في ذلك إعلاميا، بشكل أساسي وبصورة علنية فضائية الجزيرة القطرية. فهي تصر على بث الشائعات المضللة و تنظيم الدعاية المغرضة للتحالف البعثي– الظلامي (تحت ستار الدفاع عن القومية العربية و المذهب السني)، وذلك بأعتبار القتل والتخريب اللذان يزاولونهما يوميا – خاصة في المثلث الغربي المنكوب بهم – ب "مقاومة الأحتلال الأمريكي"، بالرغم من

وضع أمراء قطرلأكبر قاعدة عسكرية في شبه جزيرتهم (العديد) تحت تصرف الجيش الأمريكي، أثناء عملية "حرية العراق".
ومع هذا تطبل لهم فضائية الجزيرة بالقرب من قاعدة العديد باسلوب فريد، وتزمر لهم كدعاية لشركة "قطرغاز" باسلوب نشاز، لأن الجزيرة والعديد والغازكلها في شبه جزيرة قطر ألغاز، لايفك رموزها ولايتعرف على المستفيدين منها ولو بأيجاز، الاّ من أدرك أهداف التسلل الى العراق من ألبوكمال والأهواز، وعرف دوافع المناصرة و الدفاع عن الطاغية في عمان و وتحريضات زمرة ال 26 الضالّة في الحجاز، و فهم مغزى زعيق الغول ونعيق الباز، فلقد تكالب أشباه الرجال ضد النهضة في بلاد النخيل و عرش الجبال، ولكن الوعي والتآزر كفيلان بتنظيف الديار من الأوحال، وبايقاف نزيف دم ضحايانا من النساء والرجال، وبمسح الدموع عن عيون الأطفال: بمجابهة القتلة المتوحشين وإعلامهم المنافق، بتشخيص الأرهابيين وعزلهم، وفضح محرضيهم ونبذهم، ليس فقط بصراحة الأقوال، بل أيضا بشجاعة الأفعال.

إن تطبيق قانون السلامة الوطنية و إعلان حالة الطوارئ تأخر كثيرا، لذلك يجب على الحكومة المؤقتة في بغداد أن لاتتردد كثيرا في فضح القتلة المتوحشين (خاصة في حلب و الموصل وحويجة وبعقوبة وبيجي والأعظمية واللطيفية) إعلاميا، وفي تشكيل محاكم عادلة خاصة لمعاقبة الأرهابيين و شركائهم على الجرائم الشنيعة بصورة حاسمة وسريعة، لقطع دابرالأرهاب بشكل فعال. وعليها أن لاتتهاون في متابعة مسألة الدعاية للأرهاب في العراق، خاصة من قبل قناة الجزيرة القطرية، بجميع الوسائل القانونية والدبلوماسية والأعلامية، بغية وضع حد لأستهتار أصحاب "الجزيرة" بحياة و ثروات الأحرار والأبرياء في العراق، وتحريضها المستمر على القتل والدمار، بالقرب من القاعدة الأمريكية في قطر، بأسم مقاومة الأحتلال الأمريكي في العراق. لأن هَمْ "الجزيرة" الوحيد: هو إبعاد غضب مفخخي السيارات اللعين عن سلطنة وفخفخة أصحابها المنافقين!

****

التحالف البعثي ــ لظلامي هو الخطر الأكبر على العراق الجديد

ديسمبر 2004

لم يلتقي بقايا البعثيين النازيين تحت يافطة "أنصار السنة" مع الظلاميين المتوحشين من الأفغان العرب (قاعدة الأرهاب في بلاد الرافدين) و الأصوليين الكوسموبوليتيين الكرد (أعداء الأسلام) عن طريق الصدفة أو بصورة إرتجالية. إنهم التقوا في زمن الفاشية في العراق والجاهلية في أفغانستان والأصولية الكوسموبوليتية في هورامان (على حدود ايران)، على أساس ثلاثة خصائل معينة: التطرف القومي العربي، التعصب الطائفي السني، العنف الهمجي المطلق. فالتحالف قائم إذا" قبل سقوط صنم الرياء في بغداد، على أساس العصبية والوحشية المتجذرتين في جماعات مريضة نفسيا وفاشلة عمليا، حيث تعيش حالة التخبط بين الواقع والخيال.

إن تحالف هذه الجماعات الثلاثة هو أصلا تكتيكي، فالبعثيون يسعون الى بعث النازية في العراق من جديد، بينما يريد أنصار بن لادن (السعودي) والظواهري (المصري) و الخلايلة (الفلسطيني ــ الأردني) و فاتح (الكردي) إقامة دولة متخلفة في العراق على غرار دولة أفغانستان المنقرضة. وهم يبررون تحالفهم ب"مقاومة الأحتلال الأمريكي" أو "الجهاد ضد الكفار"، إلاّ أنهم يتحالفون في الواقع لتحقيق هدفيهما المختلفين، ويحاربون من أجل ذلك كل من يتطلع الى عراق من نوع آخر، عراق تتحقق فيه العدالة والمساواة بين جميع مكوناته ــ بغض النظر عن القومية والدين والمذهب والجنس – بفضل سيادة القانون ــ على اساس أختياري وفي ظل السلام والتسامح والتآزر ــ وسيستمرون على نهجهم المشترك (الأرهاب) للوصول الى غايتهم المختلفة، حتى ولو لم يبقى أمريكيا واحدا في العراق. أنهم يحاولون، ليس فقط إلغاء الآخرين، بل إفنائهم.

والآخرون هم: الشيعي المتمسك بمذهبه الجعفري ولايريد أن يكون تابعا ذليلا لفئة سنية شوفينية مستبدة، ويطالب بالمساواة المذهبي دستوريا وعمليا؛ وهو الكردي والتركماني والكلداني والآشوري والسرياني المتمسك بقوميته وغير مستعد للتنكر لقوميته باسم "التصحيح" ويطالب بالمساواة القومية دستوريا وعمليا، وهو المسيحي والأيزدي والصابئي المتمسك بدينه ويطالب الأعتراف بدينه دستوريا وعمليا، وهوالعربي السني الذي لايؤمن بالتطرف القومي والتعصب الطائفي والعنف الهمجي، ويرفض الأستبداد والتميز والتطهير العنصري، ويطالب بالمساواة في الحقوق والواجبات دستوريا وعمليا. أنه باختصار كل أنسان يسعى الى تحقيق حياة حرة كريمة في عراق ديمقراطي فيدرالي متطور.

إنّ مخططي الأرهاب في العراق الجديد هم بعثيون محترفون في إرهاب الدولة لمدة تزيد عن ثلاث عقود من الزمن، وهم يتواجدون حاليا على جانبي الحدود العراقية السورية والعراقية الأردنية، ويتمتعون بدعم حكومتي سوريا وايران (لأبعاد خطر التغيير عنهما على حساب دماء وإقتصاد أهل العراق)، وهم يبتغون تحقيق هدفهم الشرير بشكل أساسي عن طريق التحالف التكتيكي مع الظلاميين، باستغلال أناس سذج مغرربهم باسم العروبة والأسلام والسنة، كاداة عمياء ــ كقنابل بشرية ــ للقتل والدمار المدمنين عليهما، إنطلاقا من نزعة السادية التى يمتازون بها، وبالأستفادة من نزعة الماسوشية لدى الأدوات المنفذة للجرائم. فالبعثيون شأنهم في ذلك شأن النازيين الألمان والفاشيين الطليان هم حثالة من المجرميين الدمويين غايتها سيادة الأستبداد، إلاّ أن أكثرية أدواتهم لتحقيق المآرب الخبيثة، هي شباب مغرربهم (من مختلف الجنسيات والبلدان) ، فاشلون وساذجون، يريدون تحقيق أحلام معينة في الآخرة، بسبب يأسهم وضعفهم في حياة الدنيا.

إضافة ألى ذلك يستفيد البعثيون لزيادة وتيرة الأرهاب من ثلاث عوامل أخرى وهي:

أولا ضعف القوات المسلحة، خاصة الشرطة، في المناطق التي ينشطون فيها.

ثانيا تقصير الحكومة المؤقتة في فضح الأرهابيين الجناة إعلاميا وأنزال القصاص العادل بهم بصورة حاسمة وعاجلة. وثالثا تعاطف البعض من الأهالي في تلك المناطق معهم، بسبب التاثيرات السلبية للسياسة الشوفينية والطائفية للعهد البائد، ونتيجة لشعورفئات من الأهالي بالتهميش أو خوفها من الأنتقام أو معاناتها من البطالة أو لفقدانها المزايا غير العادلة والمناصب

الرفيعة والمهام الخاصة بخدمة النظام البائد. هنا يتوجب على الحكومة المؤقتة وعلى القوى السياسية الشيعية والكردية خاصة، إقامة قنوات معينة للحوار الحضاري مع أهالي المناطق الموبوءة بالأرهاب من أجل التوعية والتوافق والتآلف، ومن أجل سحب البساط من تحت أقدام سادة الأرهاب، وقطع دابرهم.
ففي سبيل إفشال مخطط التحالف البعثي ــ الظلامي الأرهابي و إجتثاث الأرهاب بشكل قاطع, يجب على الحكومة العراقية المؤقتة إنهاء حالة التهاون مع المجرمين القتلة، وذلك بنشر التحقيق مع الأرهابيين الذين يلقى القبض عليهم بالجرم المشهود في التلفزيون، لفضحهم وفضح كل من يشاركهم الجرائم البشعة بحق رجال الشرطة والحرس الوطني والمواطنيين المدنيين وكل ضحايا القتل والدمار. وعلى الحكومة إذا أرادت ضمان ثقة المواطنين والمواطنات، الكف عن التردد في تشكيل محاكم خاصة بالأرهاب في بغداد والموصل وتكريت و حويجة وبعقوبة والرمادي لأجراء محاكمات عادلة للجناة وإنزال أشد العقوبات القانونية بحقهم، لينالوا جزائهم العادل، وليكونوا عبرة لأمثالهم ولكل من تسول له نفسه ممارسة القتل والدمار في عراق اليوم.
لقد طال إنتظار أهالي الشهداء والضحايا كثيرا، وكاد ينفذ صبرهم، ولابد من الألتفات الى هذه النقطة، إذا أرادت الحكومة المؤقتة التوفيق في عملية ضبط الآمن وتأمين الأستقرار وضمان التطور السياسي و الأقتصادي و كسب أصوات الناخبين لصالحها.
وكذلك يجب على الحكومة المؤقتة تعزيز أجرائات منع الأعلام المعادي للعراق الجديد (خاصة قناة الجزيرة القطرية) من تشجيع القتل والدمار باسم المقاومة. وإنّ غلق مكتب الجزيرة في بغداد، إجراء غيركافٍ لمنع تلك المحطة من ألاستمرار في خدمة الأرهابيين في العراق، إذ لابد من منع مراسليها من العمل في العراق ومقاطعتها رسميا وشعبيا، إلى أن تكف تلك المحطة عن مناصرة الأرهابيين، بل عن مشاركتهم بالصورة والصوت.
وهناك مسالة أخرى لايجوز تناسيها، ألا وهي مراقبة الأعلام الداخلي من قبل هيئة الأعلام الوطنية، خاصة قناة الشرقية، لكي لا تقدم على تقديم برامج تمجد الفكرالبعثي النازي، بحجة حرية الرأي والديمقراطية! كما حدث مع اللقائات التي أجرتها المحطة مع القيادي البعثي السابق تايه عبدالكريم، أو الدعاية لجريمة إعادة تاسيس منظمات بعثية محظورة، كما كان الحال مع نقل وقائع إجتماع إعادة تأسيس الأتحاد الوطني (البعثي) لطلبة العراق في الرمادي في الأسبوع الماضي. وإنّ الشرقية لاتنعت الأرهابيين باسمهم الحقيقي، بل تسميهم بمسلحين مجهولين أو مقاتلين عراقيين، وهي لاتسمي ضحايا الأرهاب حتى من المدنيين العراقيين، بل وحتى من الأطفال والنساء بالشهداء، بل بأشخاص مقتولين، تماما كما تفعل أجهزة الأعلام العربي والأيراني الضخمتين و المتعاطفتين (بلاحدود) مع الأرهابيين تحت ستار "المقاومة"!

****

التهاون هو ســـبب فشل حكومة علاوي
في قطع دابر الأرهاب البعثي في العراق

كانون الثاني 2005

إنّ مقياس تقييم أية حكومة في أي عمل مهم، في أي زمان ومكان، هوالمحصلة النهائية للوسائل المستخدمة والأجرائات المنفذة من قبلها، أو بالأحرى النتيجة الملموسة للعمل المراد تقييم الحكومة بشأنه.

أنّ التصدي الحازم لشراذم الأرهاب، بفضح القتلة والجناة أثناء إلقاء القبض عليهم متلبسين بالجريمة المشهودة، وإنزال القصاص العادل بهم من قبل محاكم عادلة خاصة بمكافحة الأرهاب في الوقت المناسب، لينالوا الجزاء الذي يستحقونه على ماإقترفت أيديهم من جرائم بشعة ضد أهل العراق وثروته الطبيعية، هو ضرورة كبرى لايمكن الأستغناء عنها، أوتحاشيها أو تأجيلها بحجة الديمقراطية أو الحرية، اللتان يستخفون بهما، المجرمون المتوحشون، أعداء المساواة و التقدم، لقطع دابر لاإنسانيتهم.

هذا هو ماإنتظره أهل شهداء الأمس الراقدين في المقابر الجماعية وأهالي ضحاياالأنفال السيئة الصيت، وهذا هو ماينتظره أهل شهداء اليوم المذبوحين بسيوف همجية الدخلاء الظلاميين والمغتالين بطلقات غدر بعث النازية المحترفين في إبادة أهل العراق الرافضين لفاشيتهم وظلام حلفائهم التكتيكيين، والضحاياالمتناثرة أجسادهم الطاهرة في مراكز الشرطة العراقية ومقرات الحرس الوطني العراقي وفي شوارع وأحياء المدن الكبيرة وعلى الطرق العامة، من جراء تفجير السيارات المفخخة والعبوات الناسفة وشن الهجمات الغادرة، دون وازع أو ضمير!

بفضل تهاون قوات التحالف مع بقايا جلاوزة البعث الفاشي في المثلث السني العربي لمدة طويلة ــ أو الأكتفاء بأعتقالهم أو إطلاق سراح العديد منهم حتى من دون إجراء التحقيق معهم! حيث لجأ البعض منهم فور إطلاق سراحهم الى ممارسة الأرهاب من جديد. وبسبب مساندة البعثيين السوريين اللامحدودة لأمتدادهم العفلقي في المثلث وتضامن الأردنيين حكومة و شعبا (مدنيين وبدويين وفلسطينيين) مع أيتام الطاغية المخلوع وسيدهم المعبود صدام حسين، أعادت فلول البعثيين النازيين تنظيم نفسها في المثلث من جديد.

وكذلك نتيجة غض الأيرانيين الطرف عن نشاطات المحسوبين على "القاعدة" على حدودها مع العراق وتسهيل أمر عبورهم "معاداة لأمريكا" ــ كما يبدو، وبسبب كون السعودية موطن زعيم القاعدة والعديد من واعظيها والآلاف من مريديها، تسلل المئات من حلفائهم الظلاميين السذج عبر الحدود السورية والأردنية والسعودية والأيرانية الى العراق. وبسبب تهاون الحكومة المؤقتة – خاصة وزارتي العدل والداخلية، أو بالأحرى ترددها المثير للأشمئزاز في موضوعي العقاب القانوني الحاسم للقتلة الفاشست والظلاميين و فضح تورط المخابرات أو الجهات السورية والأيرانية وجماعات سلفية أردنية وأفغانية وسعودية ومصرية ومغربية في جرائم المشاركة في الأرهاب القاتل والمدّمر في العراق الجريح بشكل جرئ و صائب وصريح، والتلكؤ في متابعة فتاوى الملالي 26 السعوديين الضالين ونشاطات قناة الجزيرة القطرية التحريضية وعدم مقاومتها قانونيا ودبلوماسيا بالشكل المطلوب، إستفحل الأمران بصورة خطرة جدا، فتكونت بؤر عديدة للأرهاب في مناطق متفرقة في المثلث ــ وفي مقدمتها مدينة حويجة (حيث حلت محل الفلوجة كاكبر وكر للأرهابيين في الوقت الحاضر، وتتم فيها مواصلة التطهير العرقي ضد الكرد جهارا وباسناد بقايا البعث في الأدارة والشرطة والحرس الوطني لتعريبها كليا) وفي الضفة الغربية لمدينة الموصل (حيث يتم فيها ذبح الكرد على الهوية بغية إشعال نار فتنة قومية بين العرب والكرد ويتم فيها تفجير الكنائس وقتل الأيزديين بغية إشعال نار فتن دينية

بين المسلمين وغير المسلمين) و في العاصمة بغداد وضواحيها (حيث يتم قتل الشيعة فيها على الهوية بغية إثارة فتنة طائفية بين الشيعة والسنة) و في مدينة بعقوبة وضواحيها (حيث يتم فيها إغتيال الأحرار من السنة والشيعة والكرد بغية الأستمرار على ترهيب الأهالي وترويعهم).
وقد أصبح التحريض على القتل والدمار والأستخفاف بالأحرار في العراق الجديد مهمة الدجالين والمنافقين الكبرى والموضوع الأهم لمناقشات فضائياتهم العقيمة، من المحيط الى الخليج وفي فضائيتي "القومجيين" في لندن "المستقلة" و"أ.ن.ن" أيضا!
فاذا أرادت حكومة السيد أياد علاوي تلافي الفشل الذريع في مهمتها الرئيسية وتجنب تحولها الى خبر كان، عليها الأسراع في فضح القتلة المجرميين ومشاركيهم ومساندیهم ومحرضيهم داخل العراق وخارجه قبل فوات الأوان: عليها تشكيل محاكم عادلة خاصة بمكافحة الأرهاب فورا، والبدأ بمحاكمة الجناة ومساعديهم ومعاقبتهم بشكل حاسم وسريع وإعلان العقوبات المنفذة يوميا في جميع أجهزة الأعلام، لينال المجرمون الآثمون الجزاء الذي يستحقونه قانونيا الآن، وليكون ذلك رادعا لكل من تسول له نفسه الأستمرار في إيذاء أهل العراق وتدمير بلادهم أو التحريض على القتل والدمار في العراق اينما كانوا. وعليها قطع الطريق على النظام البعثي السوري للحيلولة دون تحويل سوريا الى عمق ستراتيجي للأرهابيين البعثيين في المثلث الموبوء بسيآتهم والمنكوب بشرورهم، فالحوار الدبلوماسي لايفيد مع الحكومة البعثية السورية في هذا الشأن، والتغني بكون سوريا جارة شقيقة لاتحل المشكلة العظمى للعراق، وإن نية إقامة علاقات جيدة مع هذه الدولة الجارة أو تلك، لايمكن تحقيقها بالتمني ــ أومن طرف واحد ــ أوعلى حساب دماء ومستقبل أهل العراق، لأنه لايمكن التصفيق بيد واحدة ــ كما يقول مثل كردي.
إن غلق الحدود العراقية السورية وتعليق العلاقات الدبلوماسية مع حاظنة الأرهاب البعثي في العراق، هو الأجراء الأصح والممكن حاليا، لتجنب الشر القادم من البعثيين المتواطئين في بلاد الشام مع أقرانهم البعثيين الأرهابيين في بلاد الرافدين، ويقول مثل عربي عامي بهذا الصدد: *"الباب اللي يجيك منه ريح، سده واستريح"*.
التهاون، هو إذا العلة الحقيقية لتفاقم معضلة الأرهاب. فالحد الأدنى المطلوب لقطع دابر الأرهاب وايقاف تصعيد وتيرة القتل والدمار وبالتالي نزييف دم الأحرار والأبرياء في العراق، يَكمن في نبذ الحكومة المؤقتة للتردد والتحلي بالواقعية وتخطي ركود الأخطاء الحاصلة وإنتهاج السبل الصحيحة، لمعالجة المعضلة الأساسية (الأرهاب)، دون الألتفات الى لومة أي لائم لئيم.

****

الحل الجذري للقضية الكردية في العراق
يتوقف أساسا على حل معضلة كركوك

كانون الثاني 2005

في أعقاب الحرب العالمية الأولى و إنهيار الأمبراطورية العثمانية، تمكنت جميع الشعوب غير التركية في الأمبراطورية المنحلة تشكيل دولها المستقلة، عدا الشعب الكردي، الذي حُرم من حقه الشرعي في تقرير مصيره بنفسه، بالرغم من إقرار هذا الحق في معاهدة سيفر (1920) للسلام بين الحلفاء و تركيا؛ حيث أكدت المادتان 62 و 63 منها على حصول جزء كبير من كردستان (العثمانية) ــ في البداية من شمالها ــ على الأستقلال الكامل، في غضون عام واحد بعد تنفيذ المعاهدة. ونصت المادة 64 على إستفتاء الشعب الكردي في كردستان الجنوبية (التي كانت تشكل القسم الأعظم من ولاية الموصل) بعد ذلك بشان إنضمامها إلى الدولة الكردية المستقلة. (دافيد ماكدوفال، 1977 ، ص 459 – 460)

بعد تأكد البريطانيين من وجود كميات هائلة من النفط في كردستان الجنوبية ــ خاصة في كركوك، تراجعوا تدريجيا عن تعهدهم بصدد إستقلال كردستان. فاقترحوا في بادئ الأمر منح كردستان الجنوبية الحكم الذاتي بعد ضمها إلى ميزوبوتاميا (بين النهرين)، أي دمجها في مملكة العراق (مقابل موافقة حكومة العراق على منح الشركات الأنجليزية ــ والغربية الأخرى ــ إمتياز إستخراج النفط) والمساومة مع تركيا فيما بعد، على أساس التنازل عن المطالبة بولاية الموصل، مقابل الأجهاز على معاهدة سيفر والتخلي عن تنفيذ البنود الخاصة بالدولة الكردية المستقلة، وقد تمت هذه الصفقة الغادرة فعلا في معاهدة لاحقة في لوزان (1923) بين الحلفاء وتركيا الكمالية، التي خلت حتى من كلمة الكرد.

وقد أصاب المستعمرون البريطانيون في هذه العملية عدة أهداف بحجر واحد: حيث خدعوا بعض الكرد فيها بطرح موضوع "الحكم الذاتي" كبديل عن الدولة المستقلة، وألزموا حكومة المملكة العراقية مقابل إمرار هذه الخدعة وكذلك إقناع الترك بتفاصيل المخطط (المساومة)، بالأستجابة لمطاليبهم وشروطهم، التي تضمن مصالحهم الخاصة في الدولة الفتية، وساوموا الدولة التركية الجديدة بموجبها على أساس القضاء على حق ومسعى الكرد في تشكيل دولتهم المستقلة.

وقد لعب المندوب السامي البريطاني في بغداد، بيرسي كوكس، دورا أساسيا في رسم هذا المخطط اللئيم. ففي الرسالة التي بعثها في الرابع من كانون الثاني عام 1922 إلى الملك فيصل يصف كوكس جوهر الخطة كما يلي: " *إنها تؤدي إلى عدم إلتحاق المناطق الكردية في العراق بكردستان، التي ستحدد للأستقلال عن تركيا، وفي نفس الوقت تكون الحكومة التركية حرة في عدم الألتزام بالسماح للمناطق الكردية في تركيا للحصول على الأستقلال الكامل.*" (بيتر سلوجليت، 1976، ص 119)

ففي الوقت الذي سمحت فيه بريطانيا العظمى للعديد من العشائر أو العوائل العربية في الخليج بتشكيل دول وإمارات مستقلة، منعت فيه قيام أية دولة أو إمارة كردية، حتى في ظل حكومة خاضعة لها أو متحالفة معها، على غرار تلك الدول والأمارات التي أقامتها في شبه الجزيرة العربية! ماذا كان السبب؟

بهذا الخصوص كتب السياسي العربي العراقي الكبير، الأستاذ المرحوم عزيز شريف عام 1955 قائلاً: *"أما علة عدم إدارة كردستان الجنوبية بالأحتلال المباشر، فمردها الى تفادي النفقات الباهظة التي يقتضيها الأحتلال. وقد وجد الأستعمار البريطاني في حكام العراق، البوليس الذي يقوم له بخدمة الحراسة على العراق بما فيه كردستان، ويجبي نفقاتها ونفقات سحق الحركة القومية الكردية من جماهير العراق الكادحة، بدلا من أن تقع على كاهل الخزانة البريطانية. وبايجاز إن الأسلوب البريطاني في السيطرة على كردستان العراق يتخذ*

نوعا من الأنحراف عن الأساليب الأستعمارية الأخرى، فانه لم يديره بالأحتلال المباشر كما انه لم يقيم فيه حكما شبه وطني بل حكمه باسم حكم وطني – أجنبي، عراقي – عربي."(عزيز شريف، ط3، 1987، ص 13)

ولقد حصلت الشركات الغربية فعلا على إمتياز النفط في كردستان الجنوبية بموجب إتفاق خاص بهذا الغرض بين الحكومتين البريطانية والعراقية في 14 آذار عام 1925 ــ قبل إلحاقها بالعراق رسميا ــ حيث حصلت "شركة النفط التركية" البريطانية، التي تغير اسمها فيما بعد إلى "شركة نفط العراق"، على الأمتياز المنشود. وبعد مرور ثلاث سنوات تم توزيع نسب الأمتياز بين الشركات الغربية، حيث حازت شركتان بريطانية و بريطانية–هولندية على نسبة 47,50% و شركتان فرنسية و أمريكية، كل منهما على نسبة 23,75%، وحصل التاجر الأرمني س. جولبنكيان على نسبة 5% (فاضل حسين، 1977، ص 316)، وخرج الكرد من هذه العملية حتى من الناحية الأقتصادية بخفي حنين. وتم ضم كردستان الجنوبية إلى المملكة العراقية في 16 كانون الأول 1925، بموجب قرار من عصبة الأمم، يتجاهل أصلا النتيجة الفعلية للأستفتاء الذي أجرته اللجنة المكلفة منها بتقصي الحقائق في عموم ولاية الموصل (أو بالأحرى نتيجة آراء الكرد في كردستان الجنوبية بشأن مصيرهم). فلقد أصر الكرد في كركوك والسليمانية على الأستقلال، و وافق الكرد في أربيل و المناطق الكردية من الموصل على الضم الى العراق ــ في حالة تعذر الأستقلال ــ شريطة ضمان الحكم الذاتي (فريد ئيستراباور، 1977، ص 256). فكان موضوع النفط لدى الغربيين ــ آنذاك ــ أهم بكثير من مسألة دولة كردية ذات سيادة.

يلاحظ هنا بوضوح:

بأن نفط كركوك كان السبب الرئيسي لأجهاض معاهدة سيفر، وبالتالي إغتصاب حق الأمة الكردية في الحفاظ على وحدة الجزء الأكبر من الأمة و على وحدة القسم الأكبر من كردستان (التابعة سابقا للدولة العثمانية المنهارة) أي من وطنها المحتل منذ قرون غابرة، ومنعها من تقرير مصيرها في هذا الجزء من وطنها بنفسها أي من بناء دولتها المستقلة، ومن ثم تقسيم هذا الجزء إلى ثلاثة أقسام وضمها إلى ثلاثة دول حديثة التكوين (تركيا والعراق وسوريا)، ثم رسم حدود هذه الدول على مائدة المفاوضات بين مستعمرين أوروبيين و ترك؛

وبأن نفط كركوك كان السبب الرئيسي لحرمان شعب كردستان حتى من حكم ذاتي (حقيقي)، في العهدين الملكي والجمهوري في العراق، بسبب الموقف الشوفيني ل"القومجيين العرب" المتواجدين في سدة الحكم في العهدين، حيث كانوا (ولايزال) يدّعون عروبة كل العراق و العراقيين، فهم يعتبرون أرض العراق كلها (بما فيها أرض كردستان الجنوبية) جزء" من الوطن العربي وسكان العراق جميعهم (بما فيهم الشعب الكردي) جزء" من الأمة العربية! علما بأنهم يعلمون جيدا" بأن "كردستان العراق" هي جزء من كردستان المقسمة بين تركيا وايران والعراق وسوريا، وبأن الشعب الكردي في العراق هو جزء من الأمة الكردية المجزئة بحدود و ألغام وإتفاقيات هذه الدول؛

وبأن نفط كركوك كان السبب الرئيسي لسياسة التعريب في لواء كركوك في العهد الملكي، والتي بدأت في الثلاثينات، وبالذات في نواحي حويجة وداقوق وتازه خورماتو؛

وبأن نفط كركوك كان السبب الرئيسي لسياسة التعريب المبرمج لمحافظة كركوك، التي إنتهجها حزب البعث النازي منذ قيام إنقلابه الأسود في الثامن من شباط عام 1963، ومن ثم قيامه بتكثيفها بعيد إنقلابه المشؤوم في السابع عشر من تموز عام 1968؛

وبأن نفط كركوك كان السبب الرئيسي لتغيير اسم المحافظة إلى "التأميم" _ الذي أصبح وبالا على أهل العراق و جيرانهم بدلا من أن يصبح سببا لسعادتهم و إزدهار بلادهم، بسبب

الأفعال الشريرة للطغمة المتسلطة على رقابهم ــ علما بأن كلمتي (كار، كوك) تعنيان في اللغتين السومرية و الكردية (عمل، منظم أو جيد)، وأسم أشهر حقل للنفط في كركوك (بابا گرگر) يعني في اللغة الكردية (الولي شعلة)، لأن الكرد كانوا يؤمنون في زمن الزردشتية بقدسية ناره الأزلية؛

وبأن نفط كركوك كان السبب الرئيسي لعدم إلتزام حكومة البعث بتنفيذ إتفاقية آذار 1970، حيث رفضت تحديد حدود "منطقة كردستان للحكم الذاتي" على أساس تعداد السكان بالأستناد إلى إحصاء عام 1957 (بالرغم من مساوئ معينة لهذا الأحصاء للكرد، بسبب إعتماد معيار غير دقيق لتحديد الهوية القومية للمواطنين ــ اللغة الأم ــ و تعيين عدادين غير محايدين لأجرائه ــ)، ومع ذلك يبين نسب السكان في لواء كركوك كما يلي:

الكرد ــــــــــــــــــــــــــــــ 48,3 %

العرب ــــــــــــــــــــــــــــــ 28,2 %

التركمان ــــــــــــــــــــــــــــــ 21,4 %

الكلدان والآشوريون وآخرون ــــــــ 2,1 % ــ (خليل أ. محمد، 1999، ص 75)

لأن حزب البعث بزعامة صدام حسين أراد إقتطاع محافظة كركوك عن "منطقة الحكم الذاتي" أي عن كردستان العراق، ولأن الحركة التحررية الكردية بقيادة مصطفى البارزاني لم تفرط بقلب كردستان؛

وبأن نفط كركوك كان السبب الرئيسي لبتر أطراف محافظة كركوك و تقزيمها، أي تشويه حدودها الأدارية و تبديل طابعها السكاني (الديموغرافي)، وذلك بفصل أقضية طوزخورماتو و كفري و وجمجمال و كلار عن محافظة كركوك و ضمها إلى محافظة تكريت ــ التي أحدثها النظام البعثي لهذا الغرض ــ ومحافظتي ديالى و السليمانية، و فصل ناحية آلتون كوبري من محافظة كركوك و إلحاقها بمحافظة أربيل، و إلغاء و تدمير نواحي قره هنجير و شوان و سرگران في مركز محافظة كركوك؛

وبأن نفط كركوك كان السبب الرئيسي ل "أنفلة" و ترحيل آلاف العوائل الكردية من أرض آبائهم و أجدادهم في محافظة كركوك و نقل سجلات نفوسهم منها و إجبار العديد منهم على تغيير قوميتهم باسم "التصحيح" في أبشع عملية للتطهير العرقي عرفه تاريخ العراق قاطبة، بغية تعريب هذه المحافظة الكردستانية قسرا و رسميا باستقدام عوائل عربية من وسط و جنوب العراق (خاصة من كوادر و منتسبي حزب البعث) و إسكانها في بيوت و مزارع وعلى أراضي الكرد المرحلين و المشردين، وتسجيل المستوطنين المستقدمين كسكان محافظة كركوك بنقل سجلات نفوسهم إليها وفق برنامج عنصري مقيت لأغراض معينة في المستقبل ــ كما نشهدها اليوم؛

وبأن نفط كركوك كان السبب الرئيسي لتهديدات الحكومة التركية ضد الكرد في كردستان العراق و محاولاتها المستمرة لعرقلة إزالة آثار التعريب و الترحيل و الأستيطان الجائر في محافظة كركوك، و كذلك لتدخلاتها السافرة في شؤون العراق و إستغلالها الحديث لورقة التركمان، الذين نستهم و تجاهلت إضطهادهم، بل وحتى إنكار وجودهم القومي في عهد البعث البائد؛

وبأن نفط كركوك هو السبب الرئيسي لصياغة الفقرة ب من المادة 53 من قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت، التي تنص على *"إبقاء حدود المحافظات الثماني عشر من دون تغيير خلال المرحلة الأنتقالية"*! والتي تحول علنا دون إلغاء القرارات البعثية الجائرة والمشوهة لجغرافية إقليم كردستان في الوقت الحاضر. فالذي وضع هذه الفقرة قصدا، يعرف جيدا بأن حدود محافظات كردستان (كركوك و أربيل و دهوك) تم تغييرها سلبيا في عهد البعث البائد من منطلق شوفيني ظالم و بقرارات مجحفة من مجلس قيادة الأنقلاب البعثي وفق سياسة عنصرية واضحة المعالم. وغاية كاتب هذه الفقرة و مؤيديه (العروبويين)

واضح: إنهم يبتغون ترسيخ إقتطاع الأقضية الأربعة من محافظة كركوك (وكذلك قضاء مخمور من أربيل و قضاء عقرة من دهوك)، إنهم يريدون عدم إزالة آثار التعريب أطول مدة ممكنة، أو بالأحرى الأحتفاظ بنتائج التطهير العرقي والأنفال، بالأعتماد على حساب الأكثرية العربية في برلمان العراق الجديد، بعد إنقضاء الفترة الأنتقالية!

إن إعادة محافظة كركوك إلى سابق عهدها، كما كانت عليه قبل عام 1968، وإقرار كردستانيتها إستنادا إلى الأدلة التاريخية و الجغرافية و الأحصائية الدامغة (خاصة قاموس الأعلام العثماني (للمؤرخ العثماني الشهير شمس الدين سامي | ص 3840 ــ 3844 ــ ترجمة قيس قرداغي) و الأطلس العثماني و التخمين البريطاني للسكان لعام 1921 و الأحصاء العراقي للسكان لعام 1947) هي حجر الأساس للحل السلمي (العادل و الشامل) للقضية الكردية في العراق. وهو كذلك الأطار الصحيح لتحويل محافظة كركوك إلى محافظة مثالية للسلام و التآخي بين الكرد و العرب و التركمان و الكلدان و الآشوريين و الأرمن، والسبيل الناجع لتحقيق الرخاء و الرفاهية لكل الخييرين الرافضين للغدر و الكراهية فيها.

أما محاولة إضفاء "الشرعية" على خطط وممارسات البعث الشوفينية و الظالمة، التي أدت إلى تفتيت محافظة كركوك و تصغيرها وتبديل ساكنيها وتغيير طابعها لسلخها عن جسد كردستان، عن طريق الأنتخابات القادمة (خاصة إنتخابات مجلس المحافظة المبتورة و المشوهة) و في ظل تقاعس الحكومة المؤقتة في تطبيق المادة 58 من قانون إدارة الدولة المؤقت لتطبيع الأوضاع في محافظة كركوك المجزئة ومدينة كركوك المعربة، إضافة إلى الممارسات السلبية أو بالأحرى مراوغات لجنة الأعداد للأنتخابات فيها بحق الكرد المرحلين و العائدين الساكنين في الخيام وأماكن عامة و المتجردين منهم من دفاتر نفوسهم الأصلية (التي تثبت كركوكيتهم)، والمعينة من قبل "المفوضية العليا المستقلة للأنتخابات" بصورة غير متكافئة ــ بالرغم من تأكيد الدستور المؤقت لعام 1958 على شراكة العرب والكرد في العراق وبالرغم من نية إقامة دولة ديمقراطية فيدرالية في العراق الجديد بعد الأنتخابات! فهي خطرة جدا.

إن هذه المحاولة هي غادرة فعلا و لايجوز أن تنجح بأي حال من الأحوال، لأنها ترمي علنا إلى تجسيد القرارات العنصرية لنظام البعث الدكتاتوري و مظالمه بحق الشعب الكردي. و إن مقاطعة الكرد (والتركمان والعرب و الكلدان و الآشوريين المطالبين بالتطبيع أولا) لأنتخابات مجلس محافظة كركوك فقط ــ في حالة عدم تطبيع الأوضاع في المحافظة بكاملها، لأن مسألة كركوك تخص المحافظة بكاملها ولاتعني مركز المحافظة فحسب أي مدينة كركوك وحدها ــ غير مُجدية، بل بالعكس ستؤدي هذه المقاطعة الناقصة إلى سيطرة زمرة معادية للشعب الكردي و مناهضة للديمقراطية و الفيدرالية، مؤلفة من (تجمع لبعثيين سابقين) و (عناصر طورانية متحالفة معه) على مقاليد الأمور في المحافظة المبتورة و ستتدهور الأحوال فيها حتما، إذ لايمكن أن تكون نتيجة إنتخابات مجلس إدارة محافظة كركوك، في ظل ظروف و شروط التقزيم و التعريب الحالية، التي تتجاهلها كل من الحكومة المؤقتة و المفوضية العليا للأنتخابات – في غياب الداعين إلى تطبيع الأوضاع فيها – عادلة ومقبولة.

إن الوقوف بوجه هذه المحاولة الغادرة لأفشالها و تجنب عواقبها الوخيمة يجب أن يكون صائبا، وهذا يتمثل في السعي إلى إيجاد حل وسط أو بالأحرى إسلوب معين يرضي جميع الأطراف و يضمن عودة الحق الى أصحابه الشرعيين – على سبيل المثال قائمة وطنية موحدة لأنتخابات مجلس المحافظة على أساس التوافق بين ممثلي جميع القوميات لحين إزالة آثار التفتيت و الترحيل والتعريب، لأن التطبيع الذي تم تجاهله لمدة تزيد عن 18 أشهرا لايمكن أن يطبق في غضون أسبوعين. وفي حالتي التوصل أو عدم التوصل إلى حل وسط

يجب إتخاذ موقف موحد حازم وفي جميع مناطق إقليم كردستان (المحررة من تسلط البعث سابقا في عام 1991 و لاحقا في عام 2003). وكذلك من قبل كل الكرد المتواجدين في الأقاليم الأخرى من العراق، خاصة الكرد الفيليين في بغداد و ديالى والكوت (والذين لم تعالج الحكومة المؤقتة محنتهم بالشكل المطلوب في الفترة المنصرمة، حيث تعرضوا الى أبشع أنواع الأضطهاد و التهجير في عهد البعث البائد، بالدرجة الأولى بسبب أنتمائهم القومي الكردي ومساهمتهم الفعالة في النضال التحرري الكردي ومن ثم بسبب مذهبهم الجعفري)، وكذلك الكرد الأيزديين و الكرد الشبك في محافظة الموصل (حيث تعرضوا إلى التمييز والترحيل الشوفينيين في عهد البعث البائد أسوة بأخوتهم الكرد الآخرين، بالدرجة الأولى بسبب إنتمائهم القومي الكردي ومن ثم بسبب معتقدهم الديني الأيزدي أو اليارساني – وقد إضطر البعض منهم حتي إلى التخلي عن الملابس القومية الكردية و تبديلها بالكوفية والعقال العربي، تجنبا لشر التميز العنصري و الترحيل الأجباري، مع تمسكهم المطلق بلغتهم وعاداتهم الكردية الأصيلة).

ويجب التهيأ لمباحثات جادة مع الحكومة العراقية الأنتقالية والقوى السياسية الفعالة في الجمعية الوطنية المرتقبة على جميع المسائل المعلقة. لأن الأنتخابات يجب أن تكون قبل كل شئ وسيلة لتحقيق العدالة و الأستقرار عن طريق سيادة القانون، ولايجوز أن تصبح سبيلا لتكريس القهر و الصهر القديمين ــ باسم الديمقراطية ــ عن طريق التنكر لمواد أساسية من قانون إدارة الدولة المؤقت أو تجاهلها، ولأن طريق التوصل إلى حل جذري للقضية الكردية في العراق لازال شائكا.

ففي حالة التوصل إلى حل وسط يضمن إزالة الغبن الملحق بجسد محافظة كركوك المتقطع والظلم القائم بحق سكانها الأصليين المرحلين والمشردين، يجب المشاركة الفعالة في جميع الأنتخابات. فيما يخص إنتخابات برلمان إقليم كردستان في مناطق كردستان الحرة (المنطقة الآمنة سابقا)، من المفروض ترك المجال لأجراء إنتخابات تكميلية في مناطق كردستان الأخرى، المحررة من تسلط البعث بعد 19 آذار 2003 – أي في مدينة كركوك وضواحيها وفي أقضية طوزخورماتو و مخمور و خانقين و مندلي و سنجار و في بقية قضاء شيخان فيما بعد. ويمكن تكثيف الجهود المبذولة من أجل إجراء إستفتاء عام من قبل الأمم المتحدة في عموم إقليم كردستان ليقرر الشعب فيه مصيره بملأ إرادته. لأن الأستفتاء هو أرقى أشكال الديمقراطية للتعبير عن إرادة الشعب، ومعمول به في جميع الدول الديمقراطية، ولا يُتَهم الداعين اليه أو القائمين به بالمخالفة ولا يحاسبون عليه قانونيا.

إن معضلة كركوك، التي تشكل عقدة القضية الكردية في العراق منذ أكثر من 8 عقود من الزمن، لايمكن حلها إلاّ باقرار حقيقة كردستانيتها.

إن حل عقدة كركوك المستعصية هو مفتاح الحل الجذري للمسألة الكردية في العراق و تجاهل حلها لن يخدم مسيرة السلام و مبدأ الأتحاد الأختياري المزمع تبنيه في إطار دولة إتحادية في المستقبل، لأن الأتحاد الأختياري في إطار دولة فيدرالية مشتركة ــ الخيار الأصح للتعايش المشترك في دولة متعددة القوميات والأديان و المذاهب ــ يمكن تصوره و تحقيقه فقط على أساس الأعتراف و التعاون المتبادلين بين الأثنيات المختلفة و أقاليمها الخاصة – طبقا لمعايير تاريخية و جغرافية و قانونية ــ وشريطة إقرار جميع الحقوق المشروعة لكل الأقليات القومية و الدينية المتواجدة في كل الأقاليم. لأن الدمج الأجباري عن طريق إستخدام العنف أو الألتجاء إلى حيلة "شرعية" لفرض مظالم سابقة أو جديدة، مصيره الفشل كما هو واضح و عاقبته مآسي (مزيد من الدماء و الدموع) لايمكن و لايجوز تكرارها في العراق الجديد. وعلى الخيرين من أصحاب الشأن في عراق اليوم أن يعملوا على أساس الحكمة و التوافق والتآزر إذا أرادوا إنتصار الحق و صيانة السلام و ضمان الأتحاد.

****

إخفاقات الحكـــومة المؤقتة الحالية
و
واجبات الحكومة الأنتقالية المنتخبة

كانون الثاني 2005

لقد أخطأت الحكومة المؤقتة الحالية كثيرا، حين تخلت عن قانون إجتثاث البعث – فالألمان بنوا دولتهم الديمقراطية الفيدرالية على أساس إجتثاث النازية والطليان شيدوا مؤسساتهم الديمقراطية الأتحادية باجتثاث الفاشية، وإن فضح فكر البعث (إعلاميا و تعليميا ــ في وسائل الأعلام و المدارس و المؤسسات الثقافية الأخرى، كما هو الحال في ألمانيا و إيطاليا ــ و إجتثاث مسؤوليه في مؤسسات الدولة العراقية الفعالة ضرورة تاريخية ملحة لبناء عراق جديد (بمعنى الكلمة)؛ وهي أخطأت حين أهملت مسألة مسائلة ما تسمى بهيئة علماء المسلمين عن دورهم التخريبي العلني (خاصة في موضوع محاولة إغتيال رجل الدين جلال الدين الصغير ــ بالرغم من إعترافات الأرهابيين الموقوفين بهذا الخصوص ــ و معرفة دورهم في "محادثات وراء الكواليس" حول مسألة إطلاق سراح الصحفيَين الفرنسيين و العمال الصينيين الثمانية المختطفين من قبل الأرهابيين (البعثيين) و فيما يتعلق بنشاطات رئيسها وإبنه الناطق باسم هذه الهيئة، التى تدعي تمثيل جميع علماء (الدين) المسلمين في العراق، علما بأن المسلمين الشيعة والمسلمين السنة الكرد و التركمان لايعترفون أصلا بها، وإن معظم المسلمين السنة العرب لا شأن لهم في تشكيلها و لايعرفون عنها شيئا و ولم يختاروها ولايعتبرونها ممثلة عنهم مطلقا).

ولقد تأخر تطبيق قانون السلامة الوطنية و إعلان حالة الطوارئ ومعالجة أوكار الأرهاب من قبل الحكومة المؤقتة كثيرا، وقد تقاعست كل من سلطة التحالف و الحكومة المؤقتة في مواضيع ملاحقة فلول النظام الفاشي البائد و محاكمة كبار مسؤليه ومعاقبة القتلة المجرمين، الذين مارسوا إرهاب الدولة لمدة تزيد عن ثلاث عقود من الزمن ويمارسون الأرهاب الهمجي (البعثاوي) منذ سقوط حكمهم المستبد قبل 20 شهرا، تحت مسميات إسلامية مزيفة و متعددة ومنها "جماعة الزرقاوي". ولم تفلح القوات المتعددة الجنسيات والحكومة المؤقتة في مسألة تحرير المواطنين غير البعثيين من براثن فلول الأرهابيين البعثيين و الظلاميين في الأماكن التي فرّوا إليها ــ في المناطق السنية العربية ــ أو جائوا إليها من الخارج وتعشعشوا فيها. لذلك أخفقت الحكومة المؤقتة الحالية في ضمان الأمن و تأمين الخدمات الأساسية لأهل العراق بالشكل المطلوب.

لذا يجب على الكيانات السياسية الفائزة في الأنتخابات القادمة أن تتبنى مبدأ الأئتلاف لتشكيل حكومة إنتقالية (حازمة) و على الجمعية الوطنية المنتخبة أن تلتزم بمبدأ التوافق بين الأثنيات الأساسية في المجتمع العراقي لوضع الدستور الدائم لدولة العراق الجديد، لتأمين إقراره في الأستفتاء الشعبي المنشود و لضمان السلام و الأتحاد و التقدم في البلاد، أي لفرض سيادة القانون وتحقيق المساواة في الحقوق و الواجبات بين المواطنين و المواطنات و من أجل حل القضية الكردية حلا عادلا و شاملا و لتثبيت الأعتراف بوجود و حقوق جميع الأقليات القومية و الدينية رسميا (دستوريا). ويجب عليها أن تلغي جميع القرارات المجحفة الصادرة من مجلس قيادة الأنقلاب البعثي، خاصة القرارات المتعلقة بتشويه جغراقية إقليم كردستان، أي إنهاء تجزئة محافظات كركوك و أربيل و دهوك. وعليها أن ترفع الغبن الملحق بكل المغدورين وتعويض أهاليهم فعليا، خاصة بالمهّجرين وفي مقدمتهم الكرد الفيليين والكرد "المؤنفلين" وسكان الأهوار.

وعلى الحكومة الأنتقالية أن تطور أولا وزارات العدل و الداخلية والدفاع والنفط و الكهرباء والتربية وأجهزة حماية الأمن والأستقرار بصورة أساسية وإستنادا إلى مبدأ إجتثاث مسؤولي و كوادر حزب البعث النازي و إستبعاد كل المفسدين و القاصرين، وعليها أن تباشر فورا بالبدأ بمحاكمة رؤوس النظام البائد، وكذلك بفضح مخّطِطي الأرهاب خارج حدود العراق و كشف القتلة المتوحشين داخل العراق (خاصة في بغداد و ضواحيها و الموصل و تكريت و بيجي و

سامراء و حويجة و بعقوبة والرمادي وهيت) بصورة صريحة و قاطعة، وملاحقتهم أينما وجدوا و تحت أي أسم كان بصورة جريئة و صائبة، و عليها تشكيل محاكم عادلة خاصة لمعاقبة الأرهابيين و شركائهم على الجرائم البشعة التي ارتكبوها بحق الأنسان و الثروة و البيئة في العراق بصورة حاسمة وسريعة، لقطع دابرالأرهاب المستشري وإزالة أوكاره المحدودة و أدواته الهمجية، ولحماية و نجدة أفراد و مراكز الشرطة و الحرس الوطني و الجيش الجديد والمواطنين و الناس المُختَطَفين، ومن أجل تعقب المختطِفين و مداهمة مخابئهم و كشف مواقعهم في الأنترنيت، وللقضاء على مخططي دسائس الفتن وعلى أسباب أزمات الوقود والكهرباء و البطالة المتفاقمة بشكل فعال. وعليها أن لاتتهاون في مكافحة دعم الأرهاب من وراء الحدود (في سوريا و ايران والأردن و السعودية وقطر) و كذلك الدعاية للأرهاب في العراق ــ كما هو الحال لحد الآن ــ خاصة من قبل قناة الجزيرة القطرية و الفضائيات العربية اللندنية، بجميع الوسائل القانونية والدبلوماسية والأعلامية الممكنة (إعلاميا يجب التركيز على الممارسات اللاديمقراطية و إضطهاد الأقليات القومية و قمع المعارضة السياسية في الدول الآنفة الذكر، خاصة مسألة تجريد المئات من المعارضين القطريين من حق أساسي للأنسان، ألا وهو الجنسية)، بغية وضع حد لأستهتار أصحاب و مرتزقة "الجزيرة" وأمثالهم بحياة و ثروات أهل العراق والأبرياء العاملين في العراق أوبالأحرى لتحريضهم المستمر على القتل والدمار بالقرب من القاعدة الأمريكية في قطر و في العاصمة البريطانية بأسم مقاومة الأحتلال الأمريكي–البريطاني في العراق! لأن مهمة قناة "الجزيرة" الأساسية: هي الأستمرار على خدمة بقايا النظام البعثي في العراق و رموز الظلاميين المتحالفين معهم بغية إبعاد غضب و شرالأرهابيين المنتمين إلى هاتين الفئتين المجرمتين عن سلطنة وبذخ حكام شبه جزيرة قطر، عن طريق التسترعلى تحالفات حكام قطر الأنقلابيين و معاملاتهم الأساسية، وكذلك لحجب الأنظار عن ممارساتهم القمعية ضد المعارضة السياسية القطرية! ومهمة المرتزقة الطبالين، الذين يظهرون على شاشتها باستمرار كمحللين سياسيين أو واعظين متدينيين، هي تأجيج نيران التطرف القومي العربي و التعصب المذهبي السني في الشارع العربي المبتلي بالعروبويين و الأسلامويين (المتاجرين بالعروبة و الأسلام) منذ أكثر من نصف قرن ــ علما بأن نزعة الأستئثار بالسلطة المطلقة و فكرة العنصرية القومية و بدعة التعصب (المذهبي) الديني هي الأسباب الرئيسية لمعظم الأنقلابات والهزائم العسكرية في العالم العربي و لكل المظالم التي تتعرض لها الأقليات القومية و الدينية و الشرائح الأجتماعية المضطهدة و الفئات الكادحة المستَغَلة في الكثير من بلدانه، وبالتالي للتخلف العلمي و السياسي والأقتصادي و الأجتماعي السائد في معظم بلدانه؛ فالذي يزرع الشوك لايحصد سوى الشوك.

وعلى الذين أخفقوا في مكافحة مخططي و منفذي و أبواق الأرهاب، و في حماية الأمن و الأستقرار و النفط ــ بالشكل المطلوب ــ خاصة في المثلث السني العربي، وتخلوا عن مبدأ إجتثاث فكر و جلاوزة البعث النازي اللازم لبناء دولة ديمقراطية فيدرالية متطورة، وأهملوا تطبيق مواد مهمة من قانون إدارة الدولة المؤقت ــ خاصة المادة 58 الكفيلة بأزالة آثار غبن التعريب و الترحيل و الأنفال في محافظة كركوك، و تقاعسوا في محاربة الفساد الأداري و المالي المتفشي في أجهزة الدولة المختلفة لأسباب متنوعة ــ خاصة المحسوبية و المنسوبية في إشغال المناصب الرفيعة، أي عدم وضع الأنسان المناسب في المكان المناسب إستنادا الى اسس صائبة: الأمانة و الكفائة و الماضي السياسي النزيه. عليهم ممارسة النقد الذاتي بصراحة و فسح المجال لآخرين كفوئين و مستعدين لتحمل المسؤوليات الكبيرة و إنجاز المهام الملحة في هذا الوقت الحرج من تاريخ العراق الجديد، من أجل غد مشرق وحياة حرة كريمة لأهل العراق [بجميع قومياته: بعربه و كرده وتركمانه و كلدانه و آشورييه و سريانه ومندائييه و أرمنه] في جميع أقاليمه الفيدرالية المقبلة (على سبيل المثال لا الحصر: إقليم كردستان بمحافظاته الأربعة وأقضيته الملحقة سابقا بمحافظتي نينوى و ديالى، إقليم الغرب بمحافظاته الثلاثة، إقليم الوسط بمحافظاته الثلاثة، إقليم الفرات الأوسط بمحافظاته الخمسة و إقليم الجنوب بمحافظاته الثلاثة).

****

الأتحاد هو أفضل سبيل لسعي الشعوب من أجل حقوقها المشروعة

(رد على مقال الأستاذ زهير عبدالملك حول فكرة تأسيس حزب سياسي فيلي)

شباط 2005

مع تقديري الكبير للأخ الدكتور زهير عبدالملك، ولكتاباته القيّمة حول قضايا الشعب الكردي و مسألة الديمقراطية في العراق؛ ومع تفهمي البديهي لأعتقاده بعدم وجود إهتمام كافٍ أو خطة سياسية واضحة لدى الأحزاب الكردستانية الكبيرة بخصوص إزالة الغبن الكبير الملحق بأخوتنا الكرد الفيليين، لوضع حد سريع لمعاناتهم ومن أجل إستعادة حقوقهم المغتصبة؛ ومع إحترامي الشديد لرأيه أي لفكرته السياسية و لقصده النبيل من وراء ذلك؛ إلاّ أنّ معالجة مشكلة الكرد الفيليين، ومشكلة الكرد "المؤنفلين"، ومشكلة الكرد المرحلين من 4500 قرية كردستانية مدمرة، ومشكلة الكرد المكافحين بالأسلحة الكيمياوية، ومشكلة كرد كركوك، ومشكلة كرد سنجار ... وكل مشاكل الشعب الكردي في العراق، التي تكّون بمجملها قضية الشعب الكردي في العراق، يكون حلها أفضل، إذا حاولنا جميعا حلها عن طريق تظافر جهودنا بدلا من بعثرتها، لأن قوة الشعوب تكمن في وحدتها. أما نواقص و أخطاء الأحزاب الكردستانية الكبيرة و الصغيرة، يستوجب معالجتها عن طريق النقد البناء والأقتراح المفيد والسعي الحثيث بالسبل الصائبة. أما البدائل التي تنجم عنها التحزب على أساس الفئة أو المنطقة أو اللهجة و ماشابهها، إنطلاقا من ردود أفعال تعكس الشعور بخيبة الأمل من سلوك إتجاهات سياسية محددة أو برامجها الأنتخابية المعلنة، فهي تسبب في إضعاف قوة شعبنا ولا تحقق الغرض المنشود من تبنيها. على سبيل المثال اليوم يتم تشكيل حزب سياسي خاص بالكرد الفيليين، وغدا يتم تشكيل حزب سياسي خاص بالكرد الشبك، وبعد غد حزب سياسي خاص بالكرد الأيزديين، وبعد ذلك حزب خاص بالكرد الهورامبين، ومن ثم حزب خاص بالكرد البادينانيين، وأخيرا حزب سياسي خاص بالكرد السورانيين ... وفي هذه الحالة (لاسمح اللّه) نشتت شعبنا الكردي في العراق في أطر أحزاب فئوية و طائفية ومحلية لاحصرلها و لاقوة، حينذاك سنكون في مهب الريح وعلى الكرد و كردستان السلام، وهذا مايريده أعداء الشعب الكردي و قوى الظلام. ولقد حاول و يحاول أعداء الكرد باستمرار ــ منذ قديم الزمان ولحد الآن ــ تفريق شمل الشعب الكردي لقهره و إخضاعه إلى أبد الآبدين، وهذا هو فعلا سلاحهم الأقوى.

إنّ خلاص الكرد جميعا، وكرد العراق خاصة، من الأضطهاد والظلم المزمنين و سبيل إستعادة كل حقوقهم المغتصبة، يأتي فقط عن طريق تمتين وحدتهم الحالية وتطويرخطابهم الحالي وتقوية موقفهم الحالي، والواجب الأساسي في هذا المضمار للتنويروالتعزيز والتطوير ــ في هذا الظرف الحسّاس و الوقت الحرج من تاريخهم المعاصر ــ يقع على عاتق القيادات السياسية الفعلية و على عاتق النخب المثقفة الواعية أيضا.

لقد قال المستشار الألماني للجيش العثماني (الجنرال فون مولتكه) أثناء قمع إنتفاضة كبيرة للكرد في منتصف القرن التاسع عشر: *"لو توحد الكرد لأستحال قهرهم"*.

****

حق الشعب الكردي في تقرير المصير بين الفيدرالية والأستقلال

شباط 2005

في أعقاب إنتفاضة ربيع عام 1991، ومن ثم صدور قرار مجلس الأمن 688، وإنشاء "المنطقة الآمنة" في كردستان العراق من قبل قوات التحالف الدولي لحماية الكرد من الأبادة و التشريد، تحرر حوالي ثلثي إقليم كردستان من نير النظام البعثي المستبد (محافظات أربيل ــ عدا قضاء مخمور، السليمانية و دهوك، و ثلاث أقضية من محافظة كركوك الأصلية ــ قبل تجزئتها: جمجمال وكفري وكلار). وعلى أثر سحب الحكومة العراقية لأداراتها من المنطقة في الخريف وفرضها حصارا إقتصاديا ثانيا عليها، إضافة إلى الحصار الدولي المفروض على كل العراق بعد غزو الكويت، قامت الجبهة الكردستانية ــ المؤلفة من 8 أحزاب ــ بادارة المنطقة بصورة مؤقتة.

بعد مرور حوالي عام على هذه الأحداث والتطورات تم إجراء إنتخابات ديمقراطية بحضور مراقبين دوليين، شارك فيها معظم الأحزاب والتجمعات السياسية الكُردية والآشورية والكلدانية، إلاّ أنّ الحزب التركماني الوحيد آنذاك ــ الحزب الوطني التركماني ــ حَرّمَ الأخوة التركمان من المشاركة في الأنتخابات والمؤسسات التي إنبثقت عنها ــ نزولا عند رغبة الحكومة التركية التي تُعادي حقوق الشعب الكردي القومية والأساسية في جميع أجزاء كردستان دوما وعلنا ــ لكي تستمر في إضطهاد الشعب الكردي في كردستان تركيا (كردستان الشمالية) من دون عائق ــ ، وعلى ضوء نتائج الأنتخابات ــ أو بالأحرى إستنادا إلى إتفاق الحزبين الكردستانيين الكبيرين الحائزين على أكثرية الأصوات على مبدأ المناصفة ــ تم تأسيس أول برلمان (مجلس وطني حقيقي لأقليم كردستان ومن ثم تم تشكيل أول حكومة حقيقية لأقليم كردستان بشكل إئتلافي بين الحزبين الكبيرين: الحزب الديمقراطي الكردستاني و الأتحاد الوطني الكردستاني و بمشاركة الحركة الآشورية الديمقراطية و حزب كادحي كردستان و فرع إقليم كردستان للحزب الشيوعي العراقي ــ الذي تحول فيما بعد إلى الحزب الشيوعي الكردستاني.

في الفترة الواقعة بين أعوام 1994 ــ 1997 نشب قتال داخلي مشؤوم بين الحزبين الكبيرين ــ لأسباب داخلية و تدخلات إقليمية متعددة، في مقدمتها إزدواجية السلطة و المنافسة السياسية غير الصائبة من أجل الكمية بدلا من النوعية. وقد ألحق ذلك ضررا كبيرا بالكُرد و بمسيرة إعمار تلك المنطقة المحررة من كردستان، وتجزأت المنطقة على أثر تلك الأحداث المؤلمة إلى قسمين، لكل منهما حكومة (إدارة ذاتية) خاصة بنفس الأسم (حكومة إقليم كردستان) وتحت قيادة أحد الحزبين الكبيرين، وتجزأ البرلمان و شلّ نشاطه، وتعطّلت عملية الديمقراطية، وتباطئت مساعي التطور، حيث تأثرت المساعدات الأنسانية و كذلك المساندة الدولية من جراء ذلك سلبيا.

في عام 1998 وعلى أثر إتفاقية واشنطن للسلام بين الحزبين الكبيرين تم تهدئة الأمور وعاد الأمن والأستقرار من جديد إلى الى المنطقة ــ ولكنها بقيت مجزئة، وتُحكم بادارتين منفصلتين في أربيل والسليمانية و برلمان في أربيل يغيب عنه معظم أعضاء كتلة الأتحاد الوطني وحزب الكادحين (الكتلة الخضراء). في نهاية عام 2002 ــ بعد مرور أربع سنوات على عقد إتفاقية واشنطن للسلام ــ تم توحيد برلمان كردستان و إحياء نشاطه.

بالرغم من كل الأخطاء وجميع النواقص، فلقد تحققت لسكان المنطقة (كُردا و آشوريين وكلدانا و أرمنا) في ظل الأدارة الذاتية للمنطقة ــ حيث تم حكم المنطقة لأكثر من عشر سنوات على شكل دولة شبه مستقلة، منفصلة عن العراق عمليا، بعملة خاصة (الدينار العراقي الأصلي ــ الطبعة السويسرية)، وبعلاقات خارجية خاصة ــ إنجازات قيمة لايُستهان بها. فقد حصل في المنطقة تطور سياسي و ثقافي وعمراني مهم. وأُعيدَ إعمار أكثر من ألفين قرية مدمرة من قبل النظام البعثي في السبعينات و الثمانينات. وقد تحققت حرية تأسيس الأحزاب السياسية المتعددة وتشكيل المنظمات الجماهيرية والجمعيات الثقافية و النقابات المهنية والأندية الرياضية المختلفة والدراسة

باللغة الأم، ليس للكُرد فحسب، بل للآشوريين والكلدان والسريان (أي لكل الناطقين بالسريانية) وللتركمان أيضا، وفي الآونة الأخيرة حتى للأرمن. وأخذت الأقليات الدينية المتآخية في المنطقة (المسيحيون و الأيزديون و اليارسان) تتمتع بحرية العقيدة الدينية الكاملة وقامت بتاسيس مراكز ثقافية ومنتديات إجتماعية خاصة بتجمعاتها. وقامت الأقليات القومية (الكلدان و الآشوريون والتركمان) وأحزاب سياسية كردية عديدة بانشاء محطات للأذاعة و التلفزيون وباصدار جرائد ومجلات معينة وبجميع اللغات المحلية. وتم فتح جامعتين جديدتين في السليمانية ودهوك، وتم تأسيس محطتين فضائيتين للتلفزيون في صلاح الدين والسليمانية. ومنذ عام 1997 تم صرف 13% من واردات النفط العراقي على المنطقة من قبل الأمم المتحدة مباشرة ــ ولكن بتلكأ متعمد في إعمار البنية التحتية وعدم صرف المبالغ المستحقة بكاملها. ولقد إحتفظت المنطقة حتى بعد سقوط نظام البعث بادارتيها الذاتية و بمؤسساتها المدنية وقوات الشرطة وآسايش (الأمن)، إضافة إلى قوات حركة المقاومة الكردية (البيشمركة).

وبعد سقوط نظام البعث المُستَبد في نيسان عام 2003، تحرر الجزء الآخر من إقليم كردستان أو بالأحرى جميع أجزاء العراق من كابوس الظلم والطغيان. وسيتم بفضل الأنتخابات الجديدة توحيد شطري المنطقة المحررة سابقا من نير نظام البعث وحل إدارتيهما الذاتية في أربيل والسليمانية، وسيتم تشكيل برلمان جديد وتنبثق عنها حكومة جديدة لأقليم كردستان، حيث إنتظر الشعب الكردي في العراق ــ وفي جميع أجزاء كردستان وفي كافة أنحاء العالم ــ ومعه كل أصدقائه في العراق وفي شتى بقاع الأرض التوحيد و إنتخابات جديدة مستحقة منذ عام 1995 ــ منذ حوالي عشر سنوات ــ بفارغ الصبر. فلقد إنتهت المدة الزمنية المستحقة للحكومة الحالية ــ بادارتيها ــ دون أن تتحد، ولقد إنتفت الحاجة الآن إلى توحيد إدارتي الحكومة الحالية المنشطرة منذ عشر سنوات، بعد أن جرت أخيرا إنتخابات جديدة و بمراقبة دولية، ويستوجب الآن تشكيل حكومة إئتلافية جديدة ــ بمعنى الكلمة ــ لأقليم كردستان من قبل البرلمان المنتخب للأقليم، يتم فيها تفادي جميع أخطاء ونواقص الحكومة الحالية. ويتوجب على قيادتي الحزبين الكبيرين ترسيخ مبدأ الديمقراطية في إطار الحزبين وفي العلاقات مع الأحزاب الوطنية الصغرى وفي التعامل مع الجماهير التي يحكمون باسمها، أو بالأحرى في الأدارة الذاتية للمنطقة، وذلك بتطبيق مبدأ وضع "الشخص المناسب في المكان المناسب" في مناصب إدارات الأقليم و مؤسساته، بتفضيل الكفائة العلمية أو الفنية الأمينة (النزيهة) وذي ماضي سياسي سليم على الولاء الحزبي الحالي المجرّد لآعضاء حزبيين معينيين أو لأشخاص إنتهازيين غير مؤهلين أو فاسدين إداريا أو ماليا، وذلك بنبذ المحسوبية والمنسوبية في تعيين أو تفضيل الأقرباء والمتملقين لقادة هذا الحزب أو ذاك، وهذا يستدعي إجراء إصلاح إداري شامل. كما ويجب التنبيه إلى المستوى العلمي، خاصة في الجامعات وعدم فسح المجال لفتح مدارس أو كليات أهلية أو إستغلال كليات مسائية للحصول على شهادات معينة ــ خاصة للدراسات العليا ــ من قبل "طلبة" غير كفوئين أو من قبل بعض من المسؤولين السياسيين أو الأداريين المتهافتين على كسب شهادات محددة من أجل اللقب فقط، أي من دون إمتلاك مؤهلات ومستلزمات علمية وعملية مطلوبة. ولالزوم لأجراء إنتخابات الطلبة على غرار الدول الأشتراكية المنحلة، أي على أساس إتحادات الطلبة ، بل من المفروض إجرائها على أساس أصح، أي في نطاق اللجان الطلابية ــ للطلبة النشطة ــ في المدارس والمعاهد والكليات، لكي تُصان الديمقراطية فعلا ومن أجل تجنب الحزازات. كما ويجب منع إستغلال المواقع السياسية الحسّاسة والمناصب الأدارية الرفيعة للأستحواذ على مكاسب تجارية معينة أو بالأحرى من أجل الأثراء غير الشرعي، إذ لايجوز الجمع بين إمتهان السياسة ومزاولة التجارة أو بالأحرى التمتع بامتيازات شخصية في القطاع الأقتصادي بسبب الموقع السياسي أو الأداري.

وعلى أتباع الأحزاب السياسية (خاصة الحزبين الكبيرين) تجاوز ثقافة عبادة الأشخاص ــ قادة الأحزاب أو الدولة (personality cult) المتفشية في الشرق كمرض مزمن، وعليهم عدم المبالغة في رفع الرايات الصفراء أو الخضراء الخاصة بالحزبين الكبيرين في المسيرات و الحفلات، لأنهم يجسدون بذلك الولاء الحزبي الضيق ويستفزّون به الطرف السياسي الآخر و

الآخرين. وعليهم عدم رفع صور رئيس الحزب في المناسبات، فهي من عادة الأحزاب الشمولية والتنظيمات الأصولية ولاتتبناها المنظمات الديمقراطية مطلقا.
وعلى جميع وسائل الأعلام في إقليم كردستان وكل الوطنيين الكرد من الكتّاب و الفنانين ومعلمي المدارس وأئمة المساجد البدأ بحملة فكرية واسعة لمكافحة الفكر الأصولي الظلامي (اللاوطني) في كردستان للمجموعات المتاجرة بالأسلام، والهادف إلى التجرد عن الهوية القومية الوطنية الكُردية ــ لشعب يُضطهد قوميا منذ مئات السنين ــ وإلى التنكر لموطن الآباء و الأجداد كردستان ــ المجزأ بين تركيا وايران والعراق وسوريا وآذربيجان، علما بان "حب الوطن من الأيمان" و إنّ الله خلق الأنسان "شعوبا و قبائلا" للتعارف والتعاون فيما بينها على الأحسان، وليس لأضطهادها وصهرها في بوتقة القومية الكبرى تحت غطاء الدولة المشتركة أو الدين أو المذهب المشترك. وإنّ المتديّنين العرب والترك والفرس والهنود والأندنوسيون والسنغاليون وغيرهم لايتجردون عن هوياتهم القومية ولايتنكرون لأوطانهم، بل بالعكس فهم يعتزّون بقومياتهم ويفتخرون بأوطانهم. وذلك لسد الطريق على الطابور الخامس لغسل أدمغة بعض الشباب غير الواعي وتجنيدهم للتواطؤ مع الأرهاب الدولي ضد شعبهم و وطنهم باسم الدين البرئ عنهم، لكي لايتم سوء إستخدامهم ك "فرسان صلاح الدين" أو "أفواج الدفاع الوطني" الذين تم إستخدامهم من قبل الأنظمة العراقية الشوفينية المتاجرة بالعروبة في القتال ضد حركة التحرر الوطني الكردية، نعم لكي لايتم سوء إستخدام البعض من الكرد المغرربهم من جديد من قبل الشوفينيين في الدول التي تتقاسم كردستان والدجّالين المتاجرين بالدين الأسلامي الحنيف، ولكي لا تتجدد "حملات الأنفال" للقتل والدمار و التشريد ضد الكُرد بصورة أخرى، أي عن طريق العمليات الأرهابية تحت عنوان جديد "عمليات الجهاد"، ومن يفعل ذلك فهو من ألّد أعداء الأسلام بلا شك ــ وإن إدّعى بأنه من أنصاره، والجهاد ضده واجب ديني و وطني على كل إنسان مؤمن بالخير و السلام، لأن قتل النفس إنتحار و قتل النفوس البريئة سفك للدم بغير حق، وكلاهما في الأسلام حرام.
وعلى الحزبين الكبيرين ترسيخ منطق الحوار في العمل المشترك و في المنافسة السياسية بينهما، وكذلك في المباحثات المستمرة حول حل القضية الكردية في العراق حلا شاملا وعادلا، خاصة حول تعويض المهّجرين والمرحّلين و أهالي"المؤنفلين" و حول شكل الفيدرالية و حول إقرار حدود إقليم كردستان، لأن هذه المسألة هي العقدة المستعصية في حل القضية الكردية في العراق ــ خاصة منذ عام 1970، علما بان الحدود الجنوبية الطبيعية لأقليم كردستان العراق (كردستان الجنوبية) هي سلسلة جبال الحمرين، ويمكن التأكد من ذلك بالأطلاع على الأطلس العثماني و بمراجعة مؤلفات المؤرخين والكتاب العرب العراقيين، أمثال عبد الرزاق الحسني (العراق قديما وحديثا، ص 33) ومحمود الدرّة (القضية الكردية، ص 21) و بحث الدكتور فاضل حسين (مشكلة الموصل، ص 78) و دراسة الدكتور شاكر خصباك (الكرد والمسألة الكردية، ص 7)، وبمراجعة تقرير لجنة عصبة الأمم لتقصي الحقائق في ولاية الموصل (أو بالأحرى في كردستان الجنوبية) عام 1925 بهذا الصدد.
إنّ مسألتي الديمقراطية (بما فيها الأصلاح الأداري) و الأتحاد مسألتان ملحّتان ولكنهما ليستا سهلتين. فمن أجل بناء عراق جديد ــ عراق ديمقراطي فيدرالي ــ يجب على جميع الأحزاب و القوى السياسية الوطنية العراقية (بصورة عامة) أن تلتزم بقواعدهما وتعي شروط نجاحهما؛ عليها جميعا أن تكون واقعية وأن تتحلى ببعد النظر وأن تعمل بصورة جدية على حل المعضلات والمشاكل المتراكمة ــ خاصة تركة نظام البعث البائد ــ وفقا للمنظار الديمقراطي وفي إطار الفيدرالية.
فالديمقراطية والأتحاد صنوان مترابطان جدليا، والأتحاد لايدوم بدون الديمقراطية، حيث لن يكتب له النجاح إذا كان إجباريا ــ ففشل الأتحاد السوفيتي و يوغسلافيا مثالين حديثين مهمين مليئين بالدروس والعبر للدول التي تتقاسم كردستان و الكرد فيما بينها. وقد أكّد الأستاذ الشهيد عبد الرحمان البزّاز عام 1966، عندما أراد حل القضية الكردية بطريقة سلمية في إقتراحه إلى ماكان

يسمى بمجلس قيادة الثورة، على *ان التاريخ يعلمنا بأن الشكل الأكمل لتعايش الشعوب معا في دولة مشتركة يمكن أن يُبنى فقط على قرار حر لتلك الشعوب وليس عن طريق العنف مطلقا. وإنّ إتحادا مبنيا على أساس العنف سينتهي بصورة مأساوية*". وكان يقصد بذلك بأنّ الأتحاد الأجباري (بين الأقليمين العربي والكردي) محكوم بالفشل، ولكن العسكريين المتزمتون لم يؤيدوه، بل أزاحوه عن رئاسة الحكومة، وأرادوا حل القضية الكردية بالطائرات والدبابات والقمع وإرهاب الدولة لتحطيم الشعب الكردي، ولكن هيهات. ولقد قال شاعر العراق الأكبر محمد مهدي الجواهري حينذاك في قصيدته المشهورة (كُردستان ... موطن الأبطال):

"شعب دعائمه الجماجمُ والدمُ ..... تتحطمُ الدنيا ولايتحطمُ"

إنّ تحقيق توحيد جزئي إقليم كردستان العراق (المحررين من سلطة البعث البائد في عام 1991 وفي عام 2003) على أساس التفاهم والقناعة، باقرار الحدود الجنوبية الطبيعية للأقليم، إستنادا إلى الأدلة التاريخية والجغرافية والأحصائية القديمة الدامغة (خاصة قاموس الأعلام العثماني، ومذكرات الرحالة التركي أوليا جلبي والأحصائين العراقيين الرسميين لعامي 1947 و 1957)، ضمان لأزالة العراقيل والقنابل الموقوتة على طريق الحل الجذري للقضية الكردية في العراق، لكي لاتتكرر مآسي فشل إتفاقية آذار 1970، حيث تم تأجيل مسألة كركوك لمدة عام واحد لحين إجراء الأحصاء مع مراعاة إحصاء عام 1957 كأساس مقبول، وتم ترك تطبيق الحكم الذاتي لمدة أربع سنوات، وقد نسفت قنبلتي كركوك والتأجيل الموقوتتين فيما بعد إتفاقية آذار للسلام برمّتها وجرى ماجرى. وإنّ تحقيق توحيد إقليم كردستان وترسيخ الديمقراطية فيه أمران ضروريان ايضا لتحقيق الحقوق الثقافية و العقائدية للأقليات القومية والدينية المتواجدة في الجزء الثالث من الأقليم ــ الذي بقي تحت حكم البعث البائد حتى سقوطه ــ إسوة باخوتهم الموجودين في المنطقة المدارة ذاتيا من الأقليم. ومن أجل تأكد الأقليات القومية من ضمان حقوقهم المشروعة في ظل الفيدرالية، يجب إقامة حوارمكثف وجدي بين الكرد والتركمان والكلدان و الآشوريين والعرب والأرمن في كردستان. فالحوار الحضاري ــ الديمقراطي ــ هو أمر لابد منه لتحقيق توحيد إقليم كردستان، أي توحيد منطقة كردستان الحرة، التي تدار حاليا ذاتيا، مع الجزء الثالث من الأقليم (المحرر من سلطة البعث النازي بعد 19 آذار 2003)، خاصة محافظة كركوك، لتفويت الفرصة على فلول البعثيين وحلفائهم الأرهابيين (مفجري السيارات المفخخة و الأجساد الملغومة) ورفاقهم الطورانيين (الذين جعلوا من معاداة الشعب الكردي هدفا أساسيا لهم) للتصيد في الماء العكر، وقطع الطريق على الدول المجاورة (التي تتقاسم كردستان والكرد وتعادي حق الكرد في تقرير مصيرهم بانفسهم في جميع أجزاء كردستان) للوقوف بوجه إرادة العراقيين لبناء عراق ديمقراطي فيدرالي بادعاء الحرص على وحدة العراق، فهذه الدول تهاب تحقيق الديمقراطية الحقيقية في العراق، خوفا على أنظمة حكمها المتسلطة وتُعارض حل القضية الكردية في العراق بصورة عادلة ــ على أساس الفيدرالية، لكي لاتضطر هي أيضا إلى حل القضية الكردية فيها بنفس الطريقة العادلة أو على نفس الأساس. إلاّ أنَّ قافلة العراقيين تسير لحد الآن بحكمة وتأني وتوافق معظم الأطراف، وسيكون النظام الديمقراطي الفيدرالي والحل السلمي للقضية الكردية وضمان حقوق الأقليات القومية والدينية في العراق الجديد ــ إذا ماتم تحققيها ــ مثالا يُحتذى به من قبل الدول الجيران وغيرها، إذا ما أرادوا الأستقرار والأزدهار للمنطقة و إذا ما رغبوا في التعاون والتآخي بين شعوبها جميعا، وإذا ما عملت القوى والفعاليات العراقية السياسية باخلاص من أجل العدالة و المساواة في العراق الجديد.

لقد كان إكتشاف النفط في كردستان الجنوبية نقمة على الشعب الكردي خاصة و على أهل العراق عامة، بدلا من أن يكون نعمة لهم جميعا. ففي لواء كركوك بدأت عملية التعريب بعد مرور بضعة أعوام على تأسيس مملكة العراق، بسبب وجود النفط هناك. في عام 1937 تم إسكان عشرين ألف عائلة عربية في مناطق حويجة وداقوق وتازه خورماتو (خليل أ محمد، 1999: 44). ولقد أصبح تعريب محافظة كركوك سياسة ثابتة، تُطبّق وفق خطة مرسومة منذ

عام 1968، بلغت ذروتها في نهاية الثمانينات، وقد تم هدم عشرات القرى الكردية في محافظة كركوك خاصة ضمن حملات "الأنفال" السيئة الصيت ــ علما بانه تم هدم 779 قرية كردية فقط في هذه المحافظة بين عامي 1963 ــ 1990، وتم ترحيل عشرات الآلاف من الكرد من ديارهم هناك، وقد تم إبادة قسم منهم ودفنهم في مقابر جماعية في أماكن متعددة في غرب وجنوب العراق، وقد عُثر على جثث العشرات منهم في القبور الجماعية المُكتشفة لحد الآن. وبسبب ممارسة هذه السياسة العنصرية المعادية لكل القيم العربية الشريفة والمنافية لجميع الشرائع الدينية والأعراف الأنسانية، قلّت نسبة الكرد في كركوك تدريجيا، ففي إحصاء عام 1947 كانت نسبة السكان الكرد 53,0%، في إحصاء عام 1957 أصبحت 48,3%، وفي إحصاء عام 1977 هبطت إلى 37,5%. وقد قلّت نسبة السكان التركمان في كركوك من 21,4% في إحصاء عام 1957، إلى 16,3% في إحصاء عام 1977. بينما زادت نسبة السكان العرب باستمرار، فلقد إرتفعت نسبة الساكنين العرب من 28,2% في إحصاء عام 1957 إلى 44,4% في إحصاء عام 1977. ولتحقيق تعريب أوسع لمحافظة كركوك لم يكتفي نظام البعث بممارسات "التطهيرالعرقي" البغيض، ولابتزوير سجلات النفوس أو إجبار أهاليها ــ غير العرب ــ على تغيير قوميتهم باسم "التصحيح"، بل قام أيضا بتفكيك وحدة محافظة كركوك الجغرافية و الأدارية وتقزيم المحافظة: ففصل أربع أقضية منها وألغى عدة نواحي فيها، ذي أغلبية سكانية كردية ــ أو كردية تركمانية ــ وضمها إلى محافظات أخرى بغية خفض نسبة السكان الكرد بالدرجة الأساسية و زيادة نسبة السكان العرب فيها، فلقد ضم قضاء طوزخورماتو إلى محافظة تكريت (صلاح الدين)، وقضاء كفري إلى محافظة ديالى، وقضائي جمجمال وكلار إلى محافظة السليمانية و ناحية آلتون كوبري إلى محافظة أربيل. وألغى نواحي شوان وقره هنجير و سركَران نهائيا، وقام ببناء أحياء إستيطانية عربية في مدينة كركوك (كمحلتي العروبة والقادسية ...) وكذلك ببناء مستوطنات عربية في أطراف كركوك باسماء فلسطينية (حيفا ويافا ...)، وهكذا تم تغيير الطابع الديموغرافي والتركيب الجغرافي لمحافظة كركوك بشكل سافر بسبب النفط، وهذا ظلم واضح لايمكن قبوله مطلقا، ولايجوز لأي عراقي شريف أو أنسان منصف أن يرضى بنتائج ممارسات التعريب والترحيل والتهجير والأنفال و التفتيت العنصرية في محافظة كركوك وغيرها من مناطق كردستان، ولايحق لأية جهة (عراقية كانت أم أجنبية) أن تغض النظر عن هذه الجرائم أو تدعوا إلى عدم إزالة آثارها السيئة (كما تفعل الحكومة التركية)، ومن يقف إلى جانب الظلم فهو ظالم. علما بان إقرار كُردستانية كركوك لايعني هضم حقوق غير الكرد من التركمان والعرب والكلدان والآشوريين والأرمن فيها. لأن محافظة كركوك ستبقى موطنا لكل سكانها الأصليين المتآخين بغض النظر عن القومية أو الدين أو المذهب، ويجب أن يتساوى فيها الكل في الحقوق والواجبات، كما في باقي محافظات إقليم كردستان أو الأقاليم الأخرى في عراق الغد، و وضع الأقليات القومية والدينية في محافظات أربيل والسليمانية ودهوك وفي أقضية كركوك الأصلية (جمجمال وكفري وكلار) التي تدار من قبل حكومة إقليم كردستان شاهد حي وخير مثال لذلك. والأتفاق الذي تم عام 2004 في صلاح الدين بين ممثلي الشعب الكردي والأطراف العربية (داخل مجلس الحكم وخارجه) بشان حل معضلة كركوك؛ يقضي برفع الغبن الحاصل: أي إعادة التركيب الجغرافي و الأداري لمحافظة كركوك إلى وضعه الأصلي (ماقبل عام 1968) وعودة المرحّلين الكرد والتركمان إلى محافظة كركوك، عودة الساكنين العرب الذين تم جلبهم من الجنوب لغرض التعريب أو بالأحرى من أجل تغيير التركيب الديموغرافي للمحافظة إلى أماكنهم (ديارهم) الأصلية، وتعويض الطرفين ماديا ــ وهذا تأكيد لما تنص عليه المادة 58 من قانون إدارة الدولة المؤقت، ومن ثم إجراء إستفتاء ديمقراطي نزيه (بمراقبة دولية إذا إقتضت الحاجة) بين سكانها بصدد الأنضمام إلى الأقليم الفيدرالي الذي يختارونه بملأ إرادتهم، وأقل من هذا لايمكن لأية جهة كردية أن تقبله مطلقا. علما بأنّ عودة محافظة كركوك برمتها ــ حاليا تعتبر ثلاث أقضية أصلية من محافظة كركوك جزء" من كردستان الحرة ــ إلى إقليم كردستان ليس

ضَمْ، كما يدعي البعض من الذين يجهلون أو يتجاهلون عمدا حقيقة كردستانية محافظة كركوك، خاصة من العرب غير العراقيين في فضائيات عربية متاجرة ب"العروبة" و نفر من الطورانيين المحترفين في معاداة الكرد وكردستان في كل زمان ومكان، بعكس العرب العراقيين الديمقراطيين الذين يعترفون بالواقع ويدافعون عن حقيقة كردستانية محافظة كركوك، وبعكس الديمقراطيين التركمان الذين يُقرّون هذه الحقيقة و يسعون بجد إلى التضامن والتآخي بين جميع الأطياف في كردستان.

فاذا أراد الأخوة العرب في العراق (أي القوى السياسية و القيادات الدينية أوالمذهبية) حل القضية الكردية في العراق بصورة سلمية و جذرية (على أساس الفيدرالية الديمقراطية)، أي أن تبقى كردستان جزء" من العراق، لابد من إقرار ثلاث حقائق بديهية:

الأولى مفادها: دولة العراق تتألف من العراق العربي و كردستان الجنوبية، وهذه البديهية إستنتجتها لجنة تقصي الحقائق التي أرسلتها عصبة الأمم عام 1925 إلى ولاية الموصل (حيث شكلت كردستان الجنوبية القسم الأعظم منها) أيضا، حيث عبّرت اللجنة في تقريرها بانه تأكّد لها بأن العراق الحالي يتألف من العراق العربي، الجزيرة وكردستان، وبأن الحدود الشمالية للعراق [العربي] لاتتجاوز الخط الممتد بين تكريت على الدجلة و هيت على الفرات وسلسلة جبال الحمرين (فاضل حسين، 1977، ص 78). وهذه المسألة أكّدها المؤرخ الكبير أبوبكر الخوارزمي قبل حوالي ألف سنة (903 ــ 1002) في كتاب "الرسائل" (ص 45 ــ 46). وهذه الحقيقة تؤكد بأن "دولة العراق ليست دولة عربية أو كردية بحتة، بل هي دولة عربية كردية مشتركة، تسكنها إلى جانب الشعبين العربي والكردي، أقليات قومية عديدة (الكلدان، التركمان، الآشوريون و والسُريان والأرمن)، لهم مالهما من حقوق وعليهم ماعليهما من واجبات. وهناك أديان و مذاهب متعددة في العراق أبرزها: الأسلام، المسيحية، الأيزدية، الصابئة، اليارسان واليهودية، لها شعائرها و طقوسها الخاصة يجب إحترامها جميعا و إقرارها دستوريا وعمليا.

الحقيقة الثانية يكمن جوهرها في أنّ: الشعب العربي في العراق هو جزء من الأمة العربية المجزئة، والشعب الكردي في العراق هو جزء من الأمة الكردية المجزئة، والأقلية القومية التركمانية هي جزء من الأمة التركية (السنّة منهم هم جزء من الشعب التركي أو التركماني والشيعة منهم هم جزء من الشعب الآذري)، والكلدان والآشوريون هم جزء من الأمتين الحضاريتينــ لبلاد ما بين النهرين ــ الكلدانية والآشورية، والسُريان هم جزء من الأمة السُريانية (السائدة حضاريا في بلاد سوريا)، والأرمن هم جزء من الأمة الأرمنية. وهذه الحقيقة توضح بأن إعتبار الشعب العربي والأقليات القومية في العراق جزئا من الأمة الكردية غير منطقي، وكذلك إعتبار الشعب الكردي والأقليات القومية في العراق (وفي دستوره) جزئا من الأمة العربية غير صحيح وبالتالي غير جائز. فالتكّبر القومي وإلغاء الآخرين نزعة عنصرية مقيتة، وهي ليس فقط لاتنسجم مع أبسط حقوق الأنسان، بل تُناقض الشريعة الأسلامية أيضا، فالله خلقنا شعوبا وقبائلا لنتعرف على بعضنا ونعترف ببعضنا ونتعاون فيما بيننا؛ لا أن يتسلط شعب على آخر ويفرض هويته القومية عليه، كما هو الحال في تركيا وسوريا ــ حيث يُعتبر الكُردي أو العربي في تركيا مواطنا تركيا، ويُعتبر الكردي أو الآشوري في سوريا مواطنا عربيا سوريا! وهذه العنصرية القومية تُنافي مبادئ الديمقراطية والتمدن، التي يتشدق بها النظام العلماني في تركيا، وتتعارض مع مفاهيم الأشتراكية والتقدمية التي يدّعي النظام البعثي في سوريا تبنيها.

وهناك حقيقة ساطعة أخرى، يتم تناسيها وتجاهلها من قبل الكثيرين في الدول التي تتقاسم كردستان وهي: ان للشعب الكُردي أيضا كسائر شعوب العالم حق مشروع في تقرير مصيره بنفسه، بما في ذلك بناء دولته المستقلة على أرض آبائه وأجداده أي في موطنه كُردستان. فما هو حق مشروع وجائز للشعوب التركية والعربية والفارسية، حق مشروع وجائز للشعب الكردي أيضا، والشعب الكردي هو أكبر شعب في العالم يُحرم من هذا الحق الطبيعي، بخط أحمر مرسوم من قبل حكام جيرانه الترك والعرب والفرس (المسلمين)، الذين يَضطهدونه منذ مئات السنين بدون رحمة وأمام أنظار العالم أجمع، حيث يَجتمعون ويُنسقون ويَتعاونون ضده علنا وبالتناوب

في عواصمهم، ويُهددونه ويَقتلونه ويُشرّدونه بكل الأسلحة الفتّاكة، ويسُخّرون ضده كل الأمكانيات السياسية والدبلوماسية والأقتصادية والجاسوسية التي يملكونها، ويَشنّون عليه حملات إعلامية شوفينية مسعورة في جميع وسائل الأعلام المتوفرة لديهم ــ خاصة في فضائياتهم المثيرة، ولذلك قال الكاتب والطبيب المصري المرحوم فهمي الشناوي: *"الكُرد هم يتامى المسلمين"*. إلاّ أنّهم في الحقيقة ضحايا المسلمين المتواطئين مع المستعمرين الغربيين، لأسرهم ومحاصرتهم بغية نهب ثروات (نفط ومياه) باطن أرض كردستانهم معا، ومنعهم من إعادة توحيد الشعب والوطن المجزئين من قبلهم، لتبقى كُردستان "مستعمرة عالمية" كما يقول العالم الأجتماعي التركي المشهور إسماعيل بيشكجي، في بحث خاص عن كردستان بهذا العنوان، ولكن إرادة الشعب الكُردي المكافح من أجل الحرية والأستقلال والمستعد للتضحية في سبيلهما بلا حدود لن تُقهر، كما أكّد على ذلك المناضل الهندي الكبير جواهرلال نهرو في كتابه (لمحات من تاريخ العالم)، حين كتب بصدد إضطهاد الكُرد: *"ولكن كيف يُمكن إضطهاد شعب بأكمله، وهو يُصّر على حريته ومستعد لدفع أغلى ثمن في سبيلها؟"* (نهرو، 1957، ص 824 ــ الترجمة الألمانية).

لقد قرّر برلمان كردستان عام 1992 حل القضية الكردية في عراق الغد على أساس الفيدرالية ــ بالرغم من تمتع ثلثي إقليم كردستان بواقع (*de facto*) إستقلال شبه كامل.

فالفيدرالية هي الضمانة الكبرى للحفاظ على وحدة الدولة في الدول المتعددة الشعوب، بصيغة إتحاد كيانات مستقلة ذاتيا لشعبين أو أكثر، على أساس الأقليم الوطني (أو بالأحرى الأرض الوطنية ــ national territorial)، إستنادا إلى حقائق تاريخية وجغرافية وإحصائية، مع ضمان كامل حقوق الأقليات القومية والدينية المتواجدة في جميع الأقاليم، كما هو الحال في بلجيكا وكندا ــ على سبيل المثال.

وليست هناك فيدرالية إدارية أو فيدرالية المحافظات، كما يريدها البعض. فالفيدرالية شكل شامل لنظام الحكم الأتحادي الديمقراطي، يشمل إلى جانب الأدارة، تنظيم الجوانب السياسية والأقتصادية والقضائية والأجتماعية والثقافية، وهي باختصار عبارة عن إتحاد إختياري بين حكومات إقليمية، تتمتع بقدر كاف من الأستقلال الذاتي عن الحكومة المركزية التي تتكون سلطتها التشريعية من مجلسين (البرلمان المركزي أو بالأحرى مجلس النواب ومجلس الأقاليم)، وهذه المسألة هي أيضا شرط أساسي من شروط الفيدرالية، يستوجب التنبيه إليها.

الفيدرالية تخدم في الكثير من دول العالم تحقيق تقرير المصير وضمان السلام من خلال المساواة بين الشعوب والسلطات الذاتية لأقاليم متعددة ضمن دولة ديمقراطية واحدة بفضل سيادة القانون. لذلك تعتبر الفيدرالية اليوم الحل الأمثل للتعايش في الدول المتعددة القوميات وفي المجتمعات المتعددة الثقافات، علما بأن 10% فقط من دول العام تعيش ضمن حدودها إثنية واحدة.

إلاّ أنّ الفيدرالية تتحقق وتستمر فقط في ظل نظام ديمقراطي، بفضل دستور الدولة الضامن لها. وفي دول تفتقد إلى الكثير من مقومات الديمقراطية كالعراق مثلا، تحتاج مجمل عملية الديمقراطية وكذلك مسألة الفيدرالية إلى ضمانة دولية ودعم جدّي من الدول الديمقراطية المتطورة في العالم، بغية تحقيقها وإنجاحها.

في العراق الجديد يمكن الأحتذاء بتجربتي الفيدرالية في كل من بلجيكا و كندا (على سبيل المثال) ففي بلجيكا تتألف الدولة الفيدرالية من ثلاث أقاليم : إقليم فالونيا (للفالونيين الناطقين بالفرنسية) وإقليم فلاندرن (للفلاميين الناطقين بالهولندية) و إقليم بروكسل ــ العاصمة (للناطقين باللغتين)، علما بأن الأقلية الألمانية في إقليم فالونيا يتم ضمان كامل حقوقها الثقافية و الأدارية دستوريا وعمليا. وفي كندا تتألف الدولة الفيدرالية من عشر إقاليم: تسعة منها للناطقين بالأنجليزية و واحد فقط (إقليم كيوبيك) للناطقين بالفرنسية، وهو يحظى بأستقلال سياسي وإقتصادي شبه كامل ــ ويتمتع بعلاقات دبلوماسية خاصة مع بعض البلدان ــ ويجري سكانها بين آونة وأخرى إستفتاء" شعبيا في الأقليم بصدد الأستقلال الكامل عن كندا ــ كممارسة ديمقراطية وحق طبيعي، ولكن لم يصوت أكثرية الشعب هناك لحد الآن للأستقلال الكامل (أي الأنفصال عن كندا) بسبب المزايا الحسنة للفيدرالية الكندية.

بالنسبة للعراق يمكن أن تتألف الدولة الفيدرالية من خمس أقاليم:
إقليم الجنوب (من محافظات البصرة، العمارة والناصرية)، إقليم الفرات الأوسط (من محافظات السماوة، الديوانية، النجف، كربلاء وبابل)، إقليم الوسط (من محافظات بغداد، ديالى والكوت)، إقليم الغرب (من محافظات نينوى، صلاح الدين و الأنبار) و إقليم كُردستان.
إقليم كُردستان يستند تحديده على أدلّة تاريخية وجغرافية وإحصائية واضحة ــ دامغة، وهو يتألف من محافظات دهوك، أربيل، كركوك، والسليمانية وكذلك المناطق الكردستانية الملحقة بمحافظات نينوى و ديالى والكوت. الجدول التالى يبين تكوين ومساحة إقليم كُردستان العراق عام 1974*:

المحافظـــــــــة	المساحة الكلّية (كم2)	المساحة ضمن كُردستان (كم2)
دهوك	9754	9754
أربيل	15315	15315
كركوك	19543	19543
السليمانية	11993	11993
نينوى	38070	11000
ديالى	15742	5500
الكوت	14814	895
كُردستان العراق		**74000**

*المصدر: Annual Abstract of Statistics, 1974, Ministry of Planning, Baghdad, p.34, in: Sharif, 1991:35

لقد سبق للمملكة العراقية و مملكة بريطانيا العظمى أن إعترفتا في بيان مشترك في 21 كانون الأول 1922 بحق الشعب الكردي في تشكيل حكومة خاصة به ضمن حدود العراق، وينص البيان المشترك على مايلي:
تُعترف حكومة صاحبة الجلالة البريطانية والحكومة العراقية معا، بحقوق الكرد القاطنين ضمن حدود العراق، في تأسيس حكومة كردية ضمن هذه الحدود، وتأملان أن الكرد على إختلاف عناصرهم سيتفقون في أسرع ما يمكن على الشكل الذي يودون أن تتخذه تلك الحكومة، وعلى الحدود التي يرغبون أن تمتد إليها، وسيرسلون مندوبيهم المسؤولين إلى بغداد لبحث علاقاتهم الأقتصادية والسياسية مع حكومتي إنكلترة والعراق"(عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الأول، ط7،ص282). بموجب هذا البيان المشترك يحق للشعب الكردي في كردستان الجنوبية إقامة كيان فيدرالي أو كونفيدرالي مع العراق العربي. وهذه الوثيقة الرسمية مودعة لدى عصبة الأمم في 24 كانون الأول 1922، وتتميز بأهمية تاريخية وقانونية عظيمة، لأن الأمم المتحدة هي الوريثة الشرعية لعصبة الأمم.
وبرأي خبير القانون الدولي النمساوي (Fried Esterbauer) فأنّ قرار عصبة الأمم بخصوص ضم كردستان الجنوبية إلى مملكة العراق لم يكن منسجما مع نتائج الأستفتاء الذي أجرته لجنة تقصي الحقائق التابعة للعصبة، لأنَّ أكثرية سكان المنطقة رفضوا ضمها إلى تركيا أو العراق (كما سألت اللجنة) وطالبوا بدلا من ذلك بأنشاء دولة كردية مستقلة.
ويقول الخبير العراقي في شؤون الشرق الأوسط الأستاذ عصام عزيز شريف بصدد ضم كردستان الجنوبية إلى العراق في كتابه (كُرد العراق .. مأساة شعب):
"*طبقا لمصالح بريطانيا للأستحواذ على النفط في كردستان الجنوبية، أصبح سكان تلك المنطقة مواطنون عراقيون*"(عصام ع. شريف، كرد العراق .. مأساة شعب ــ الترجمة الألمانية، 1991، ص165).

بناء على ماسبق، يحق للشعب الكردي في كردستان العراق ــ في حالة تعثر حل قضيته على أساس الفيدرالية أو بالأحرى جذريا ــ أن يطلب إجراء إستفتاء (جديد) حر من قبل الأمم المتحدة في إقليم كُردستان، ليتسنى للشعب هناك تقرير مصيره بنفسه كما يشاء ــ بالشكل الذي يريده، أسوة بسائر شعوب العالم، لأنَّ الأستفتاء هو أرقى أشكال الديمقراطية للتعبير عن إرادة الشعب، وهو حق و واجب كل أفراد الشعب في عموم إقليم كردستان ــ المحرر من نير البعث سابقا ولاحقا، ولأنّ المسألة تخص مصيرالشعب هناك ومستقبل موطنه. وكذلك إستنادا إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وبالرجوع إلى قرارات وعهود دولية عديدة متعلقة بهذا الشأن: في مقدمتها نتائج إستفتاء عام 1925 وتقرير بعثة عصبة الأمم الخاصة بتقصي الحقائق في ولاية الموصل أو بالأحرى في كردستان الجنوبية (1925)، حيث تعترف اللجنة بالشعب الكُردي في الأقليم المتنازع عليه من قبل تركيا والعراق كشعب متميز وبحقه في تشكيل دولته المستقلة (أي في تقرير مصيره بنفسه). وبالأستناد إلى ميثاق الأمم المتحدة (الفقرة الثانية من المادة الأولى)، وإلى العهدين الدوليين للأمم المتحدة حول الحقوق السياسية والمدنية وكذلك الحقوق الأقتصادية والأجتماعية والثقافية للشعوب(1966) ــ الفقرة الأولى من المادة الأولى لكلا العهدين، وأهداف قرار مجلس الأمن المرقم 688 فيما يتعلق بوجوب إيقاف إضطهاد وتشريد الشعب الكردي الذي يهدد السلام العالمي وأمن المنطقة (1991)، والأسباب الموجبة لأنشاء "المنطقة الآمنة" للشعب الكردي في كردستان(1991)، وواقع تمتع ثلثي كردستان العراق باستقلال شبه تام لغاية بداية نيسان (2003) وأخيرا ظروف وملابسات إحتلال العراق وإنهيار الدولة وحل مؤسساتها السابقة والتطورات اللآحقة.

فاذا ما تعذّر حل القضية الكردية مرة أخرى، أي الحل السلمي العادل على أساس الأتحاد الأختياري (في إطار الفيدرالية الديمقراطية) في دولة العراق الجديدة، لايمكن للشعب الكردي أن يَقبل الأتحاد الأجباري مرة أخرى وما سيلحق به من ظلم وتعسف جديدين من جراء ذلك. علما بأنه لايمكن تجاهل الكُرد أوتهميشهم هذه المرة، لكونهم اليوم عنصرا فعّالا في المعادلة السياسية في الشرق الأوسط أو بالأحرى في التحالف العراقي ــ الدولي المنتصر. فاذا أراد النظام الجديد إتباع أساليب الأنظمة البائدة لدمج وقهر الشعب الكردي والأقليات القومية في بوتقة "القومية الكبرى" أو بحجة "الدين المشترك" أو "الوطن الواحد" (وهذا ما لا نتمناه)، هنا لايبقى أمام الشعب الكُردي أو بالأحرى شعب كُردستان سوى طريق واحد، ألا وهو طريق الأستقلال الكامل، أي تشكيل دولة كردستان المستقلة. وهنا لاينفع هراء ونفاق فضائيات عربية عنصرية بهذا الخصوص أو التلويح بخطورة ممانعة أنظمة الدول الجيران (وعلى رأسها تركيا الكمالية)، التي تتمادى في إضطهاد الشعب الكُردي في دولها، ولهذا تريد الأستمرارعلى منع الشعب الكردي في جميع أجزاء كردستان من التمتع بحقه الشرعي في تقرير مصيره بنفسه أسوة بشعوب تلك الدول، أي الشعوب التركية والعربية والفارسية، وكأنّ الشعب الكُردي أقل شأنا من تلك الشعوب، أو كأنّ هذه الأنظمة تملك حق "الفيتو" ضد إرادة الشعب الكردي في الحرية والأستقلال، أو تم تكليف حكومات هذه الدول للوصاية على الشعب الكُردي المبتلي بها!

إنّ دول الجوارالتي تتقاسم كردستان ليس بامكانها إجبار شعب كردستان الجنوبية للألتزام بخطوطها الحمراء أو بالأحرى التوفيق في أسره أيضا بقيودها المتصدئة إلى الأبد، لأن إبقاء الشعب الكُردي أسيرا في تلك البلدان (أي في الأجزاء الأخرى من كُردستان) أصبح بحد ذاته عبئا ثقيلا ومكلفا جدا على تلك الدول ــ ماديا ومعنويا. وأية دولة منها تغامر باحتلال كردستان الجنوبية في هذا الزمان، تلعب بنار كركوك (باباكركر)، ولعنة هذه النارالأزلية ستحرق كل طامع غدّاروكل ناكر لجميل ودور أهل هذه الديار المقدسة والمروية بدماء أبنائها "المؤنفلين" و مناضليها التوّاقين للحياة الحرة الكريمة للأنسان فيها.

ولقد نصح الرئيس الجزائري السابق أحمد بن بيلا وفد الحكومة العراقية عام 1963 في القاهرة، بان عليهم حل القضية الكُردية بصورة سلمية، وإلاّ سينشد الكُرد يوماما الأستقلال كالجزائرين وسينالونه.
ولايُشترط نيل الأستقلال بالكفاح المسلح فقط، بل يمكن تحقيق ذلك بطرق سلمية أيضا، كالأستفتاء تحت إشراف دولي كما حدث في تيمور الشرقية، أو عن طريق التفاهم الحضاري بين شعبين يعيشان في دولة مشتركة ــ بعد زوال نظامها السابق، مثل سلوفاكيا في جيكوسلوفاكيا السابقة.

إنّ الخيّرين من أبناء الشعب العربي في العراق كثيرون، والعديد منهم وجد في كُردستان أيام المحن ملجأ ومأوى، وتعرّف فيها على أصدقاء أوفياء، ورأى بعينيه مآسي شعب كردستان واحسّ بمعاناته شخصيا، وأملنا بأن يكون هؤلاء الأخوة عند حسن ظننا بهم كبير، وأن يكون لهم القدرة والجرأة المرجوتين لأقرارحق الشعب الكُردي في تقرير مصيره بنفسه كما يشاء، فالشعب العربي في العراق (مهد الحضارات) لايقل شأنا عن الشعب الفالوني (الناطق بالفرنسية) في بلجيكا أو الناطقين بالأنجليزية في كندا أو الشعب الأندونيسي أو الشعب التشيكي.

****

السعي المتواصل والدور الحاسم لكتلة التحالف الكردستاني في سبيل التوافق والتآلف

آذار 2005

لقد كان لتحالف القوى السياسية الكردستانية دورا بارزا في الجهود التي بذلت لتوحيد صفوف المعارضة العراقية المشتتة ــ في العهد البائد ــ وفي تنسيق وتفعيل برنامج عملها ــ خاصة في مؤتمري لندن و صلاح الدين. وكان لتحالف القوى الكردستانية دورا ميدانيا متميزا في عملية تحرير العراق من النظام البعثي الفاشي ــ خاصة أثناء تحرير المناطق الكردستانية التي كانت ترزح تحت وطأة الأستبداد كبقية مناطق العراق التي كانوا يحكمونها بالناروالحديد ــ وفي مقدمتها الجزء المستقطع و "المؤنفل" من محافظة كركوك، التي يتجاهل البعض حقيقة كردستانيتها (بالرغم من كل الحقائق التاريخية والجغرافية والأحصائية المشهودة)، ويصر البعض الآخرعلى إستمرار الغبن الملحق بها على أيدي البعثيين العفالقة ــ تفتيتها و تعريبها ــ إلى اشعار آخر، بحجج واهية أو بناء على إملائات خاصة لجهة معينة أو تنفيذا لتوصيات محددة من دول مجاورة معروفة ــ لها دوافع و مقاصد واضحة ضد الديمقراطية والفيدرالية في العراق، وهذا تأييد صارخ للغبن الواقع. والبعض منهم يريد خبط الأوراق بالنفاق في هذا المجال والحديث عن تكريد أو ضم كركوك إلى إقليم كردستان ــ والأنكى من ذلك أنّ أحدهم أكاديمي ويدّعي بأنه داعية حقوق إنسان لبيب في أمريكا!، حيث يعتبرون عودة المرحلين والمشّردين والمؤنفلين الكرد إلى منازلهم ومزارعهم وديار آبائهم وأجدادهم، وعودة العوائل العربية المستوطنة هناك طبقا لسياسة التعريب الصدّامي إلى ديار آبائهم وأجدادهم في جنوب العراق ــ بصورة هادئة ومنظمة بعد تعويضهم ــ بالرغم من كونهم بعثيين سابقين وأدواة سابقة للظلم قبل إنتمائهم إلى تنظيمات إسلامية بعد سقوط البعث ــ عن طريق تطبيع الأوضاع المشوهة بتطبيق المادة 58 من قانون إدارة الدولة المؤقت (الدستور المؤقت) من قبل الدولة العراقية تكريدا! ويعتبرون إعادة المناطق الكردستانية المحررة من نير النظام البعثي بعد سقوطه إلى إقليم كردستان ضمّا، وشتّان ما بين التعريب والعودة ومابين الأعادة والضم. ولايمكن تسمية إزالة آثار التعريب (التطهير العرقي البغيض) تكريدا أو تسمية رفع الغبن بالخطأ، إذ لايمكن إعتبار إزالة آثار الظلم ــ بصورة عادلة ــ ظُلما، والتردد عن رفع الظلم الحاصل بحق محافظة كركوك أو اللف والدوران بالألفاظ المجردة من أجل عدم تعديل التغيير الديموغرافي المنفذ فيها ــ لأغراض عنصرية مقيتة وبسبب النفط ــ هو إنكار للغبن الحاصل أو تحبيذ له. فالموقف من الحق يجب أن يكون واضحا لدى ممثلي الكتل البرلمانية و البرنامج السياسي للكتل في هذا الشأن يجب أن يكون شفافا، ولايمكن تأجيل إزالة آثار التفتيت والتعريب إلى أن تأتي حكومة أخرى (بعد إقرارالدستوركما يريده واضع الفقرة ب من المادة 53)، بل يجب تطبيق المادة 58 في الفترة الأنتقالية، لأن معضلة كركوك لايمكن حلها بالمراوغة أوالمماطلة أوالخداع أو التجاهل أو التأجيل.

وهناك مسألة مهمة جدا، يجب على كتلة الأئتلاف الوطني أخذها في نظر الأعتبار: وهي أنّ المرجع الديني الأعلى في النجف الأشرف هو المرجع الديني الأعلى للأخوة الشيعة في العراق جميعا (وبأن جزء مهما من الكرد هم من شيعة أهل البيت). هذه المسألة هي حقيقة ثابتة، إلاّ أن العرب السنة والتركمان السنة لهم مراجعهم الدينية الخاصة بهم، والكرد السنة لهم مراجعهم الدينية الخاصة بهم، والمسيحيون لهم مراجعهم الدينية الخاصة بهم، والصابئة لهم مرجعهم الديني الخاص بهم، والأيزديون لهم مرجعهم الديني الخاص بهم، وإنّ هذه المرجعيات لها مكانتها المقدسة لدى بنات وأبناء المذهب أو الدين الخاص بهن وبهم، وهي كلها مراجع عليا لأمور الدين أو شؤون المذهب وليس لأمر الحكم الديمقراطي وشأن الفيدرالية في العراق الجديد ــ كما هو مقرر، وإلاّ ستُمارس السلطة خارج نطاق المؤسسة التشريعية المنتخبة من أكثرية الشعب، وستكون الحكومة مسيّرة من قبل رجال الدين من وراء الستار، وفي العراق الجديد تم الأتفاق

على تأسيس حكم ديمقراطي والعمل بمبدأ التوافق، وليس إقامة نظام ثيوقراطي وفقا لأسلوب الأنفراد.
ولقد كانت للكتلة الكردية في مجلس الحكم دورا واضحا في تثبيت مبدأ التوافق كأساس للعمل المشترك والقيادة الجماعية وفي إقرارقانون إدارة الدولة المؤقت (بالرغم من الغبن الملحق بالكرد وبكردستان من خلال الفقرة ب من المادة 53 الداعية من خلال مناورة كلمة "جميع" إلى عدم تصحيح حدود المحافظات ــ الكُردستانية ــ المغيّرة والمشوهة من قبل نظام صدام حسين بدافع عنصري بحت).
وكان للتحالف الكردستاني دورا مشهودا في مؤازرة الحكومة العراقية المؤقتة ودعمها عسكريا وأمنيا في مكافحة الأرهاب ومن أجل إستتباب الأمن والأستقرار في البلاد. وكان للتحالف الكردستاني دورا أساسيا في إفشال محاولات الأرهابيين البعثيين وحلفائهم الظلاميين لأثارة فتنة قومية بين العرب والكُرد أو بين المسلمين وغير المسلمين ــ خاصة في الموصل، وفي إفشال دسائس وإستفزازات العناصر الطورانية لقيام فتنة قومية بين الكُرد والتركمان في كركوك، وذلك بتهدئة وتوعية جماهير كُردستان بنوايا هذه الزمر الضّالة وتاكيده المستمر على التآخي والتعاون، ليس فقط في إقليم كُردستان بل في جميع أرجاء العراق.
ولقد بذل التحالف الكردستاني جهودا مضنية من أجل التحاوروالتفاهم بين جميع القوى الوطنية العراقية الصادقة، وفي سبيل مشاركة أكبر عدد ممكن من المواطنات والمواطنيين في الأنتخابات التاريخية، التي جسّدت فعلا تحدّيا جريئا و تضامنا رائعا لكل المشاركات والمشاركين فيها.
ومن خلال الأنتخابات حصل التحالف الكُردستاني على أغلبية أصوات الناخبات والناخبين لبرلمان إقليم كُردستان وعلى المرتبة الثانية للجمعية الوطنية العراقية.
في الوقت الحاضر تجري مشاورات ومحادثات بين الكتل البرلمانية الفائزة لتحديد موعد إنعقاد الجلسة الأولى للجمعية الوطنية المنتخبة ولأنتخاب هيئة الرئاسة (رئيس الجمهورية ونائبيه) ومن ثم إختيار رئيس وزراء الحكومة الأنتقالية وبالتالي توزيع الحقائب الوزارية وتشكيل الحكومة الجديدة. ومن أهم مهام الجمعية الوطنية هي صياغة الدستور الدائم للعراق ــ على أساس التوافق بين جميع الأثنيات الأساسية في البلاد.
إنّ كتلة الأئتلاف الوطني الموحد، التي حصلت على 48% من مجموع الأصوات وحازت على 140 مقعدا للجمعية الوطنية تنوي ترشيح ممثلها السيد إبراهيم الجعفري لمنصب رئيس الوزراء، وكذلك تعتزم كتلة العراقية التي حصلت على 13% من مجموع الأصوات وحازت على 40 مقعدا للجمعية الوطنية ترشيح رئيسها السيد أياد علاّوي لنفس المنصب. وكلاهما يحتاج إلى 184 صوتا في الجمعية الوطنية (ثلثي أصوات الجمعية) للفوز بالمنصب ــ طبقا لقانون إدارة الدولة المؤقت. هنا سيكون لكتلة التحالف الكُردستاني دورا حاسما لتحديد من منهما سيكون رئيسا للوزراء ــ ما لم يتنازل أحد المرشّحَين للآخر، بالرغم من أنّ رئيس الوزراء سيُختار من قبل هيئة الرئاسة بالأجماع. ففي هذه الحالة، إذا لم يحصل أي منهما على النصاب القانوني (184 صوتا) لن يفوز أي منهما بالمنصب المنشود.
ففي حالة عدم التوافق أو تنازل أحد المرشحين لمنصب رئيس الوزراء لصالح الآخر وعدم كسب أي منهما للأصوات المطلوبة، يبقى رئيس وزراء الحكومة المؤقتة الحالية في منصبه لحين حصول أتفاق مبدئي على برنامج عمل مشترك بين الكتل الثلاثة أو كتلتين كبيرتين في إجتماع آخر للجمعية الوطنية أو إلى أن تجري الأنتخابات القادمة في نهاية عام 2005. وربما يجري رئيس الوزراء الحكومة المؤقتة في هذه الحالة تعديلا وزاريا على أساس التوافق بين الكتل البرلمانية الكبيرة. ويجب على الجمعية الوطنية في كل الأحوال العمل من أجل صياغة الدستور الدائم على أساس التوافق بين ممثلي جميع الأثنيات الكبيرة ــ مع مراعاة حقوق كافة الأقليات القومية والدينية أو بالأحرى جميع أطياف المجتمع العراقي. ولكن لن يكون بامكان الكتلة البرلمانية الكبرى ضمان منصب رئاسة الوزراء والقيام بتشكيل الوزارة الجديدة بسبب عدم إتفاق

ممثليها على برنامج عمل مشترك مع الكتلتين الكبيرتين الأخريتين أو مع أحدهما على الأقل، عندئذ لايمكن تشكيل حكومة إنتقالية جديدة. لذلك تدعو كتلة التحالف الكُردستاني إلى تجنب هذا المأزق، عن طريق توافق جميع الكتل البرلمانية الكبيرة على برنامج عمل مشترك، لأنتخاب هيئة الرئاسة وإختيار رئيس الوزراء ومن ثم تشكيل حكومة إئتلافية جامعة (حكومة وحدة وطنية).
ربما يقول البعض بأن للتحالف الكردستاني مطالب أو شروط تعجيزية. إلاّ أنّ كتلة التحالف الكُردستاني تلخص مطالبها في النقاط التالية:

1- تبني الديمقراطية البرلمانية التعددية (بوضوح).
2- إقرار الفيدرالية الأقليمية (على الأسس التاريخية والجغرافية والأحصائية القديمة الدامغة).
3- بدأ العمل لحل معضلة كركوك (العقدة المستعصية في الحل الجذري للقضية الكُردية بسبب الممارسات الشوفينية الظالمة للنظام البائد) إعتبارا من الآن، وفقا للمادة 58 من قانون إدارة الدولة المؤقت الموقع من قبل الجميع. وهذا يتطلب إزالة آثار الغبن الملحق بمحافظة كركوك (التفتيت والتعريب والأنفال والترحيل) بألغاء القرارات المجحفة لمجلس قيادة الأنقلاب البعثي في هذا الصدد، علما بان الحل الجذري للقضية الكُردية في العراق يتوقف أساسا على حل معضلة كركوك عمليا. وهذه المسألة لاتتحمل المزيد من التسويف والتردد باسم التأجيل وبحجة التعقيد، لأننا لم نعد في الستينات من القرن الماضي، ولانعيش في ظل نظام عبدالسلام عارف أو صدام حسين. إنّ هذه المسألة هي مسألة ستراتيجية للشعب الكردي، فهي تخص إزالة غدر عنصري، وهي لاتتحمل المزيد من التأجيل ــ لأن التأجيل هو بمثابة قنبلة موقوتة، كما شاهدناه في عام 1974، وهذه المسألة لاتقبل المساومة مطلقا.
4- تخصيص جزء معقول ومنصف من واردات البلاد لأقليم كُردستان، يتناسب مع نسبة سكانه ــ ويتحسن بعد تطبيع الأوضاع فيه، ويراعى في تحديده حجم الخسائرالتي تكبدها أهالي الأقليم في ظل النظام البائد ــ خاصة تدمير ما يقارب 4500 قرية. (ويجب تعويض أهالي ضحايا مجزرة حلبجة وعدوان "الأنفال" والمهّجرين من الكرد الفيليين والمرحلين من كركوك وخانقين وسنجار).
5- الأحتفاظ بنسبة معينة من قوات حركة المقاومة الكُردستانية (البيشمركة) ــ كقوات نظامية، وذلك كضمانة للحماية (لعدم تكرارالعدوان ضد الشعب في كُردستان) ولمكافحة الأرهاب البعثي والظلامي، أي من أجل صيانة الأمن والأستقرار في الأقليم، ودعم القوات المسلحة العراقية الأخرى عند الضرورة.
6- إشغال منصب رئاسي رفيع للدولة العراقية الجديدة وعدد مناسب من الحقائب الوزارية المهمة جدا. وعملا بالقواعد الديمقراطية يحق للكتلة الفائزة الثانية تحمل مسؤولية الموقع الرئاسي الثاني(ويتمثل ذلك الآن في منصب رئاسة الجمهورية، وهذا ما يطالب به التحالف الكُردستاني، علما بأن القيادة السياسية للتحالف الكُردستاني قد أعلنت بأنها على إستعداد للتنازل عن هذا المنصب مقابل إقرار كُردستانية محافظة كركوك والفيدرالية الأقليمية، أي من أجل حل جذري للقضية الكردية، فالحل الجذري للقضية الكردية هو أهم من جميع المناصب العليا للدولة بالنسبة للشعب الكردي ومن أجل السلام والتقدم في العراق الجديد)، وكذلك يحق للكتلة الثانية إستلام حقيبتين ــ على الأقل ــ من الوزارات المذكورة وهي: الدفاع، الداخلية، الخارجية، المالية، النفط والتربية (التعليم).

وهذه المطالب تمثل الحد الأدنى لما تنشده جماهير الشعب في كُردستان، التي صوتت الأغلبية العظمى منها أثناء الأنتخابات ــ في إستفتاء مواز لها ــ للأستقلال الكامل، فلقد تعودت حوالي ثلثي هذه الجماهير على الأستقلال شبه الكامل لمدة تزيد عن إثنا عشر عاما. وهي لن تقبل باقل من عراق ديمقراطي فيدرالي، يتوحد فيه جزئي كُردستان المحررين من تسلط البعث النازي عام 1991 (بعد الأنتفاضة) وعام 2003 (بعد سقوط النظام البائد)، ويتمتع في كنفه بجزء عادل من

خيرات البلاد أو على الأقل من ثروات باطن أرضها، التي قاست الأضطهاد والقهر بسببها أكثر من ثماني عقود من الزمن، ويشعر بالأمان في موطنه في ظل حماية رجال المقاومة المتفانين الذين ضحوا بكل غال ونفيس من أجل الشعب والوطن لمدة تزيد عن أربعين سنة، في جبال كُردستان التي كانت تتحدى النابالم والقنابل العنقودية والأسلحة الكيمياوية، ودحّرت جبروت الطغاة الذين إستخدموا تلك الأسلحة الفتاكة ضد شعب أعزل أمام أنظار العالم أجمع، وفضحت نفاق كل المتاجرين بتلك الأسلحة في الشرق والغرب. ولقد إحتضنت هذه الجبال الشمّاء العديد من المناضلين العراقيين الذين قارعوا النظام البعثي النازي جنبا إلى جنب الكرد، وفي مقدمتهم أنصار الحزب الشيوعي العراقي ومناضلي حزب الدعوة الأسلامية ومقاتلين آشوريين وكلدان ومكافحين تركمان. فجبال كُردستان كانت دوما ملاذا ودرعا لكل أحرار العراق.

واليوم ينادي التحالف الكردستاني كافة أحرار العراق إلى الأستمرار في مسيرة التطورالسياسي والأقتصادي على أساس التوافق و عن طريق الحوار الحضاري بين جميع الكتل البرلمانية الفائزة وإشراك كل القوى السياسية الوطنية في المشاورات الدائرة، للأتفاق على برنامج عمل مشترك من أجل غد أفضل للجميع في العراق الجديد. فالوفاق والحوار هما سبل الأتحاد و الوئام، أما التشدد والأنفراد فهما أسباب الفرقة والخصام. ويستلزم أن تكون جريمة الأمس الأرهابية في الحلة الحافز الأقوى للتماسك والتآزر، ليكون ذلك ردا حاسما على الأرهاب الهمجي وكل من يقف ورائه سرا وعلانية و للأسراع بأيصال الأرهابيين المتوحشين وأعوانهم المتجردين عن الضمير والأيمان إلى القصاص العادل والمصير المحتوم.

****

مباحثات الأئتلاف العراقي الموحد مع التحالف الكردستاني
هي محك لموقف ساسة الأئتلاف من القضية الكردية في العراق

آذار 2005

يراقب الشعب الكردي هذه الأيام المباحثات الجارية بين ممثليهم في كتلة التحالف الكردستاني وممثلي الأخوة العرب (الشيعة) في كتلة الأئتلاف العراقي الموحد، وكذلك ما تنشر في أجهزة الأعلام العربي ــ والأعلام الأيراني باللغة العربية ــ خاصة لقائات و مقالات الساسة والكتاب (الذين كانوا شركاء لهم في الأضطهاد في عهد البعث وحلفائهم في النضال ضد النظام العنصري والطائفي البائد) في الفضائيات ومواقع الأنترنيت بشغف وقلق عظيمين.

ولقد أصابت الجماهير الكردية (السنية والشيعية والأيزدية واليارسانية) ومعها أصدقاء الشعب الكردي المخلصين من العرب و جماهير القوميات الصغيرة ــ من المتآخيين والمتحالفين معها في المنطقة المدارة ذاتيا وفي كتلة التحالف الكردستاني (من التركمان والآشوريين والكلدان والأرمن) بالدهشة والأستغراب، من مواقف البعض من الساسة والكتاب العرب الذين يعتبرون أنفسهم أصدقاء" للشعب الكردي ومتضامنين معه! والبعض منهم يحمل شهادة الدكتوراه ــ ولو ليست هناك علاقة جدلية بين الشهادة المدرسية وفكر أو سلوك الأنسان.

إنّ الشعب الكردي (كأي شعب آخر في العالم) يعرف أصدقائه ويشخص أعدائه ويقيم آراء ومواقف الطرفين بدقة متناهية، و لقد خاب ظنه من بعض الساسة و الكتاب العرب الذين ظهر رأيهم الحقيقي بخصوص الكرد وكردستان بعد سقوط دكتاتورية البعث بفترة وجيزة (أثناء الزيارات المكوكية لقادة الأحزاب الدينية للدول المجاورة التي تقتسم كردستان والكرد فيما بينها ــ ايران وتركيا وسوريا ــ وأثناء المظاهرات المشتركة بين البعثيين، والرفاق القدماء من المستقدمين من الجنوب كأداة لسياسة التطهيرالعرقي البغيض واصبحوا بعد سقوط النظام أعضاء جدد في الحزبين الأسلاميين ــ الشيعيين ــ الكبيرين أو أنصارا لمقتدى الصدر، و الطورانيين الحاقدين على كل مايمت للكرد وكردستان بصلة، ليس فقط ضد إزالة آثار التفتيت والترحيل و التعريب والأنفال في محافظة كركوك، بل ضد الكرد وكردستان بصورة عامة ــ تماما كما خططه جلاوزة صدام ويريده أنصار أتاتورك). وقد تبين موقف البعض منهم من القضية الكردية في العراق بعد الأنتخابات البرلمانية بوضوح أكثر(بصورة شفافة)، خاصة أثناء المباحثات الجارية حاليا بين ممثلي كتلة الأئتلاف العراقي الموحد و ممثلي القيادة السياسية الكردية أو بالأحرى كتلة التحالف الكردستاني، التي حصلت على أصوات الأغلبية العظمى للشعب في عموم إقليم كردستان.

إنّ أهداف هذه المباحثات لدى ممثلي الأخوة العرب الشيعة في كتلة الأئتلاف العراقي الموحد تتجلى في حصول مرشحهم على منصب رئاسة الحكومة الأنتقالية لتشكيل الحكومة الجديدة، ومن ثم العمل على معالجة الأمور الستراتيجية ــ خاصة موضوع شكل نظام الحكم و المسائل المتعلقة بالقضية الكردية، كالفيدرالية و معضلة كركوك ومسألة قوات المقاومة الكردستانية (البيشمركة) أثناء صياغة الدستور الدائم كما يريدون ــ بالأعتماد على اساس الأكثرية العربية في الجمعية الوطنية، علما بان الساسة الكرد قد حسبوا مسبقا لهذا الأمر ــ لأن الكرد قد لدغوا أكثر من مرة في مفاوضات السلام مع ممثلي الحكومات العراقية المتعاقبة في العقود الثمانية المنصرمة ــ وقد استنتجوا درسين بليغين: من تلك المفاوضات، خاصة إتفاقية آذار (1970)، ومن الأسلوب القمعي للحكومة الأسلامية الأيرانية في معالجة قضايا الشعوب الأيرانية (غير الفارسية) بالرغم من وعودها السابقة في هذا الصدد، ولهذا أصروا على تثبيت الفقرة (ج) من المادة 61 في قانون إدارة الدولة المؤقت، لكي لايُخدعون مرة أخرى وبالتالي لا يُظلمون من جديد، وليس للتمتع أو الأستمتاع بحق الفيتو كما يعتقد أو يدّعي البعض من الساسة و الكتاب.

إلاّ أنّ أهداف ممثلي كتلة التحالف الكردستاني في هذه المباحثات تكمن في وضع حجر الأساس لبناء دولة ديمقراطية فعلا ــ وتجنب أقامة دولة ثيوقراطية ــ في عراق الغد، ولضمان تحقيق الحل الجذري للقضية الكردية فيها ــ وعدم فسح المجال لعرقلة الحل السلمي العادل والشامل وفقا لأرشادات أو توصيات معينة معاكسة ومغايرة لكل ماتم التوصل اليه بالتحاور والتوافق في هذا المجال ــ خاصة في إتفاقيات المعارضة السابقة و ضمن قانون إدارة الدولة المؤقت: لكي تتواصل العملية السياسية بشكل سليم، لكي تزول الضبابية عن مسالة شكل نظام الحكم في العراق الجديد، لكي تكون الديمقراطية البرلمانية التعددية مضمونة في المستقبل ــ لكي لا يَحل شكل آخر من التسلط (الديني أو المذهبي) محل التسلط الدكتاتوري البعثي الذي ساد تحت ستار قومية الأكثرية (عن طريق المتاجرة بالعروبة)، نعم لكي لاتصبح الأنتخابات الديمقراطية سبيلا للأستئثار بالسلطة تحت ستار دين أو مذهب الأغلبية، كما حدث في أيران بعد الأنتخابات الديمقراطية الأولى والأخيرة. ولكي لايتم تمهيد الطريق للألتفاف على الفيدرالية الأقليمية وإفراغها من محتواها الحقيقي، بتفسيرها ب "اللامركزية الأدارية للمحافظات" ــ كالتي عرضتها حكومة (البعثيين والقوميين) العروبويين عام 1963. وكذلك من أجل التاكيد على التمسك برفع الغبن الملحق بمحافظة كركوك (بسبب التفتيت واالتطهير العرقي والتغيير الديموغرافي أو بالأحرى عن طريق ترحيل السكان الأصليين الكرد بالدرجة الأساسية ــ والتركمان أيضا ــ وتوطين سكان جدد من العرب بأستقدامهم من الجنوب لغرض التعريب كما هو معلوم بسبب النفط ــ ولاداعي هنا للتهرب من إصطلاح التعريب أي من تسمية الأفعال بمسمياتها الواقعية أو اللف والدوران حولها)، إذ لايجوز التمسك بآثاره أو بالأحرى تبرير بعض نتائجه لأسباب معينة، لأن التمسك بالظلم هو تأييد للظلم، ولايمكن القبول بأستمرار الظلم الواقع في عهد صدام في العراق الجديد. علما بان الكرد يريدون معالجة هذه المعضلة الكبيرة والمعقدة بتروي وحكمة أي بصورة أنسانية وقانونية وعن طريق لجنة مختصة ونزيهة و على أساس تعويض عادل من قبل الحكومة المركزية، وطبقا للمادة 58 من قانون إدارة الدولة المؤقت الموقع من قبل الجميع.

ولأزالة إلتباسات جديدة، مصطنعة قصدا بحق مسألة كركوك، يجب التاكيد هنا على نقاط معينة مهمة: أولا مسألة كركوك تشمل محافظة كركوك برمتها أي جميع أقضيتها ونواحيها الأصلية (قبل تفتيتها بقرارات مجحفة لمجلس قيادة الأنقلاب البعثي المشؤوم) وليس مدينة كركوك وحدها، كما يريد البعض إظهارها أو بالأحرى تشويهها، وذلك بحصرها بمدينة كركوك فحسب. ثانيا كون كركوك جزء" من كردستان الجنوبية (كردستان العراق الحالية) جغرافيا وتاريخيا يمكن التاكد منها من خلال الأدلة الجغرافية والتاريخية بل وحتى الديموغرافية الدامغة، والتي يؤكدها باحثون وكتاب عرب عراقيون و كذلك مؤرخون عثمانيون قبل غيرهم ــ والأمثلة كثيرة وأدلتها حية والحمد لله، ويمكن الأستناد اليها لأيضاح المسألة وحلها نهائيا فيما بعد، إذا سادت النية الحسنة وتمت تسوية الأمور بالشورى والتفاهم على أساس القناعة. ثالثا نسبة السكان العرب أوالتركمان في عموم محافظة كركوك لم يكن في أي يوم من الأيام (قبل التفتيت والترحيل والأستيطان العنصري المبرمج، أي قبل عام 1970) أكبر من نسبة السكان الكرد في عموم المحافظة، هذه هي حقيقة ثابتة يمكن التاكد منها من خلال الأطلاع على نتائج الأحصائيين العراقيين الرسميين لعامي 1947 و1957 (بالرغم منّ أنّ العامل الديموغرافي غير ثابت ولايمكن الأستناد إليه للتحقق من الهوية الجغرافية والتاريخية لمنطقة أو مدينة ما ــ حيث يمكن تغيير الطابع السكاني لأية منطقة أو مدينة بأجرائات مجحفة وممارسات غادرة لأغراض عنصرية مقيتة، كما فعل النظام البعثي البائد في مناطق عديدة من كردستان. رابعا إعادة توحيد محافظة كركوك الأصلية مع إقليم كردستان، لايمكن تسميتها بالضم كما تدعي ما تسمى ب "الجبهة العربية المتحدة" في كركوك، لأن ذلك تحريف متعمد لجوهر الأمر، وتشويه لحقيقة المطلب الكردي ونفاق من أجل طمس مغزى التفتيت والتعريب للبعث البائد. فالكرد لايطالبون بضم أو إلحاق محافظة كركوك بأقليم كردستان، وإنما يطالبون بأعادة توحيدها وعودتها إلى كردستان الجنوبية، التي تسمى الآن بكردستان العراق و ستصبح (كلها وليس فقط الجزء المدار ذاتيا حاليا والذي شكل المنطقة الآمنة

في كردستان العراق قبل سقوط نظام البعث ويعرف بكردستان الحرة) إقليما فيدراليا من العراق الديمقراطي الفيدرالي المنشود، وإنّ عودة محافظة كركوك (ومن ضمنها مدينة كركوك) بعد إستفتاء أهاليها الأصليين (كما هو متوقع)، لا يسقط عنها عراقيتها ــ طالما يكون إقليم كردستان كله جزئا من دولة العراق، شانها في ذلك شأن المحافظات الأخرى من الأقليم (أربيل والسليمانية ودهوك). فهي أيضا تبقى محافظة عراقية وستبقى موطنا لكل القوميات المتآخية فيها تماما كغيرها من المحافظات في الأقاليم الأخرى من جمهورية العراق الفيدرالية. وستكون محافظات كل أقليم أقليما مصغرا و عراقا مصغرا في نفس الوقت، فمحافظة كركوك هي بمثابة كردستان مصغرة وعراق مصغر في آن واحد، وستبقى كذلك قبل وبعد إنضمامها إلى إقليم كردستان المدار ذاتيا حاليا (بعد التطبيع والأستفتاء). ولقد أشار أحد الوزراء (السيد وزير شؤون المحافظات) في هذه الأيام إلى وجود فقرة في قانون الأدارة المؤقت، تحول حاليا دون ــ تقف كحجر عثرة في طريق ــ تحقيق إنضمام محافظة كركوك إلى إقليم كردستان الفيدرالي، ما لم يتم تعديلها. ويبدوا أنه يقصد بذلك الفقرة (ج) من المادة 53، التي وضعها سياسي قومي مخضرم مع الفقرة (ب) من نفس المادة بتعمد لسببين معينين: فالغرض من وضع الفقرة (ب) التي تنص على بقاء الحدود الأدارية ــ المغيرة ــ لجميع المحافظات كما هي عليها في الفترة الأنتقالية، هو منع تعديل الحدود المغيرة للمحافظات من قبل نظام البعث لأسباب عنصرية بحتة في الفترة الأنتقالية أو بالأحرى أطول فترة ممكنة ــ خاصة إستقطاع ست أقضية من محافظات كردستان وضم ثلاث منها إلى المحافظات العربية السنية (أثنان إلى محافظة الموصل ــ عقرة ومخمور ــ والآخر إلى قضاء تكريت ــ طوزخورماتو ــ بعد تحويل تكريت إلى محافظة) وكذلك الأحتفاظ بتوسيع محافظة الرمادي ــ بشكل غير معقول ــ بعد ضم بادية الجنوب إليها.

أما الغرض من وضع الفقرة (ج) من المادة 53 التي توصي بان لكل مجموعة من المحافظات، على أن لايزيد عددها على ثلاثة، الحق في تشكيل إقليم فيدرالي، فهو محاولة أخرى لقتل عصفورين بحجر واحد: فمن ناحية تعرقل هذه الفقرة إنضمام محافظة كركوك إلى المحافظات الكردستانية الثلاثة الأخرى، التي تم الأعتراف بوضعها الفيدرالي في الفقرة (أ) من هذه المادة، ومن ناحية أخرى تعرقل هذه الفقرة أيضا تشكيل فيدرالية موحدة في جنوب العراق (من جميع المحافظات العربية الشيعية) أي تأسيس إقليم فيدرالي كبير أو حتى إقليمين فيدراليين كبيرين هناك! إلاّ أن حظ هذا السياسي المخطط لهاتين الفقرتين الملغومتين في تحقيق ما يصبوا إليه من خلالهما، لن يكون بأحسن من حظه في الأنتخابات بكل تأكيد، لأن حساب الحقل لن يطابق حساب البيدر، والتوافق على أسس منصفة فعلا، تَزيل الغبن الحاصل في العهود البائدة بكل أشكاله وتحقق العدالة لجميع أطياف المجتمع، هو السبيل الوحيد لتحقيق عراق أتحادي جديد بمعنى الكلمة، وهو السبيل الأصح والأجدر بسلوكه من قبل كل الذين يريدون الخير والرفاهية لمجتمع أنهكته الدكتاتورية العنصرية والطائفية بالأمس وينهشه الأرهاب البعثي ــ الظلامي اليوم.

****

متى تعترف تركيا بوجود وحقوق الشعبين الكردي والعربي في جمهوريتها؟

آذار 2005

منذ قيام جمهورية تركيا قبل حوالي ثماني عقود، بقيادة الجنرال مصطفى كمال باشا (أتاتورك)، وحتى يومنا هذا تنكر الحكومات التركية وجود الشعب الكردي في تركيا رسميا! وتعتبر كلمة (كردستان) من المحرمات، فذكرها ممنوع بموجب قرار حكومي خاص بذلك. وبالتالي يتم حرمان أكثر من 12 مليون كردية وكردي في الدولة التركية، ليس فقط من حقوقهن وحقوقهم القومية المشروعة (السياسية والثقافية والأدارية) وإنما أيضا من أبسط الحقوق الأنسانية التي تقرها المواثيق والأعراف الدولية. فلايحق للأطفال الكرد مثلا الدراسة باللغة الأم، ولا يحق للمواطنين الكرد إمتلاك دار للأذاعة الكردية أو محطة للتلفزيون الكردي، أو حتى حيازة كتاب أو مجلة أو جريدة باللغة الكردية. ومن يطالب بهذه الحقوق الثقافية الأساسية للأنسان الكردي، حتى وإن كان مواطنا تركيا، يحاكم ويُدان بتهمة الأنفصالية ومعاداة الدولة التركية أو التحريض عليهما، كما حدث للباحث الأجتماعي التركي القدير الدكتور إسماعيل بيشكجي، حيث دخل السجن مرارا بسبب دفاعه المستمرعن قضية الشعب الكردي في تركيا بجرأة وإنصاف.

ويتناسى السياسيون والأعلاميون الترك (ومؤيديهم) هنا حقيقة وجود الشعب الكردي في هذه البلاد قبل مجئ الترك اليها أصلا، أي قبل الفتوحات الأسلامية لها: قبل تحويل ديار الكرد والأرمن ومن ثم الدولة البيزنطية الرومية هناك إلى مركز لأمبراطورية آل عثمان، التي تأسست على أعقاب إنقلابهم المعروف على الخلافة الأسلامية العباسية في بغداد ومن ثم غزوهم لتلك المناطق تحت راية الأسلام وتحويلهم للخلافة في بغداد إلى السلطنة في كونستانتينوبل (التي بدّلوا أسمها إلى أسطنبول)، ومن ثم إستعباد الشعوب الشرقية الأسلامية والأوروبية المسيحية لقرون عديدة باسم الدين الأسلامي الحنيف، البرئ عن السلطنة والأستبداد.

لقد إضطرت الحكومة التركية في العام الماضي ــ إرضاء" للأتحاد الأوروبي ــ إلى الأعتراف بوجود اللغة الكردية من خلال السماح للمواطنين بتعلمها في دورات خاصة وكذلك تخصيص ساعة واحدة في كل من التلفزيزن الحكومي والأذاعة الحكومية للبث باللغة الكردية. إلاّ أنّ هذا الأجراء تجميلي بحت ولغاية معلومة، بالرغم من ذلك يتم عرقلة تنفيذه بأشكال وأساليب عديدة، القصد منها إفراغه من أي مدلول لأعتراف رسمي بوجود الشعب الكردي في الدولة التركية وحقوقه الثقافية والأدارية والسياسية المشروعة، ومن أجل الأنقضاض عليه في أقرب فرصة ممكنة.

إضافة إلى ذلك كله، لايتوانى بعض حكام تركيا عن تنصيب أنفسهم أوصياء على الشعب الكردي حتى في الأجزاء الأخرى من كردستان أو بالأحرى في الدول المجاورة لتركيا. فهم يقفون بعناد ضد حق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه ــ أينما كان، ويعادون الحل السلمي الديمقراطي للقضية الكردية في العراق على أي أساس كان منذ تأسيس مملكة العراق، وهم مصابون بالحساسية من كلمة كردستان، بالرغم من كونها أقدم بكثير من إصطلاح (تركيا)، وبالرغم من إستخدامها من قبل المؤرخين العثمانيين علنا وبصورة إعتيادية!

بين الحين والآخر ينبري بعض حكام أو جنرالات تركيا للوقوف ضد حقوق وتطلعات الشعب الكردي في كردستان العراق، تارة بالتشدق بالدفاع عن وحدة الأراضي العراقية، زاعمين الخوف من تشكيل دولة كردية مستقلة هناك، وتارة لادعاء الحرص على حماية الأقلية التركمانية وضمان حقوقهم. وهم يعلمون جيدا، بانه لو أعترفوا هم بنفس الحقوق القومية (السياسية والثقافية والأدارية)، التي يتمتع بها الأخوة التركمان ــ خاصة في منطقة كردستان المحررة من نير نظام البعث العنصري منذ عام 1991 ــ للشعب الكردي في تركيا، لكان بالأمكان حل القضية الكردية في تركيا بصورة سلمية، ولانقذت الحكومة التركية الأرواح التي تزهق ووفرت الأموال التي تبدد في سبيل قمع الشعب الكري في تركيا وصهره إجباريا في

بوتقة الأمة التركية، ولأصبحت تركيا في غنى عن التدخل في شؤون الكرد في الدول المجاورة، ولتاهلت لدخول الوحدة الأوروبية بشكل أفضل.
إنّ القضية الكردية في تركيا لايمكن تجاهلها الى الأبد، ولايمكن حلها لا بالعنف المستمر و لا بالتدخل السافر في شؤون العراق ولا بالتحالفات الخاطئة مع مُضطهدي شعوب أخرى في الشرق الأوسط ولا بحبك الدسائس المشتركة مع المضطهدين الآخرين للشعب الكردي في المنطقة (في ايران وسوريا). والجدير بالمسؤولين والأعلاميين في تركيا أن يعوا هذه الحقيقة الساطعة ويعاملوا الأدارة الكردية في أقليم كردستان العراق أو بالأحرى دولة العراق الجديد خاصة والقضية الكردية في المنطقة برمتها عامة على ضوئها، فشعوب المنطقة باسرها (الترك، العرب، الكرد، الفرس، الأرمن، الكلدان، الآشوريون والسريان) ترتبط مصائرها ببعضها بعضا، ومن مصلحتها جميعا العمل معا من أجل السلام والتقدم، عن طريق إستتباب الأمن في المنطقة باسرها وتعزيز التضامن بين أهاليها، في سبيل تحقيق السعادة لشعوبها عموما على أساس الأحترام و التعاون المتبادلين، بدلا من العنف الذي لايولّد إلا العنف، وبدلا من التهديد والترويع اللذان لم يعودان ينفعان في هذا الزمان، لأن زمن قهر وصهر الشعوب ــ ومنها الشعب الكردي ــ قد ولى، فلايمكن إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، ولايمكن لأي شعب في الشرق الأوسط منذ الآن أن يستغني عن التعاون مع الشعب الكردي ــ أو أي شعب آخر ــ لتحقيق الأستقرار والأزدهار في المنطقة. وهنا يستوجب على حكومات الدول التي تتقاسم الكرد وكردستان أن تعيد النظر في حساباتها البالية وأن تعترف بمساواة الشعب الكردي بشعوبها وتعامل شعوبها أيضا معاملة إنسانية (متحضرة)، عليها أن تسلك طريق العراق الجديد قبل فوات الأوان، كي لاتضطر شعوبها المضطهدة إلى الأستعانة بقوى خارجية أو بالأحرى التعاون مع أي كان للخلاص من الأستبداد المزمن الذي ينخر كياناتها ويسلبها كرامتها، لأن للصبر حدود و إرادة الشعوب أقوى من جبروت طغيان الحكام المدمنين على الأستبداد.
إن الحكومة التركية لاتعترف رسميا بوجود الشعب العربي (حتى كأقلية قومية) أيضا ولاتقر حقوقه السياسية والثقافية والأدارية المشروعة، لا في محافظة الأسكندرونة ولا في منطقة الجزيرة ولا في غيرهما من مناطق تركيا، وهي لاتعترف بوجود وحقوق الأقلية القومية الآشورية أيضا.
إنّ الأضطهاد القومي وإغتصاب (الحقوق السياسية والثقافية والأدارية) للقوميات غير التركية في تركيا (ماعدا الأقليات اليونانية والأرمنية واليهودية، التي تتمتع بحقوقها الثقافية القومية وحرية المعتقد الديني طبقا لدستور الدولة التركية) تتعارض مع مبادئ الديمقراطية التعددية ونظام الحكم العلماني، التي تدعي الحكومات التركية ــ المتعاقبة منذ تاسيس الجمهورية التركية ــ تبنيهما، وينبغي على الحكومة التركية وإعلامييها و كتابها ومريديها أن يدركوا بانه يستوجب على الدولة التركية ضمان الحقوق المشروعة والمذكورة للشعوب أو بالأحرى للقوميات غير التركية في تركيا، وعليهم السماع إلى إنتقادات المسؤولين والسياسيين الكرد والعرب و الآشوريين في العراق لأضطهاد الكرد والعرب والآشوريين في تركيا وتفهم تضامنهم مع إخوتهم في تركيا لضمان حقوقهم المشروعة سلميا ودستوريا، طالما يمنحون الحق لأنفسهم لعمل نفس الشئ (إنتقاد معاملة أخوتهم التركمان في العراق الجديد ــ الذين نسوهم أيام إضطهادهم في عهد صدام وتذكروهم بقدرة قادر بعد سقوط نظام البعث فورا ــ والمطالبة بضمان حقوقهم المشروعة)، علما بان الفقرة (ء) من المادة الثالثة والخمسون من قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت تضمن هذه الحقوق للأخوة التركمان والكلدان والآشوريين في العراق الجديد ــ وسيتضمن الدستور الدائم هذا الضمان بلاشك، وهم يتمتعون منذ سقوط نظام البعث البائد ــ وقسم منهم منذ تحرير ثلثي كردستان العراق من نير دكتاتورية البعث عام 1991 ــ بحقوق سياسية وثقافية وأدارية، يحلم بتحقيقها الكرد والعرب والآشوريون في تركيا.
من الآن فصاعدا يستوجب على المسؤولين والسياسين و الأعلاميين الكرد والعرب والآشوريين في العراق الجديد شجب إستخدام العنف و التجاهل من قبل السلطات التركية لمعالجة قضايا تلك

القوميات في تركيا والمطالبة بضمان الحقوق السياسية و الثقافية و الأدارية المشروعة لتلك القوميات هناك، في جميع المناسبات السياسية و الدبلوماسية اتي تجمعهم بالمسؤولين والسياسيين الترك بدون تردد وبمنتهى الصراحة والجدية، لأن الأعتراف والتعاون المتبادلين بين شعوب الشرق الأوسط جميعها، هما السبيل الصائب لتحقيق علاقات جوار أنسانية متطورة وضمان السلام والرفاهية لشعوب المنطقة بأسرها.

****

المهام الملحة للبرلمان الجديد لأقليم كردستان

آذار 2005

ينتظر الشعب الكردي بفارغ الصبر، ليس فقط في كردستان العراق، بل في جميع أجزاء كردستان وسائر أنحاء المهجر ومعه أصدقائه في العالم أجمع، إنعقاد الجلسة الأولى للمجلس الوطني الكردستاني الجديد، بعد أن طال الأنتظار لأنتخابات برلمانية جديدة مستحقة منذ عشر سنوات (منذ عام 1995)، حيث لم تتحقق خلال تلك المدة الطويلة كلها الأمنية العزيزة على قلوبهم نساء" ورجالا، كبارا وصغارا (توحيد حكومة الأقليم المنشطرة إلى شطرين ــ إدارتين ــ في أربيل و السليمانية)، لأسباب معينة لامجال هنا لبحثها.

واليوم يمر أكثر من خمسين يوما على الأنتخابات الجديدة، مع ذلك لم يتم تحديد موعد إنعقاد الجلسة الأولى للبرلمان الجديد لحد الآن!

لقد آن الأوان لتحقيق المطلب الشعبي العادل الذي ناضل وضحى شعب كردستان في سبيله، والذي يعتبر حقا في هذا الظرف الحرج من تاريخ الشعب الكردي خاصة وتاريخ العراق الجديد عامة ضرورة تاريخية ملحة: على القيادة السياسية للحزبين الكبيرين في كردستان العراق أن تشارك الأطراف الكردستانية الأخرى ــ الفائزة أيضا في الأنتخابات ــ في المشاورات الضرورية لذلك، بغية حسم الأمر في أسرع وقت ممكن مباشرة بعد عطلة عيد نوروز ــ تنفيذا للواجب الملقاة على عاتقها في هذا الشأن وتثمينا لجهود ودورالجماهير التي جازفت بحياتها للمشاركة في الأنتخابات وإنجاحها، لتحقيق إرادتها. فلقد تأخر إنعقاد الجلسة الأولى لبرلمان الأقليم، ولاداعي لأنتظار تشكيل الحكومة الأنتقالية العراقية في بغداد بالرغم من أهميته القصوى، لأن تشكيل حكومة الأقليم الجديدة لاتقل أهميته بالنسبة للشعب في كردستان إطلاقا، وليس هناك مبررلأطالة فترة الأنتظار أكثر مما حدث، لأن أمام البرلمان الجديد مهام مهمة وملحة، في مقدمتها تشكيل حكومة إقليم كردستان الجديدة.

وهنا لابد من توضيح مسألة بالغة الأهمية: يجب إنتخاب أو إختيار شخصية سياسية معينة في الجلسة الأولى للبرلمان الجديد بأغلبية الأصوات لتشكيل حكومة جديدة في عاصمة إقليم كردستان (أربيل). ولايجوز الحديث عن توحيد الأدارتين الحاليتين الآن مطلقا، لأن فترة ولاية الحكومة الحالية للأقليم (بشطريها أو بالأحرى بأدارتيها) قد انتهت شرعيا وقانونيا مع إنتخاب البرلمان الجديد، وقد كان بامكانهما تحقيق التوحيد في الفترة السابقة للأنتخابات الجديدة، ولكنهما لم تتوحدا في تلك الفترة الطويلة، بالرغم من مطالبة كافة قطاعات الشعب الكردي وفي كل مكان بذلك وإلحاحها المستمرعلى ذلك. وإن مقر مجلس الوزراء والوزارات كلها هو عاصمة الأقليم (أربيل) كماهو معلوم، ولايجوز وجود أية وزارة مزدوجة في أية مدينة كردستانية أخرى تحت أية ذريعة كانت ــ مثلا بحجة تأجيل توحيد وزارة أو وزارات محددة ــ لأن إعادة التوحيد كان لها وقت قانوني معين وقد إنقضى ذلك الوقت فأصبحت إعادة التوحيد لذلك خبر كان. وأية عرقلة في هذا المجال من أي طرف سياسي كان، تعتبر تهربا من إستحقاقات إنتخابية واضحة وملزمة لجميع أطراف القائمة الأنتخابية الفائزة في إنتخابات المجلس الوطني الكردستاني. فبموجب نتائج الأنتخابات الجديدة التي جرت في الثلاثين من كانون الثاني الماضي، يجب تشكيل حكومة أئتلافية جديدة للأقليم بكل معنى الكلمة ولامجال هنا لأزدواجية السلطة (غير الشرعية) ــ حتى في نطاق وزارة واحدة خارج عاصمة الأقليم ــ مطلقا. ويفضل في هذا الوقت بالذات أن تكون حكومة الأقليم الجديدة حكومة تكنوقراطية، يراعى في تشكيلها المعايير الصائبة: الكفائة والنزاهة والماضي السياسي السليم، بغية تحقيق توفيرالخدمات الأساسية في كافة المجالات، في مقدمتها الصحة واالرعاية الأجتماعية والكهرباء والماء والمجاري والأتصالات والمرور (خاصة المرور و العبور غير المخطط داخل المدن)، بأفضل صيغة ممكنة.

المهمة الستراتيجية الثانية لبرلمان إقليم كردستان تكمن في التهيئ لمباحثات و حوارات متوقعة مع الأطراف العراقية الأخرى (بالتنسيق مع كتلة التحالف الكردستاني في الجمعية الوطنية العراقية) بخصوص القضايا الأساسية على طريق بناء عراق ديمقراطي فيدرالي، على رأسها مسالة شكل النظام الديمقراطي وشكل الفيدرالية وتصحيح الحدود الأدارية المبدلة للمحافظات ــ من قبل النظام البعثي لأسباب عنصرية ــ وإعادة توحيد عموم كردستان العراق ومسألة تعويض المتضررين من المسفرين والمهجرين والمرحلين والمؤنفلين والمسائل المعلقة الأخرى، خاصة المتعلقة منها بالحل الجذري للقضية الكردية في العراق وبحقوق الأقليات القومية والدينية المشروعة في جميع أنحاء البلاد، وذلك أثناء صياغة الدستور الدائم للعراق الجديد على أساس التوافق بين كافة الأثنيات أوبالأحرى أطياف المجتمع في البلاد.
المهمة الأساسية الثالثة تتمثل في تشكيل اللجان البرلمانية الخاصة بالتفتيش والمراقبة والمحاسبة لأعمال ومؤسسات السلطة التنفيذية في الأقليم، بغية التاكد من تطبيق الديمقراطية التعددية (أي من نبذ نظام الحزب الواحد) وسيادة القانون وتفضيل المصلحة الوطنية العليا على المصالح الحزبية الضيقة ومن أجل مكافحة الفساد المالي والأداري وإنهاء المحسوبية والمنسوبية في أجهزة الحكومة الأقليمية (خاصة في مواضيع الأستثمار والمناقصات والتعيينات)، بصورة فعلية وكاملة.
المهمة الملحة الرابعة تنحصر في التهيأ لتشريع قوانين خاصة بتنظيم وتعديل أمور سياسية وأقتصادية وإجتماعية وثقافية وقضائية حيوية خاصة بأقليم كردستان الفيدرالي وبتنظيم العلاقات بين إقليم كردستان والأقاليم الفيدرالية الأخرى في العراق الجديد، وفي مقدمتها قانون إنتخابات المجلس الوطني المعدل، لتعديله مجددا بشكل أفضل، يراعى فيه مسالة حق الأنتخاب للمواطنات الساكنات والمواطنين الساكنين في الجزء المحرر من كردستان من نير النظام البعثي البائد بعد التاسع عشر من آذار 2003 ــ عند إعادة توحيد تلك المناطق مع المناطق الكائنة في "كردستان الحرة"، التي تم تحريرها من التسلط البعثي بعد إنتفاضة عام 1991 ــ في الأنتخابات القادمة وكذلك مسألة تمثيلهم في البرلمان القادم للأقليم بعد توسيعه من جراء إعادة توحيد عموم كردستان العراق في العراق الديمقراطي الفيدرالي المنشود.

****

العنصرية والأرهاب سمتان أساسيتان للبعث العفلقي (العراقي والسوري)

بعد مرور شهر كامل على الأنقلاب البعثي الدموي في الثامن من شباط عام 1963 في بغداد ــ حيث نشروا القتل والقمع والدمار باسم "الوحدة والحرية والأشتراكية" في كافة أنحاء العراق (خاصة في بغداد والفرات الأوسط والموصل وكركوك) بالتحالف مع القوميين والطورانيين الذين إنتظموا في صفوف "الحرس القومي" البربري ــ إغتصب الفرع الأصلي لحزب ميشيل عفلق وبنفس الطريقة الهمجية (الأنقلاب العسكري) الحكم في دمشق أيضا. فقام البعثيون بعد فترة وجيزة من إستيلائهم على دست الحكم بتطبيق رسالتهم العنصرية (الفاسدة) لتحطيم أواصر تآلف الشعبين العربي والكردي في البلدين ــ اللذين سموهما بالقطرين ــ وإرهابهما.

وبعد أن شنّ الحكم البعثي ــ القومي (العروبوي) في بغداد حربها الأولى ضد الشعب الكردي في كردستان العراق في صيف عام 1963، سارع النظام التوأم (للبعث السوري) إلى المشاركة الفعالة في حرب قرينه الظالمة ضد الكرد، بقوة عسكرية قوامها خمسة آلاف عسكري في الهجوم الكبير على منطقة زاخو، حيث إستخدموا فيه كل أنواع الأسلحة التي كانوا يمتلكونها من طائرات ودبابات ومدافع، وفقا لسياسة الأرض المحروقة. إلاّ أنهم نطحوا جبال كردستان الشماء وفشلوا في القضاء على حركة المقاومة الكردستانية. ولقد شجب العرب الديمقراطيون داخل العراق وخارجه تلك الهجمة الشرسة على الكرد في ديارهم. وقد عبر الشاعر الفلسطيني محمود درويش ــ آنذاك ــ بقصيدته الرائعة (معكم) عن سخط وإستنكار الأنسان العربي الشريف لأضطهاد الشعب الكردي ورفضه للمتاجرة بالعروبة وتضامنه مع الشعب الكردي في محنته قائلا:

"يا شهرزاد الليل يفترس الصباح
وحقول كردستان موسمها جراح
الحب ممنوع وهمس الجار ... لاشئ مباح
إلاّ دم الأكراد ... نفط الموقدين
مصباح عارهم بموت الآخرين" (صوت الجمعية، 7:1987)

وعلى أثر الفشل الذريع للهجوم العسكري المشترك للنظامين البعثيين، سحب نظام البعث السوري قواته من العراق.

بعد ذلك قام "البعث السوري" بتنفيذ مشروعين عنصريين ضد الشعب الكردي في كردستان سوريا:

الأول سمي ب "الأحصاء الأستثنائي" في المنطقة الكردية ــ وقد تم إجرائه في نوفمبر عام 1962 من قبل الشوفينيين الحاكميين بتشجيع البعثيين قبل مجيئهم إلى الحكم ــ وبموجبه تم تجريد حوالي مائة وعشرين ألف من الكرد من الجنسية السورية أو بالأحرى من حق المواطنة، حيث تم إعتبار المتجردين عن الجنسية "أجانبا مهاجرين بطريقة غير شرعية عبر الحدود"، بالرغم من كون الكثير منهم من الأهالي الأصليين لهذا الجزء من المنطقة الكردية و وجود الآخرين منهم منذ عشرات السنين على تلك الأرض من كردستان سوريا. وقد تم حرمانهم تبعا لذلك من الدراسة والوظائف والتصويت والسفر بل وحتى من المعالجة في المستشفيات الحكومية، والأنكى من ذلك أصبح لزاما على هؤلاء المحرومين من حقوق المواطنة الأساسية تأدية الخدمة العسكرية لنظام يمارس ضدهم التمييز العنصري المقيت بشكل سافر!

وسمي المشروع العنصري الثاني ب "الحزام الأخضر" أو "الحزام العربي"، وقد تم بمقتضاه بناء سلسلة من المستوطنات العربية حول القرى والقصبات الكردية في المنطقة الكردية ــ للعشائرالعربية التي غُمِرَت أراضيها بمياه سد الفرات ــ على شكل حزام عنصري لتطويق المنطقة الكردية وتغيير طابعها الديموغرافي. وقد تم تسليح المستوطنيين العرب!

وقد أصدر في تلك الفترة أحد أبرز أعوان البعث السوري (ضابط الشرطة في منطقة الجزيرة) محمد طلب هلال كراسا شوفينيا يهدف إلى إنكار وجود الشعب الكردي ولغته وثقافته المميزتين

رسميا ــ كما هو متبع في تركيا ــ يتضمن إثنا عشرإجراء" عنصريا في سبيل قهر وصهر الشعب الكردي في سوريا ، وهي:
التجزئة (من خلال ترحيل مجموعات معينة من الكرد إلى أماكن متفرقة في سوريا)، التجهيل (من خلال منعهم من الدراسة حتى باللغة العربية)، التجويع (من خلال منع فرص العمل عنهم)، التسفير (من خلال تسليم مجموعة منهم إلى الحكومة التركية)، التفرقة (من خلال تحريض الكرد بعضهم على البعض على الطريقة الأستعمارية "فرق تسد")، تقطيع الموطن (من خلال إسكان العرب على إمتداد الحدود التركية بغية الفصل بين كردستان سوريا وكردستان تركيا)، إسكان العرب في المنطقة الكردية (بهدف تقليل نسبة السكان الكرد في كردستان سوريا)، إستيطان العرب على هيئة مزارع جماعية مسلحة في المناطق الكردية (بغية تعريبها تدريجيا)، الترويع (من خلال زيادة التكنات العسكرية في المنطقة الكردية)، نقل علماء الدين (العرب إلى المنطقة الكردية والكرد الى المناطق الأخرى من سوريا)، الحرمان من حق التصويت (لكل من لايجيد اللغة العربية)، الدعاية المضادة للكرد في عموم العالم العربي (هوتينجر، إضطهاد الكرد في سوريا، في: نيرومند، 46:1991). وقد تم مكافئة العدو اللدود للشعب الكردي (هلال) على مخططه العنصري البغيض وأصبح فيما بعد محافظا ومن ثم وزيرا في عدة حكومات بعثية، كما وتم تطبيق نقاط عديدة من مخططه المعادي للشعب الكردي من قبل النظام البعثي السوري تدريجيا، إلى أن تم إيقاف الأستمرار في تنفيذ الأجرائات الظالمة ــ ولكن لم يتم إلغاء ماتم تنفيذها ــ من قبل رئيس النظام الراحل حافظ الأسد عام 1976. التساهل الوحيد تمثل و يتمثل (الآن أيضا) في السماح بالأحتفال بعيد رأس السنة الكردية (نوروز) علنا.
ألاّ أنّ الممارسات الشوفينية والقمعية ليست غريبة بالنسبة لحزب البعث، فلقد نصت المادة الحادية عشر من منهاج الحزب ــ الذي عكس تصورات قائدهم المؤسس ميشيل عفلق ــ على وجوب طرد كل من يطالب بحقوق إثنية أو ينظم إلى جماعات إثنية تطالب بمثل هذه الحقوق من الوطن ... (سيد علي، البعثيون والحل النهائي للقضية الكردية في: جمعية الشعوب المهددة، 66:1991).
فالبعث هو حزب قومي إشتراكي (ناسيونال سوشياليست) أي أنه حزب نازي، لذلك لم يعترف "البعث العراقي" بوجود القوميات التركمانية والآشورية والكلدانية والسريانية والأرمنية في العراق، ولذلك لايعترف "البعث السوري" لا بوجود الشعب الكردي (الذي يعتبر الشعب الثاني في سوريا) ولا بالأقلية القومية السريانية (السكان الأصليين لبلاد سوريا) رسميا، ولايقر حقوقهم الثقافية والأدارية والسياسية، فاللغتان الكردية والسريانية يمنع إستخدامهما في المدارس والأعلام والدوائر الرسمية حتى الآن. وقد غيروا اسم البلد إلى "الجمهورية العربية السورية"، وهو تحريف لحقيقتين ثابتتين: أولا البعث والجمهورية هما كالنار والماء ، فالنظام البعثي نظام شمولي إستبدادي كما هو واضح. ولأن جزء" من كردستان ألحقت بدولة سوريا أذبان ألانتداب الفرنسي (وفقا لأتفاقية سايكس بيكو الأستعمارية ومقابل إستقطاع الأسكندرونة من سوريا وضمها إلى دولة تركيا الحديثة) و لأنّ جزئا مهما من سوريا هو موطن الشعب السرياني أصلا، فأنّ دولة سوريا هي دولة عربية كردية سريانية، وليست دولة عربية بحتة. والمسألة لاتنحصر في أسم الدولة فحسب، بل تتجسد في إنكار وجود القوميات (الأثنيات) غير العربية في سوريا بصورة رسمية، أي إلغاء غير العرب وإعتبار كل سكان البلاد عربا رغما عن إرادتهم. فالمعلومات المدونة على هوية المواطنين السوريين تشير إلى أن المواطن عربي سوري، سواء كان المواطن عربيا فعلا أو كرديا أو سريانيا أو آشوريا أو أرمنيا! وهذا إستخفاف سافر بالهوية القومية لغير العرب وإنتهاك صارخ لحقوق الأنسان غير العربي ومخالفة واضحة للشرائع الدينية بحق الشعوب غير العربية (لأن الله سبحانه وتعالى خلقنا شعوبا وقبائلا مختلفة).
أما الأرهاب البعثي فلقد تجاوز الشعوب والقوميات غير العربية إلى العرب أنفسهم، وكان مجزرة (حماه) ــ التي إرتكبتها "سرايا الدفاع" البعثية ــ أكبر دليل على ذلك. وكما تجاوزأرهاب "البعث العراقي" حدود العراق وشمل إيران والكويت أيضا، تجاوز أرهاب "البعث السوري" حدود سوريا، فشمل أولا لبنان: بعد دخول القوات والمخابرات السورية إلى لبنان على أثر إتفاق

(الطائف) كقوات حفظ السلام، بسط النظام السوري هيمنته السياسية والعسكرية والمخابراتية تدريجياعلى كافة مرافق الدولة اللبنانية، وكان الأرهاب عاملا رئيسيا من عوامل فرض الوصاية على جمهورية لبنان.
وبعد سقوط نظام البعث العفلقي في العراق مباشرة، أخذ "البعث السوري" اللعب بالورقة العراقية أيضا. فأراد فرض وصايته على العراق أيضا، وذلك من خلال إشراف مخابراته بصورة مكثفة على ترتيب وتنسيق وإدارة الأرهاب البعثي ــ القاعدي (النازي ــ الظلامي) في العراق (وفقا لأعترافات ضباط مخابرات سوريين معتقلين مع الأرهابيين و عشرات ألأرهابيين السوريين والعرب المدربين في سوريا والوافدين عبرها علنا، والتي تم نشرها في العديد من الفضائيات العراقية).
لقد تهاونت الحكومة العراقية المؤقتة (الحالية) في معاقبة الأرهابيين المتوحشين وفي محاسبة حاظنتها الأساسية (حكومة البعث السوري) والطلب من هيئة الأمم المتحدة إتخاذ الأجرائات اللازمة والرادعة بحق النظام البعثى السوري على الجرائم التي يندي لها الجبين بحق الأحرار والأبرياء في العراق الجديد. وعلى الحكومة الأنتقالية الجديدة أن تكون في مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقها في هذا الصدد، للدفاع عن حياة وكرامة وثروات العراقيين و العراقيات، ووضع حد لأعتدائات عملاء ومرتزقة النظام السوري المستبد، و شر حزبه الأرهابي في مهده (سوريا المنكوبة بهذا النظام الدكتاتوري وهذا الحزب النازي) والتصدي لكل من يصطاد في الماء العكر من وراء حدود العراق بحكمة وجرئة.
وبعد أن تم كشف ألاعيب النظام البعثي السوري وفضح تلابيب إرهابه المزمن في لبنان، إضطر "البعث السوري" إلى إنهاء وصايته أخيرا على لبنان، نتيجة إرغامه على سحب قواته العسكرية وأجهزة مخابراته الخاصة من هناك تحت تأثير الضغط الدولي المتزايد عليه.
وغدا" عندما تتصدى الحكومة الأنتقالية العراقية (الجديدة) للأرهابيين وأعوانهم وتقف بوجه أسيادهم ومحرضيهم بالأساليب الصحيحة والحاسمة، سيُطبّق على "البعث السوري" مثل كُردي مفاده: "أراد اللحية فخسرالشوارب أيضا". ف "البعث السوري" أراد أن يبلع العراق أيضا، مثلما بلع قبله لبنان. ولقد نسى "البعث السوري" بأن أبتلاع دولة بكاملها ليست لقمة سائغة ــ ناهيك عن دولتين. وسيلتحق حزب البعث العربي (في سوريا أيضا) بالحزب النازي الألماني والحزب الفاشي الأيطالي بلاريب، مالم يستوعب البعثيون السوريون دروس التاريخ ويعودون إلى رشدهم تماما. لذا عليهم أن يغيروا أسم ونهج وسلوك حزبهم العنصري والأرهابي ونظام حكمهم الدكتاتوري الشمولي، عليهم أن يبادروا إلى تبني الديمقراطية للجميع في سوريا واقرار وجود وحقوق جميع القوميات غير العربية في البلاد والأعتذار للشعوب السورية واللبنانية والعراقية صراحة على كل الجرائم والأسائات قبل فوات الأوان (يوم لاينفع الندم).

****

العراق بلد عربي كردي

نيسان 2005

العراق بلد عربي كردي، طالما تبقى كردستان الجنوبية ــ عموما ــ إقليما فيدراليا أو بالأحرى جزء" من العراق الأتحادي، إذا ما تمت تسمية البلد بصورة منطقية و واقعية.
العراق بلد عربي كردي، وهو وطن العرب والكرد والتركمان والكلدان والآشوريين والسريان والأرمن، ويمكن أن يكون رئيس الجمهورية القادم تركمانيا أو آشوريا، إذا ما تم ترسيخ نظام الحكم االديمقراطي البرلماني التعددي فيه فعلا.
دين الدولة الرسمي للعراق هو الأسلام، وجميع الأديان الأخرى (المسيحية، الأيزدية، الصابئية، اليارسانية واليهودية) يحترم وجودها و تقدر مكانتها في المجتمع والدولة، ويجب الأعتراف بها دستوريا ورسميا ــ لذلك لابد من إشراك ممثلي كل القوميات وجميع الأديان في لجان ومناقشات صياغة الدستور الدائم للعراق الجديد، إذا ما أردنا دستورا عادلا ومثاليا للبلاد.
إنّ هوية البلدان المتعددة الشعوب في العالم المتمدن، لا يتم تحديدها إستنادا إلى أسم الشعب الأكبر في البلد مطلقا: كما هو الحال في سويسرة، فبالرغم من كون أكثر من 65% من سكان البلاد ألمانا، إلاّ أنّ سويسرة لاتعتبر بلدا ألمانيا ــ لا في الدستور ولا في الأعلام ولا لدى الكتاب الألمان (داخل وخارج سويسرة)، بل تعتبر بلدا ألمانيا فرنسيا إيطاليا، ويُعامل مواطنيها فعلا على هذا الأساس. وكذلك الحال بالنسبة إلى بلجيكا، فبالرغم من أنّ الفلاميين (الهولنديين) يشكلون الشعب الأكبر هناك (حوالي 59%)، إلاّ انّ بلجيكا لاتعتبر بلدا (فلاميا) أو بالأحرى هولنديا، بل تعتبر بلدا فلاميا فالونيا أو بالأحرى هولنديا فرنسيا، دستوريا وعمليا. ولكن علينا أن نعلم بان نظام الحكم في البلدين المذكورين: ديمقراطي وفيدرالي.
غير أنّ الحال يختلف تماما في البدان المتعددة الشعوب المجاورة للعراق، حيث تسود فيها (مجموعة معينة من) الشعب الكبير بشكل عام (ولو بصورة متفاوتة). فتسمية وهوية الجارتين الغربية والشمالية (سوريا وتركيا) تتمان بوضوح عن النزعة القومية الأستعلائية (العنصرية) للشعب السائد فيهما. ففي سوريا قام البعثيون العفلقيون بأضافة كلمة (العربية) إلى أسم البلد رسميا ــ وهم يستهدفون بذلك شطب كردستانية قامشلي وعفرين وعامودا (كردستان الغربية)، ويعتبرون الكرد (والقوميات غير العربية الأخرى) رسميا عربا رغما عن إرادتهم. إلاّ أنّ سوريا هي في الحقيقة بلد عربي كردي كالعراق تماما، وليس بأمكان حكامها الشوفينيين صهر الشعب الكردي ــ في بوتقة "الأمة العربية الواحدة" وتعريب أرضها (كردستان سوريا) في إطار "الوطن العربي الكبير"، مهما تمادوا في العنصرية و مهما طال زمن ظلمهم. وفي تركيا، أُطلقت هذه التسمية على القسم المتبقي من الأمبراطورية العثمانية من قبل القوميين الترك. وتَعتبر الدولة الكمالية كل مواطني البلاد (الترك والكرد والعرب وغيرهم) تركا، والأنكى من ذلك عليهم أن يكونوا جميعا ممنونين على هذه "النعمة" الشوفينية للجنرال مصطفى كمال (مؤسس الجمهورية).
ويبدوا إنّ حكام دولة تركيا يتناسون حقيقة دامغة في هذا الصدد، تتمثل في وقوع الجزء الأكبر من كردستان العثمانية (كردستان الشمالية) والقسم الأكبر من الشعب الكردي ضمن إطار دولة (تركيا) الحديثة، وهم يحرمون الشعب الثاني في البلد حتى من الحقوق الثقافية والسياسية المشروعة ــ ويستحيل على تركيا دخول الأتحاد الأوروبي في حالة تمسك حكامها بهذ النهج العنصري في التعامل مع الشعب الكردي ومع الأقليات القومية في عموم البلاد، فتركيا بتركيبتها وسكانها الحالية هي بلد تركي كردي ــ وكان الكماليون يؤكدون على هذه الحقيقة أثناء حرب الأستقلال، التي أنتصروا فيها بفضل مؤازرة الكرد لهم، خاصة في (قهرمان) مرعش و (غازي) أنتاب و (شانلي) أورفة. ومع أنّ أسم دولة أيران الحديثة، لايشير صراحة إلى أسم الشعب الفارسي السائد ــ حيث كانت البلاد تسمى في السابق بلاد فارس (Persia)، ولايعتبر دستور البلاد جميع مواطني أيران فرسا ــ كما هو الحال في سوريا وتركيا، وهناك بث بجميع اللغات

المحلية في الراديو والتلفزيون، ولكن لا تزال اللغة الفارسية هي اللغة الوحيدة للتعليم وللأستخدام في الدوائر والمحاكم ومؤسسات الدولة الرسمية الأخرى. إنّ ايران هي في الواقع بلد متعدد الأقاليم (بلاد فارس، آذربيجان الغربية، كردستان الشرقية، لرستان، الأحواز و بلوجستان ــ ويتم إقرار وجود هذه الأقاليم في ايران رسميا، ولكن بصورة مصغرة أو مكبرة، على سبيل المثال: تسمى محافظة واحدة فقط بكردستان، من أصل أربع محافظات). وايران بلد متعدد الشعوب (الفرس، الآذر، الكرد، العرب، البلوج ــ ولايتم إنكار وجود هذه الشعوب في أيران رسميا، كما هو الحال في سوريا وتركيا، ولكن لايتم إقرار حقوقها الثقافية والأدارية والسياسية بصورة تامة)، و وفقا لمبادئ حقوق الأنسان الأساسية وإستنادا إلى أحكام الشرائع الدينية السامية لايجوز حرمان المواطنين والمواطنات من الشعوب الأخرى أو الأقليات القومية في البلاد من الحقوق الثقافية والأدارية والسياسية أو بالأحرى من الدراسة والمحاكمة والأعلام باللغة الأم.

ولنوضح الآن معنى ومغزى هوية دولة العراق علميا، إستنادا إلى الأسس الجغرافية والتاريخية لتحديد الهوية الحقيقية للبلدان والأقاليم.

فالعراق يتألف من الناحية الجغرافية من العراق العربي وكردستان الجنوبية، والحدود الشمالية للعراق العربي تتجسد في الخط الواصل بين هيت على الفرات وتكريت على دجلة مع سلسلة جبال حمرين (أبوبكر الخوارزمي، الرسائل، 1885، ص 45–46 و تقرير لجنة عصبة الأمم لتقصي الحقائق في ولاية الموصل، 1925، ص 25–27). وكردستان الجنوبية تتألف من الألوية السابقة لولاية الموصل السابقة أو بالأحرى للمملكة العراقية التي تأسست عام 1921، بعد سقوط الأمبراطورية العثمانية، بمبادرة "بريطانيا العظمى": أربيل، كركوك، السليمانية والأقضية الكردية من ألوية الموصل، ديالى و الكوت: دهوك، عقرة، عمادية، زاخو، الشيخان، سنجار، خانقين والبدرة ... والقضائين الأخيرين يشكلان إمتدادا لمحافظتي كرماشان و أيلام التابعتين لكردستان الشرقية (كردستان ايران)، وهناك أدلة جغرافية وتاريخية كافية لأثبات هذه الحقيقة، عند الحديث عن حدود الأقاليم الفيدرالية المنشودة في عراق الغد. لذلك يعتبر العراق الحالي بلدا عربيا كرديا، طالما يتواجد الأقليمان الأساسيان للعراق الحالي (العراق العربي وكردستان الجنوبية) في نطاق دولة واحدة ــ بغض النظر عن نسب سكان الشعبين العربي والكردي (حيث تتراوح نسبة السكان العرب بين 67,5 ــ 74,5% والسكان الكرد بين 20 ــ 25% من مجموع سكان العراق، ويمكن معرفة النسب الحقيقية للقوميات والأديان عن طريق إحصاء سكاني نزيه ودقيق في المستقبل)، علما بأن مفهوم الشعب يختلف عن مفهوم الأقلية القومية لأعتبارات عديدة، والشعب الكردي في العراق يمتلك جميع مقومات الشعب، وهو جزء من الأمة الكردية المجزئة، تماما كالشعب العربي في العراق، الذي هو أيضا جزء من الأمة العربية المجزئة. وأرض العراق الحالي ليست كلها عربية أي جزء من الوطن العربي، كما يدعي العروبويون (القدماء والجدد)، والذين يتباكون ليل نهار ــ خاصة في فضائيتي "المستقلة" و "ANB" ــ منذ سقوط صنم الدكتاتور في ساحة الفردوس، على "عروبة كل العراق"!

العراق العربي هو فعلا جزء من الوطن العربي، إلاّ أنّ كردستان الجنوبية هي جزء من الوطن الكردي (كردستان). وليست هناك أي خطورة مطلقا على عروبة الجزء العربي من عراق اليوم.

إلاّ أنّ بلاد مابين النهرين القديمة (Mesopotamia) كانت مهد الحضارات القديمة (ومنها الآشورية والكلدانية)، لذلك يعتبر الآشوريون والكلدانيون، الذين يشكلون اليوم حوالي 3,5% من نسبة سكان العراق، سكان أصليين للعراق (في كلا الأقليمين الأساسيين)، ويجب مساواتهم مع العرب والكرد في الحقوق والواجبات كمواطنين عامة، إضافة إلى إقرار وجودهم القومي و كافة حقوقهم الثقافية والأدارية والسياسية والدينية (لكونهم مسيحيين أرثدوكس وكاثوليك) ــ تماما كما هو الحال الآن في كردستان الحرة (في محافظات أربيل ودهوك والسليمانية) ــ في الدستور الدائم المزمع صياغته لعراق الغد. وماينطبق على الأخوة الكلدان و الآشوريين، ينطبق أيضا على الأخوة التركمان والآذريين والسريان والأرمن (الذين تتجاوز نسبتهم 3,5% من نسبة سكان

العراق)، والذين يسكنون هذه البلاد منذ مئات السنين، ولابد من إقرار وجودهم القومي وجميع حقوقهم الثقافية والأدارية والسياسية المشروعة في دستور عراق الغد، (كما هو الحال في كردستان الحرة، حيث يتم تعليم الأطفال التركمان و الناطقين بالسريانية (الآشوريون والكلدان والسريان) وكذلك الأرمن باللغات التركية والسريانية والأرمنية. وتم تأسيس العديد من الأحزاب السياسية والمنظمات الثقافية والأندية الرياضية وتم إنشاء محطات أذاعة وتلفزيون ومراكز للنشر (للتركمان والناطقين بالسريانية) هناك.

أما إنتخاب رئيس كردي للعراق الجديد، فهو إنجاز ديمقراطي، تحقق أولا: بفضل التضحيات الجسام للشعب الكردي طيلة ثمانين عاما (أي منذ تأسيس دولة العراق الحالية)، وبفضل تضافر جهود أحرار العراق عامة (من الذين ناضلوا معا بالأمس ضد النظام العنصري الطائفي البائد وينشدون اليوم إقامة دولة ديمقراطية فيدرالية حضارية) وبفضل إسقاط النظام البعثي الدكتاتوري من قبل حلفائه السابقين، الذين وجدوا بقائه خطرا عليهم أيضا، لذلك إضطروا إلى التحالف ضده وإلى التنسيق والعمل مع المعارضة العراقية من أجل إزالته وتبديله بنظام عادل مع مواطنيه ومسالم مع جيرانه وموثوق به دوليا.

فهذه المسألة لم تتحقق بفضل وجود العروبويين في سدة الحكم في بغداد، لكي يعتبرها منظروا و غلاة "العروبة"، من أمثال السيد كلوفيس مقصود، "نعمة" من العروبويين على الشعب الكردي في العراق. ويستوجب على السيد كلوفيس مقصود أن يعتذر للشعب الكردي ــ قبل التحدث عنه مطلقا ــ على الموقف اللاّانساني الذي إتخذه في الأمم المتحدة أثناء مناقشة إستخدام الأسلحة الكيمياوية ضد الشعب الكردي في صيف عام 1988 ــ حين كان ممثلا للجامعة العربية هناك، وقد طالب عدد من ممثلي الدول الأعضاء في المنظمة الدولية بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق في المنطقة الكردية في العراق في هذا الخصوص، فأعترض السيد كلوفيس مقصود على ذلك بشدة. وليفهم ويقيم أهالي ضحايا مجزرة حلبجة و عدوان الأنفال، وكل أصدقاء الشعب الكردي وكل مناصري الأنسانية أينما كانوا، ماقاله ممثل "الجامعة العربية" آنذاك في هذا الصدد. قال السيد كلوفيس مقصود في سياق أعتراضه على الأقتراح: " لايجوز إرسال أية لجنة للتحقق من هذا الموضوع مطلقا، لأن ذلك سيشكل سابقة سيئة، لأن إستخدام الأسلحة الكيمياوية طبقا لأتفاقية جنيف يُمنع فقط ضد أعداء خارجيين وليس في الداخل"! وهنا علقت جريدة "Die Welt" الألمانية على موقفه هذا كما يلي: " إنّ مقصود يدّعي بأسم العالم العربي بأكمله، أنّ لكل دولة الحق و الحرية لأبادة المعارضين السياسيين والمجموعات غير المرغوبة فيها بالغاز السام، وعلى باقي العالم أن يغض النظر عن ذلك (Die Welt / 9. September 1988). علما بأن إتفاقية جنيف لعام 1925 (التي وقعها العراق) تحرم وتدين إستخدام الأسلحة الكيمياوية في الحروب والنزاعات بصورة عامة وفي جميع أنحاء العالم.

وهنا يبرزالسؤال: هل يجوز للكرد (في العراق و سوريا) والبربر (في دول المغرب العربي ــ التي كانت تسمى سابقا ببلاد البربر ــ والأقباط (في مصر) والأفارقة (في دارفور و وجنوب السودان) و السريان (في سوريا ولبنان ــ الموطن الأصلي للسُريان الآراميين) أن يعترفوا بميثاق وأساليب عمل هذه المنظمة، المعروفة بمثل هذه الموقف اللاّانسانية وبمثل هذا الممثل العنصري؟

****

الدكتور آزاد عثمان

سيرة حياة الكاتب

- ولد في 20 تشرين الأول 1950 في مدينة ديانا | قضاء رواندز | محافظة أربيل
- أنهى الدراسة الأبتدائية في ديانا والمتوسطة في رواندز و الأعدادية في أربيل
- تخرج من كلية الزراعة في جامعة بغداد عام 1971
- كان عضوا في اتحاد طلبة كردستان بين أعوام 1962-1971
- عمل كمهندس زراعي في العراق بين أعوام 1972- 1982
- كان عضوا في الحزب الديمقراطي الكردستاني بين أعوام 1968- 1975
- التحق بثورة أيلول في ربيع عام 1974 وعمل ك پيشمەرگه في صفوف الجيش الثوري الكردستاني حتى إنتهاء ثورة أيلول في آذار عام 1975
- تم نفيه الى مدينة الديوانية في جنوب العراق بين أعوام 1975 - 1980
- تشرد من البلاد عام 1982 لرفضه المشاركة في الحرب العراقية – الأيرانية
- كان عضوا في الهيئة الأدارية العامة لأتحاد طلبة وشبيبة كردستان في أوروبا وفي هيئة تحرير مجلة كردستان (الكردية) في عامي 1986 - 1987
- أصدر كتيبين عن أوضاع ومستقبل العراق:
  1- باللغة العربية بعنوان (صوب عراق الغد) عام 1990 في ستوكهولم
  2- باللغة الألمانية بعنوان "*Zwischen Tragödie und Hoffnung*"
  (بين الفاجعة و الأمل) عام 1992 في برلين.
- كتب مقالات عديدة في جرائد كردية وألمانية وعربية مختلفة (سەردەمی نو ، الحياة، الزمان، taz) وعلى موقع KDP (الپارتي) و KRG (حكومة إقليم كردستان) و(صوت العراق - sotaliraq) في الأنترنيت.
- تخرج من كلية العلوم السياسية في الجامعة الحرة في برلين عام 1998، وكانت رسالته للدبلوم حول دور الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثانية:
  „*Die Rolle der USA im zweiten Golfkrieg*“
- نال شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية في برلين عام 2004، وكان موضوع الأطروحة: (كردستان الحرة – المنطقة الآمنة للكرد في كردستان العراق)
  „*Freies Kurdistan – Die Schutzzone der Kurden in Irakisch-Kurdistan*“

الفهرست

بداية نهاية زمن إفناء وإضطهاد الكرد 2

القهر والصهر لم يعد حلا لقضية أكبر شعب في غرب آسيا 4

من أجل إجتثاث الارهاب في العراق و أيقاف مشجعيه 6

فضائية الجزيرة بحاجة الى إتجاه مناصر للحقيقة 8

إعادة توحيد إقليم كردستان وترسيخ الديمقراطية فيه 11

إعتدائات الفاشيست والأرهابيين و محاولات الأنظمة المعادية 14

من أجل قطع دابر الأرهاب و إيقاف نزيف دم الأبرياء في العراق 17

الجزيرة" القطرية ماضية في خدمة الأرهاب البعثي _ الظلامي" 22

التحالف البعثي ـ الظلامي هو الخطر الأكبر على العراق الجديد 24

التهاون هو سبب فشل حكومة علاوي 26

الحل الجذري للقضية الكردية في العراق 28

إخفاقات الحكومة المؤقتة الحالية 34

الأتحاد هو أفضل سبيل لسعي الشعوب من أجل حقوقها المشروعة 36

حق الشعب الكردي في تقرير المصير بين الفيدرالية والأستقلال 37

السعي المتواصل والدور الحاسم لكتلة التحالف الكردستاني 47

مباحثات الأئتلاف العراقي الموحد مع التحالف الكردستاني 51

متى تعترف تركيا بوجود وحقوق الشعبين الكردي والعربي في جمهوريتها؟ 54

المهام الملحة للبرلمان الجديد لأقليم كردستان 57

العنصرية والأرهاب سمتان أساسيتان للبعث العفلقي 59

العراق بلد عربي كردي 62

سيرة حياة الكاتب 65